

فضائح الباطنية

للامام أبي حامد الغزالى

إعنى به وراجعه
محمد علي القطب



المكتبة العصرية
مكتبة - بيروت

فَصَاحَ الْبَاطِنِيُّونَ

لِإِمَامِ أَبِي حَامِدِ الْغَزَالِيِّ

اعشى به و راجعه
محمد علي القطب

المكتبة الخضراء
كيدا - بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمه تعالى ونشكره، وننوب إليه ونستغفره، ونوعذ به من
شرور أنفسنا وأعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له.
ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت
وهو على كل شيء قدير، ونشهد أن سيدنا ونبيانا ومولانا محمداً عبد الله رسوله،
أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله فبلغ الرسالة وأدأ الأمانة
ونصح الأمة وكشف الله به الغمة، وتركنا على المحبة والياء ليلها كنهارها لا
يضل عنها إلا زانع هالك؛ صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين؛
صلوة وسلاماً دائمين إلى يوم الدين.

أَمَا بَعْدٌ:

فإن العداوة بين الحق والباطل قائمة دائمة، والصراع بينهما مستمر ما استمرت السموات والأرض، وإلى أن تقوم الساعة...!

والحق واحد لا يتلون ولا يتبدل، فالله تعالى هو الحق الواحد الأحد، الفرد الصمد، أما الباطل فإنه يتلبس صوراً وأشكالاً وألواناً، حسب مقتضيات أحوال المعارك التي يخوضها، فلكل حال لبوسها، ولكل معركة جندها وسلاحها وأعوانها من شياطين الإنس والجن.

ولقد نفخ إبليس نفخته الأولى حين وسوس لأدم . عليه السلام . فعصى ربه ثم
غوى ، وكان الخروج من الجنة ، والهبوط إلى الدنيا ، وشاء بنى آدم .

ثم إن الله تعالى رحم الإنسانية والبشرية برسله وأنبيائه يهدونهم إلى الحق وإلى صراط مستقيم؛ وأنذر المخالفين بسوء العاقبة.

جميع الحقوق محفوظة للناشر

٢٠٠١ - ١٤٢٢

شِرْكَةُ بَنَاءٍ شِرِيفُ الْأَصْبَارِي

ملكتة العصرية للطباعة والتشر

المطبع العربي

بَيْوَت - صَبَّ ٨٣٥٥ ١١ - تَلْفَاكِز ٥٥٥١٥ - تَلْفَاكِز ٦٥٥١١٦٦٦٠٠
صَيْدَا - صَبَّ ٢٢١ - تَلْفَاكِز ٤٣٦٧ - تَلْفَاكِز ٧٦٧٤٣٦٧

﴿فَالْأَهْبَطَ مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِيَعْسُرُ عَدُوًّا فَإِمَّا يَاتِيَنَّكُمْ مِّنْ هُنَّى فَمَنْ أَتَيْتُهُمْ هُنَّى فَلَا يَصُلُّ وَلَا يَنْتَقِلُ﴾ (١٢٣) وَمَنْ أَغْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّهُ مَعِيشَةٌ ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ (١٢٤) قَالَ رَبُّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾ (١٢٥) قَالَ كَذَلِكَ أَتَنْكَ آتَيْنَا فَنِسِيَتْهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُسَى﴾ (١٢٦) وَكَذَلِكَ نَجَزِي مِنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلِعَذَابِ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾ (١٢٧) [طه: ١٢٣ - ١٢٧].

وعلى مدى قرون طوال، وأجيال استمرت المعركة، وأوار الحرب بين الحق والباطل، فمن الناس من آمن ووقي العثار، ومنهم من سقط في الدرك الأسفل من النار. منهم من لاذ بالفرار إلى ظل ظليل، فاتبع الرسل، ومنهم - بل أكثرهم - لجوء في عتو وتفور، وغرقا في لحج البحور، أو زلزلت بهم الأرض أو خسفت، فكانوا عبرة للأولين والآخرين.

قوم نوح وقوم لوط وعاد وثمود، وأصحاب الإيكة وقوم تبع وغيرهم كثير.

وكانت نفحة إبليس ووسوسته - وما تزال - من داخل النفس البشرية وباطئها؛ ﴿وَنَفْسٌ وَمَا سَوَاهَا﴾ (٧) فَأَلَّهُمَّا فُجُورُهَا وَتَقْوَاهَا﴾ (٨) قد أفلح من زَكَاهَا (٩) وقد خاب من دَسَاهَا﴾ [الشمس: ٧ - ١٠].

وكما تنوعت أشكال حروب الباطل مع الحق، عبر مسيرة الحياة الإنسانية، تنوعت أيضاً مع بزوغ فجر الإسلام، وسطوعها على الدنيا، واتخذ سبيله إلى الميدان من خلال النفس، من الباطن أيضاً.

واضطربت واشتعلت منذ أبي جهل الذي تلبّسه إبليس إلى عهود متقدمة.

ولقد كان من شأن إمامنا الجليل أبي حامد الغزالى - عليه الرحمة والرضوان - أن يكون جندياً من جنود الحق، وعلى مستوى عال، في الدفاع عن حوزة الإسلام، وبروزه إلى الميدان، مسلحاً بالإيمان والمعرفة والنباهة، وقد درس ووعى، ثم شرع قلمه ليسيطر تحفته العلمية: «فضائح الباطنية».

ولسوف ترى عزيزى القارئ من خلال الكتاب نموذجاً رائعاً راقياً للعالم، بكل ما في الكلمة العالم الغيور من معنى وحقيقة.

ويشرفني أن أعيد إلى المكتبة الإسلامية كتاباً تراثياً له قيمة وأثره، إذ طال حجمه واحتاجبه.

ويسعدنى أن تكون (المكتبة العصرية) - لبنان - صاحبة الفضل في النشر والإذاعة، وكم لها من أيادٍ بضاء في هذا المجال.

والله أسأل أن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسناتى يوم القيمة.

والحمد لله رب العالمين

محمد على القطب

نبذة عن الكتاب

أول دراسة تحليلية له كانت على يد المستشرق جولد تسهير؛ ولكنها لم تكن كاملة، فقد أتى بمحضطات منها؛ معتمداً على نسخة المتحف البريطاني [مخطوط رقم (٧٧٨٢)-شرقى-].

ثم كانت الدراسة الوفاة المستكملة على يد الدكتور «عبد الرحمن بدوى» أجزل الله له الثواب؛ وقد نشرت في الخمسينات.

افتتحت واحدة ولكنها استعيرت مني، ولم تعد. رحم الله الصديق وغفر له. وظللت أتمنى العثور على نسخة أخرى، تكون في مكتبتي، ولكن على غير طائل.

ووافقت أخيراً إلى نسخة، يقول محققتها إنها تعتمد على نسختي: المتحف البريطاني، ونسخة القرويين بفاس تحت رقم (٤٤٢٨).

وقد بذل فيها -أجزل الله ثوابه- جهداً مشكوراً، ولكنها مع الأسف سيئة الطباعة لا تستوي أبداً مع قيمة الكتاب العلمية.

فعولت مستعيناً بالله تعالى على إعادة المراجعة والضبط والشرح، وإن كان ذلك بجهد المقل، راجياً حسن القبول.

تعريف بالإمام أبي حامد الغزالى - عليه رحمة الله.

اسمه ونسبة:

هو: محمد بن محمد بن محمد الطوسي الملقب: زين الدين؛ والطوسي، نسبة إلى طوس؛ وكانت من المدن الشهيرة بخراسان.

وفي غزالة إحدى قرئ طوس كان مولده رحمة الله سنة خمسين وأربعين وعشرين (٤٥٠) هـ.

وكان والده يغزل الصوف وبيبه في دكانه بطورس؛ ومن هنا كان الاختلاف في النسبة، هل هي الغزالى بالتشديد أم الغزالى - بالخفيف؟

ولكن صاحب سير أعلام النبلاء نقل عن ابن الصلاح، بسنده عن الإمام الغزالى قوله:

الناس يقولون لي: الغزالى، ولست الغزالى، وإنما الغزالى، منسوب إلى قرية «غزالة».

النشأة:

كان والد الإمام الغزالى شغوفاً بالعلم، محباً للعلماء، كثير التردد على مجالسهم، ولكنه لم يكن عالماً، ولعل ظروف الحياة المعيشية كانت صعبة وقاسية عليه، مضطراً إلى الانصراف للعمل، فحرم من طلب العلم، ولما حضرته الوفاة، وصي صديقه من أهل الخبرة والفضل أن يتولى من بعده رعاية ولديه محمد وأحمد، ولو أنفق في ذلك كل ما يخلفه لهما من مال وثروة.

وفعل الصديق بوصية الأب، ولكن قصرت يداه عن إتمام الغاية، فنصحهما بالالتحاق بمدرسة يكون لها فيها طلب العلم وكفاية المسعى؛ ففعل ذلك.

وبدأ الإمام الغزالى - رحمة الله - رحلته الكبرى في طلب العلم، وتنتقل بين طوس وجرجان ونيسابور، وتزود بالمعرفة، وكانت فيه نباهة وذكاء، وذهن وقاد،

فأوْتَ مَا لَمْ يُؤْتَ غَيْرَهُ؛ وَاشْتَهِرَ ذِكْرُهُ، وَذَاعَ صَيْتُهُ؛ وَأَصْبَحَ عَلِمًا يُشارُ إِلَيْهِ بِالبَّيْنَانِ.

يقول الحافظ عبد الغفار إسماعيل:

(وَجَدَ وَاجْتَهَدَ حَتَّى تَخْرُجَ فِي مَدْةٍ قَرِيبَةٍ وَبِزِ الْقُرْآنِ، وَحَمَلَ الْقُرْآنَ، وَصَارَ أَنْظَرُ أَهْلَ زَمَانِهِ وَأَوْحَدَ أَفْرَانِهِ، وَكَانَ الطَّلَبَةُ يَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ، وَيَدْرِسُ لَهُمْ وَبِرْ شَدِّهِمْ، وَيَجْتَهُدُ فِي نَفْسِهِ، وَيَلْعَبُ بِالْأَمْرِ إِلَى أَنْ أَخْذَ فِي التَّصْنِيفِ).
إِلَى الْمَدْرَسَةِ النَّظَامِيَّةِ:

وَكَانَ الْوَزِيرُ نَظَامُ الْمُلْكِ الْحَسَنُ بْنُ عَلَى الطَّوْسِيِّ عَالِيَ الْهَمَّةِ وَاسِعُ الْعِرْفَةِ أَنْشَأَ الْعَدِيدَ مِنَ الْمَدَارِسِ، وَدُورَ الْعِلْمِ، فَلَمَّا تَقَى بِالْإِيمَانِ الْغَزَالِيُّ وَسَبَرَ غُورَهُ، أَعْجَبَ بِهِ وَقَدْمَهُ، ثُمَّ وَجَهَهُ إِلَى بَغْدَادٍ؛ وَكَانَتِ الْمَدْرَسَةُ النَّظَامِيَّةُ أَشْبَهَ بِالْجَامِعَاتِ فِي مَسْتَوَاهَا وَرَقْبَاهَا.

وَهُنَاكَ قَامَ بِالْتَّدْرِيسِ. فَالْتَّفَ حَوْلَهُ كَبَارُ الْعُلَمَاءِ، وَطَلَابُ الْمَعْرِفَةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ عِلْمِهِ الْجَمِّ، وَغَزِيرِ مَعْرِفَتِهِ.

وَبَلَغَ الْإِيمَانُ الْغَزَالِيُّ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ قَمَّةَ الْمَجَدِ، وَأَتَهُ الدُّنْيَا خَاضِعَةً ذَلِيلَةً، أَتَهُ بِالْمَالِ وَالْشَّهْرَةِ وَذِيْوَ الْأَسْمَاءِ، كَمَا أَتَهُ بِالْجَاهِ، وَنَفُوذُ الْكَلْمَةِ.

التحول:

يقول الإمام الغزالى رحمة الله في كتابه المتنفذ من الضلال:

(... ثُمَّ لَاحَظْتُ أَحْوَالِي، فَإِذَا أَنَا مَغْمَسٌ بِالْعَلَاقَةِ، وَقَدْ أَحْدَقْتُ بِي مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ، وَلَا حَظَتْ أَعْمَالِي -وَأَحْسَنَهَا التَّدْرِيسُ وَالْتَّعْلِمُ- فَإِذَا أَنَا فِيهَا مَقْبِلٌ عَلَى عِلْمٍ غَيْرِ مُهِمَّةٍ، وَلَا نَافِعَهُ فِي طَرِيقِ الْآخِرَهِ).

(فَلَمْ أَزِلْ أَتَرْدَدَ بَيْنَ تَجَاذِبِ شَهَوَاتِ الدُّنْيَا، وَدَوَاعِي الْآخِرَهِ، قَرِيبًا مِنْ سَتَةِ أَشْهُرٍ، أَولَاهَا شَهْرٌ رَجَبٌ سَنَةُ ثَمَانَ وَثَمَانِيَّةٍ وَأَرْبَعِعَمَائَةٍ (٤٨٨هـ)؛ وَفِي هَذَا الشَّهْرِ جَاؤَنِي الْأَمْرُ حَدَ الاختِيَارِ إِلَى الاضْطَرَارِ، إِذْ قَفلَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِي حَتَّى اعْتَفَلَ عَنْ

التَّدْرِيسِ، فَكَنْتُ أَجَاهِدُ نَفْسِي أَنْ أَدْرُسَ يَوْمًا وَاحِدًا تَطْبِيَّاً لِلْقُلُوبِ الْمُخْتَلِفَةِ إِلَى، فَكَانَ لِسَانِي لَا يُنْطِقُ بِكَلْمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا أَسْتَطِعُهَا بِالْبَيْنَانِ).

عزلته:

قصد إلى مكة المكرمة فأدى فريضة الحج ثم أتى دمشق.

وفي دمشق عاش أكثر وقته طوال عشر سنين في عزلة وخلوة، ومجاهدة للنفس، واشتغال بتزيكيتها وتقطيرها مما علق بها من الدنيا وزخرفها وزينتها، وتصفية للقلب بالذكر الدائم، وكان اعتكافه وإقامته في أسفل منارة المسجد الأموي، في غرفة ضيقة صغيرة. يقضى فيها سباحة النهار

العودة إلى طوس:

بعد هجرة وعزلة ورياضة للنفس عاد الإمام الغزالى إلى وطنه طوس بقلب جديد، وروح جديدة.

وتحت ضغط الطلب، اضطر إلى التدريس ثانية، فالعلم لا يحبس عن طالبيه؛ ولكنه عاد بروح جديدة قال عنها:

(.. . وَأَمَّا الْآنَ فَأَدْعُوكُمْ إِلَى الْعِلْمِ الَّذِي يَتَرَكُ بِهِ الْجَاهُ، وَيَعْرُفُ بِهِ سُقُوطَ مَرْتَبَةِ الْحَيَاةِ، هَذَا هُوَ الْأَنْبَيْتِيُّ وَقَصْدِيُّ وَأَمْتَيْتِيُّ، يَعْلَمُ اللَّهُ ذَلِكَ مِنِّي)

والى نيسابور:

كان لابد للإمام الغزالى رحمة الله أن يوسع مدى العطاء العلمي، فعاد من طوس إلى نيسابور، وسكنها؛ واتخذ بجوار بيته مدرسة لطلبة العلم، ومتزواً «خانقاه» للصوفية، ونظم أوقات عمله على: ختم القرآن، ومحالسة أهل القلوب، وتدرس طلبه العلم، ومداومة العبادة صوماً وصلوةً؛ وكان ذلك عام تسعة وخمسين وأربعينه (٤٩٩هـ).

وفاته رحمة الله:

ولما كان يوم الإثنين الرابع عشر من جمادى الآخرة، سنة خمس وخمسين

(٥٠٥ هـ)، وقت الصبح، توضأ وصلى، وقال لأخيه أحمد «أبو الفتوح»: على بالكفن، فأخذته وقبله، ووضعه على عينيه؛ وقال: سمعاً وطاعةً للدخول على الملك، ثم مدرجليه، واستقبل القبلة، ففاضت روحه قبل الإسفار.

تراثه العلمي:

إحياء علوم الدين، المتنقد من الضلال، تهافت الفلسفه، البسيط، الوسيط، الوجيز، الخلاصة في الفقة الشافعى، المتخول، المستصنfi (في الأصول)؛ مقاصد الفلسفه؛ فضائح الباطنية.

مقدمة المؤلف

الحمد لله الحى القيوم الذى لا يستولى على كنه قيامه وصف واصف؛ الجليل الذى لا يحيط بصفة جلاله معرفة عارف، العزيز الذى لا عزيز إلا وهو بقدم الصغار على عتبة عزه عاكس؛ الماجد الذى لا ملك إلا وهو حول سرادق مجده طائف؛ الجبار الذى لا سلطان إلا وهو لنفحات عفوه راج وسطوات سخطه خائف؛ المتكبر الذى لا ولى إلا وقلبه على محبته وقف و قالبه لخدمته واقف؛ الرحيم الذى لا شيء إلا وهو ممتنع متن الخطر فى هول المواقف، لو لا ترصده لرحمته بوعده السابق السالف؛ المنعم الذى إن يردد بخير فليس لفضلة راد ولا صارف؛ المتقى الذى إن يمسسك بضر فما له سواه كاشف؛ جل جلاله، وتقىست أسماؤه، فلا يغره مؤالف ولا يضره مخالف؛ وزع سلطانه فلا يكيده مراوغ ولا يناوئه مكافش؛ خلق النار أحزاها وأحسابها، ورتبهم فى زخارف الدنيا أرذالا وأشرافاً، وقربهم فى حقائق الدين ارتباطاً وأنحرافاً وجهلة وعراها؛ وفرقهم فى قواعد العقائد فرقاً وأصنافاً، يتباينون ائتلافاً ويتقاطعون اختلافاً، فافتقرت فى المعتقدات جحوداً واعترافاً، وتعسفاً وإنصافاً، واعتدالاً وإسرافاً، كما تباينوا أصلاً وأوصافاً؛ هذا غنى يتضاعف كل يوم ما له أضعافاً، وهو يأخذ جزافاً وينفق جزافاً؛ وهذا ضعيف يعول ذريه ضعافاً، يعوزه قوت يوم حتى يسأل الناس إلحاداً؛ وهذا مقبول فى القلوب لا يلقى فى حاجته إلا إيجابة وإنصافاً؛ وهذا مبغض للخلق تهتضم حقوقه ضيماً وإجحافاً؛ وهذا نقى موقف يزداد كل يوم فى ورعه وتنوهه إسرافاً وإشرافاً؛ وهذا مخدول يزداد على مر الأيام فى غيه وفساده تمادياً واعتسافاً، ذلكم تقدير ربكم القادر الحكيم الذى لا يستطيع سلطان عن تهوره انحرافاً؛ الظاهر العليم الذى لا يملك أحد لحكمه خلافاً، رغمما لأنف الكفرة الباطنية الذين أنكروا أن يجعل الله بين أهل الحق اختلافاً، ولم يعلموا أن الاختلاف بين الأمة يتبعه الرحمة كما تتبع العبرة اختلافهم مراتب وأوصافاً.

وشكراً لله الذي وفقنا للاعتراف بدينه إعلاناً وإسراً، وسدداً للانقياد لحكمه إظهاراً وإضماراً، ولم يجعلنا من ضلال الباطنية الذين يظهرون باللسان إقراراً، ويضمرون في الجنان تمايداً وإصراراً، ويحملون من الذنوب أوقاراً^(١)، ويعلنون في الدين تقوى وقاراً، ويحتقرون^(٢) من المظالم أوزاراً، لأنهم لا يرجون لله وقاراً، ولو خاطبهم دعاء الحق ليلاً ونهاراً لم يزدهم دعاؤهم إلا فراراً؛ فإذا أطل عليهم سيف أهل الحق آثروا الحق إيشاراً، وإذا انقض عنهم ظله أصرروا واستكروا واستكباراً فسأل الله أن لا يدع على وجه الأرض منهم دياراً^(٣)؛ ونصلى على رسوله المصطفى، وعلى آله وخلفائه الراشدين من بعده صلوات بعده قطر السحاب تهمي مدراراً، وتزداد على ممر الأيام استمراً، وتتجدد على توالي الأعوام تلاحقاً وتكراراً.

أما بعد: فإني لم أزل مدة المقام بمدينة السلام^(٤) متشففاً إلى أن أخدم المواقف المقدسة النبوية الإمامية المستظهرية ضاغف الله جلالها، ومذعن طبقات الخلق ظلالها. بتصنيف كتاب في علم الدين أقضى به شكر النعمة، وأقيم به رسم الخدمة، وأجتنى بما أتعاطاه من الكلفة ثمار القبول والزلفة؛ لكنني جنحت إلى التوانى لتحيرى في تعين العلم الذى أقصده بالتصنيف وتخصيص الفن الذى يقع موقع الرضى من الرأى النبوى الشريف، فكانت هذه الحيرة تغبر في وجه المراد، وتمنع القرىحة عن الإذعان والانقياد، حتى خرجت الأوامر الشريفة المقدسة النبوية المستظهرية^(٥) بالإشارة إلى

(١) أوقاراً: أحمالاً.

(٢) يحتقرون: يجمعون ويحتبسون.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى على لسان نوح عليه السلام بدعاته على قومه: «وَقَالَ نُوحٌ رَبِّنَا لَا تَنْزِلْنَا عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دِيَارًا» [نوح: ٢٦].

(٤) مدينة السلام: بغداد. سماها بذلك أبو جعفر المنصور الذى بناتها.

(٥) نسبة إلى الخليفة العباسى أحمد المستنصر بالله (كان خيراً فاضلاً ذكياً بارعاً، وكانت أيامه ببغداد كأنها الأعياد، وكان راغباً في البر والخير، مسارعاً إلى ذلك، لا يرد سائلاً؛ وكان جميل العشرة لا يصفى إلى =

الخادم^(١) في تصنيف كتاب في الرد على الباطنية مشتمل على الكشف عن بدعهم وضلالتهم، وفنون مكرهم واحتياطهم، ووجه استدراجهم عوام الخلق وجهاهم، وإيصال غوايائهم في تلبيسهم وخداعهم، وانسالهم عن رقيقة الإسلام، وانسالخاتهم وانخلاعهم وإبراز فضائحهم وقبائحهم، بما يفضي إلى هتك أستارهم وكشف أغوارهم. فكانت المفاتحة بالاستخدام في هذا المهم في الظاهر نعمة أجيابت قبل الدعاء ولبت قبل النداء، وإن كانت في الحقيقة ضالة كنت أتشدّها وبغية كنت أقصدها، فرأيت الامتثال حتماً، والمسارعة إلى الارتسام حزماً. وكيف لا أسارع إليه؟ وإن لاحظت جانب الأمر ألفيته أمراً مبلغه زعيم الأمة وشرف الدين، ومنشئه ملاذاً للأمم أمير المؤمنين، وموجب طاعته خالق الخلق رب العالمين، إذ قال الله تعالى: «أطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ يُنْهَاكُمْ» [النساء : ٥٩]

وإن التفت إلى المأمور به فهو ذب عن الحق المبين ونضال، دون حُجَّة الدين، وقطع لدابر الملحدين. وإن رجعت إلى نفسي، وقد شرفت بالخطاب به من بين سائر العالمين، رأيت المسارعة إلى الإذعان والامتثال في حقي من فروض الأعيان، إذ يقل على بسيط الأرض من يستقل في قواعد العقائد بإقامة الحجة والبرهان بحيث يرثى من حضيض الظن والحسبان إلى يفاع^(٢) (القطع والاستيقان)، فإنه الخطب الجسيم والأمر العظيم الذى لا تستقل بأعيانه بضاعة الفقهاء، ولا يضطلع بأركانه إلا من تخصص بالمعضلة الزباء^(٣)، لما نجم في أصول الديانات من الأهواء، واختلط بمسالك الأولئ من الفلسفه والحكماء فمن بواطن غيهم كان استمداد هؤلاء فإنهم بين مذاهب الثنوية^(٤) والفلسفه يتربدون، وحول حدود

= أقوال الوشاة من الناس، وقد ضبط أمور الخلافة جيداً وأحكموا، وكان لديه علم كثير (توفي سنة ٥١٢ هـ). (البداية والنهاية) (ج ١٢/٢٢٥).

(١) يعني الإمام الغزالى نفسه.

(٢) اليفاع: كل ما ارتفع من الأرض.

(٣) الزباء: الكثيرة الفروع.

(٤) الثنوية: مذهب الذين يجعلون مع الله إليها آخر (قدماً أو حدينا).

الباب السادس: في إيراد أدلةهم العقلية على نصرة مذهبهم والكشف عن تلبساتهم التي زوقوها بزعمهم في معرض البرهان على إبطال النظر العقلي.

الباب السابع: في إبطال استدلالهم بالنص على نصب الإمام المعصوم.

الباب الثامن: في مقتضى فتوى الشرع في حقهم من التكفير والتخطئة وسفك الدم.

الباب التاسع: في إقامة البرهان الفقهي الشرعي على أن الإمام الحق في عصرنا هذا هو الإمام المستظہر بالله حرس الله ظلله.

الباب العاشر: في الوظائف الدينية التي بالمواظبة عليها يدوم استحقاق الإمامة.

هذه ترجمة الأبواب . والمقترح على الرأي الشريف النبوي^(١) مطالعة الكتاب جملة، ثم تخصيص الباب التاسع والعالى لمن يريد استقصاءً ليعرف من الباب التاسع قدر نعمة الله تعالى عليه، وليس بين من الباب العاشر طريق القيام بشكر تلك النعمة ويعلم أن الله تعالى إذا لم يرض أن يكون له على وجه الأرض عبد أرفع رتبة من أمير المؤمنين، فلا يرضى أمير المؤمنين أن يكون لله على وجه الأرض عبد عبد وأشكر منه . نسأل الله تعالى أن يمدّه ب توفيقه ويسدده لسواء طريقه . هذه جملة الكتاب ، والله المستعان على سلوك جادة الحق واستئجاج مسلك الصدق.

(١) كذا في الأصل؛ والصواب: النبي الشريف.

المنطق في مجادلاتهم يدنون . ولقد طال تفتيشى عن شبه خصمهم لما تقدر على فمعه وخصمه ، وفي مثل ذلك أنشد:

———ر لكن لسوق به
———ر من الناس بقع فيه^(٢)

تظاهرة على أسباب الإيجاب والإلزام ، واستقبلت الآتى بالاعتناق والالتزام ، وبادرت إلى الامتثال والارتسام وانتدب لتصنيف هذا الكتاب مبنياً على عشرة أبواب ، سائلةً من الله سبحانه التوفيق لشاكلاه الصواب . وسميته [فضائح الباطنية وفضائل المستظہرية] . والله تعالى الموفق لإتمام هذه النية . وهذا ثبت الأبواب :

الباب الأول: في الإعراب عن المنهج الذي استهجه في سياق هذا الكتاب .

الباب الثاني: في بيان ألقابهم والكشف عن السبب الباعث لهم على نصب هذه الدعوة المضلة .

الباب الثالث: في بيان درجات حيلهم في التلبيس والكشف عن سبب الاغترار بحيلهم مع ظهور فسادها .

الباب الرابع: في نقل مذهبهم جملة وتفصيلاً .

الباب الخامس: في تأويلاتهم لظواهر القرآن واستدلالهم بالأمور العددية^(٣) ، وفيه فصلان: الفصل الأول في تأويلهم للظواهر ، والفصل الثاني في استدلالاتهم بالأعداد والحراف .

(١) وقد أثر عن عمر رضى الله عنه أنه كان يردد هذين البيتين أيضاً .

(٢) وقد ظهرت كراسة منذ بضع سنوات تحمل عنوان (عليها تسعون شرعاً)؛ كاتبها يدعى رشاد خليل . زوق فيها كثيراً من التأowيات والتفسيرات العددية للأيات وال سور القرآنية . خدع بها العامة ، وتداوواها ، وهي ولا شك بدعة ليست مستحدثة ، بل مردها ومبنيتها أصول الباطنية ، وقد ردّها على صاحبها كثير من العلماء الفضلاء ، وبينوا عوارها ، وأغراضها الخبيثة .

الباب الأول

فى الإعراب عن المنهج

الذى استنهجه فى هذا الكتاب

لتعلم أن الكلام في التصانيف يختلف منهجه، بالإضافة إلى المعنى: غوصاً وتحقيقاً، وتساهلاً وتزويقاً. وبالإضافة إلى اللطف: إطناباً وإسهاباً واختصاراً وإيجازاً، وبالإضافة إلى المقصود: تكثيراً وتطويلاً، واقتصاراً وتقليلاً. فهذه ثلاثة مقامات. ولكل واحد من الأقسام فائدة وآفة.

وأما المقام الأول فالغرض - في الغوص والتحقيق والتعمق في أسرار المعانى إلى أقصى الغايات - التوقي من إزارء المحققين وقدح الغواصين، فإنهم إذا تأملوه فلم يصادفوه على مطابقة أو ضاءع الجداول وموافقة حدود المنطق عند النظار استر��وا^(١) عمل المصنف واستغثوا^(٢) كلامه واعتقدوا فيه التقاعد عن شأو التحقيق في الكلام والانخراط في سلك العوام. ولكن له آفة وهي قلة جدواه وفائدته في حق الأكثرين. فإن الكلام إذا كان على ذوق المرأة والجدال، لا على مساق الخطاب المُقْنَع، لم يستقل بدركه إلا الغواصون، ولم يتفطن لمعاصاته إلا المحققون. وأما سلوك مسلك التساهل والاقتصار على فن من الكلام ليستحسن في المخاطبات ففائدته أن يستلزم وقوعه في الأسماع، ولا تتكل عن فهمه والتفطن لمقاصده أكثر الطياع، ويحصل به الإقناع لكل ذي حجى^(٣) وفطنة وإن لم يكن متبحراً في العلوم. وهذا الفن من جواب المدح والإطراء ولكن من الظاهريين، وأفته أنه من دواعي القدح والإزارء ولكن من الغواصين. فرأيت أن أسلك المسلك المقتصد بين الطرفين، ولا أخل الكتاب عن أمور برهانية، يتفطن لها

(١) استرڪوا: استضعفوا من: رك الشيء، يرك ركة وركاكاة: رق وضعف، فهو ريك.

(٢) استغثوا: الغيث والفت: اللحم المهزول، وهو أيضاً الحديث الرديء الفاسد.

(٣) ذو الحجى: (الحجاج) المقل، وأنه بالمد وليس بالقصر. (مختار الصحاح للجوهرى).

المحققون، ولا عن كلمات إقناعية يستفيد منها المتشوهون، فإن الحاجة إلى هذا الكتاب عامة في حق الخواص والعموم، وشاملة جميع الطبقات من أهل الإسلام، وهذا هو الأقرب إلى المنهج القويم، فلطالما قيل:

كلا طرفي قصد الأمور ذميم

المقام الثاني

في التعبير عن المقاصد إطناباً وإيجازاً

وفائدة الإطناب الشرح والإيضاح المغني عن عناء التفكير وطول التأمل، وأفنه الإملال؛ وفائدة الإيجاز جمع المقاصد وترصيفها وإيصالها إلى الأفهام على التقارب، وأفته الحاجة إلى شدة التصفح والتأمل لاستخراج المعانى الدقيقة من الألفاظ الوجيبة الرشيقه؛ والرأى في هذا المقام الاقتصاد بين طرق التفسير والإفراط، فإن الإطناب لا ينفك عن إملال، والإيجاز لا يخلو عن إخلال، فالأولى الميل إلى الاختصار؛ فلرب كلام قل ودل وما أمل.

المقام الثالث

في التقليل والتکثیر

ولقد طالت الكتب المصنفة في هذا الفن فصادفتها مشحونة بفنين من الكلام: فن في توارييخ أخبارهم وأحوالهم من بدء أمرهم إلى ظهور ضلالهم، وتسمية كل واحد من دعاتهم في كل قطر من الأقطار، وبيان وقائهم فيما انفرض من الأعصار، فهذا فن أرى التشاغل به اشتغالاً بالأسماء، وذلك أليق بأصحاب التوارييخ والأخبار، فاما علماء الشرع فليكن كلامهم محصوراً في مهام الدين وإقامة البرهان على ما هو الحق المبين؛ فلكل عمل رجال^(١).

والفن^(١) الثاني - في إبطال تفصيل مذاهبهم من عقائد تلقوها من الثنوية والفلسفه وحرفوها عن أوضاعها وغيروا ألفاظها قصدأ للتنطيط والتلبيس ، وهذا أيضاً لا أرى التشاغل به ، لأن الكلام عليها وكشف الغطاء عن بطلانها بإيضاح حقيقة الحق وبرهانها ليس يختص بالطائفه الذين هم نابتةُ الزمان . فتجريده القصد إلى نقل خصائص مذهبهم التي تفردوا باعتقادها عن سائر الفرق هو الواجب المتعين ، فلا ينبغي أن يوم^(٢) المصيف في كتابه إلا المقصد الذي يبغيه والنحو الذي يرومـه ويتحمـيه ، فمن حُسن إسلام المرء ترك ما لا يعنيه^(٣) ، وذلك مما لا يعنيه في هذا المقام ، وإن كان الخوض فيه على الجملة ذبـأ عن الإسلام ، ولكن لكل مقال مقام . فلنقتصر في كتابنا على القدر الذي يعرب عن خصائص مذهبهم ، وبينـه على مدارج حيلـهم ، ثم نكشف عن بطلان شبهـهم بما لا يقـنـى للمـسـتـبـصـرـ رـيبـ فيـهـ ، فـتـنـجـلـ عن وجهـ الحقـ كـدورـةـ التـموـيـهـ^(٤) .

ثم نختـمـ الكتابـ بماـ هوـ السـرـ والـلـبـابـ ، وـهوـ إـقـامـةـ البرـاهـينـ الشـرـعـيـةـ عـلـىـ صـحـةـ الإمامـةـ لـلـمـوـاقـفـ الـقـدـسـيـةـ الـبـوـيـةـ الـمـسـتـهـرـيـةـ ، بـمـوـجـبـ الأـدـلـةـ الـعـقـلـيـةـ وـالـفـقـهـيـةـ ، عـلـىـ مـاـ أـفـصـحـ عـنـ مـضـمـونـهـ تـرـجمـةـ الـأـبـوـابـ .

(١) الفن: العلم.

(٢) يوم: يقصد.

(٣) جزء من حديث نبوـيـ شـرـيفـ .

(٤) كـدورـةـ التـموـيـهـ: الـكـدورـةـ: ضـدـ الصـفـوـ ، وـالـتـموـيـهـ: التـلبـيـسـ ؛ أوـ الـطـلـاـءـ بـالـذـهـبـ وـالـفـضـةـ وـتـحـتـهـ نـحـاسـ أوـ حـدـيدـ .

(١) يقصد الإمام الغزالى رحمة الله: الاختصاص.

الباب الثاني

في بيان ألقابهم والكشف عن السبب الداعي لهم على نصب هذه الدعوة وفيه فصلان

الفصل الأول

في ألقابهم التي تداولتها الألسنة على اختلاف الأعصار والأزمنة وهي عشرة ألقاب، الباطنية، (والقراطمة والقرمطية)^(١)، (والخرمية والخرميّة)^(٢)، والإسماعيلية، والسبعينية،

والبابكية، والمحمدية، والتعليمية

ولكل لقب سبب: أما «الباطنية» فإنما لقبوا بها للدعواهم أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجري في الطواهر مجرى اللب من القشر، وأنها بصورها توهم عند الجهات الأغبياء صوراً جلية، وهي عند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات إلى حقائق معينة؛ وأن من تقاعد عقله عن الغوص على الخفايا والأسرار، والبواطن والأغوار، وقع بظواهرها مسارعاً إلى الاغترار؛ كان تحت الأواصر والأغلال مُعَنِّي بالأوزار^(٣) والأثقال؛ وأرادوا بـ«الأغلال» التكليفات الشرعية. فان من ارتفق إلى علم الباطن انحط عن التكليف واستراح من أعبائه، وهم المرادون بقوله

(١) القرطمة والقرمطية: مسمى واحد.

(٢) الخرميّة، والخرميّة: مسمى واحد أيضاً؛ ومعهم البابكية.

أ. القرطمة: نسبة إلى حمدان قرمط.

ب. الخرميّة: نسبة إلى بابك الخرمي.

(٣) الأوزار: الآثام.

متوجه إليها؟ قال : أمرت أن أدعو أهلها من الجهل إلى العلم ، ومن الضلال إلى الهدى ، ومن الشقاوة إلى السعادة ؛ وأن أستنقذهم من ورطات الذل والفقير ، وأملتهم ما يستغون به عن الكد والتعب . فقال له حمدان : أنقذني ! أنقذ الله ! وأفض على من العلم ما يحببني به ، فما أشد احتياجي إلى مثل ما ذكرته ! فقال الداعي : وما أمرت بأن أخرج السر المخزون^(١) لكل أحد إلا بعد الثقة به والمعهد عليه . فقال حمدان : وما عهديك ؟ فاذكره لي ، فإني ملتزم له . فقال الداعي : أن تجعل لي وللإمام على نفسك عهد الله وميثاقه أن لا يخرج سر الإمام الذي أقيمه إليك ، ولا تفشي سري أيضاً .

فاللتزم حمدان سره، ثم اندفع الداعى فى تعليمه فنون جهله حتى استدرجه واستغواه واستجاب له فى جميع ما دعا به. ثم انتدب حمدان للدعوة، وصار أصلًا من أصول هذه الدعوة، فسمى، أتباعه «القرمطية».

وأما الخرمية فلقبوا بها نسبة لهم إلى حاصل مذهبهم وزبنته، فإنه راجع إلى طى بساط التكليف، وحطّ أعباء الشرع عن المتعبدين، وتسليط الناس على اتباع اللذات وطلب الشهوات، وقضاء الوطر من المباحات والمحرمات. و«خرم» لفظ أعمى ينبع عن الشيء المستلذ المستطاب، الذى يرتاح الإنسان إليه بمشاهدته، وبهتئ لرؤيته. وقد كان هذا لقباً للمزدكية^(٢)، وهو أهل الإباحة من المعجوس، الذين نبغوا في أيام قباد^(٣)، وأباحوا النساء وإن كن من المحارم، وأحلوا كل محظور. وكانوا يسمون «خرميون» خرم مدينة. فهو لاء أيضاً لقبوا بها لمشابهتهم إياهم في آخر المذهب، وإن خالفوهم في المقدمات وسوابق العigel في الاستدراج.

(١) السر المخزون: اعتمدت الباطنية، من خلال دعاتها على الغموض في الكلمات والحركات، والأقوال والأفعال، والأسرار؛ والاشارات، والموز .. الخ.

(٢) المندكية: نسبة إلى من دك الفأس.

(٣) قاذف أحد أكابر ق الفرس

تعالى : «وَيَصْعُبُ عَنْهُمْ إِصْرَارُهُمْ وَالْأَغْلَالُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ » [الأعراف : ١٥٧] الآية ؛
وريما موهوا بالاستشهاد عليه بقولهم إن الجهال المنكرين للباطل هم الذين أريدوا
بقوله تعالى : «فَضُرِبَ بَيْتُهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قَبْلِهِ الْعَذَابُ »
[الحديد : ١٣] . وغرضهم الأقصى إبطال الشرائع ، فإنهم إذا انتزعوا عن العقائد
موجب الظواهر قدروا على الحكم بدعوى الباطن على حسب ما يوجب الانسلاخ
عن قواعد الدين ، إذ سقطت الثقة بموجب الألفاظ الصريحة فلا يبقى للشرع
عصيام ^(١) يرجم إليه ويعول عليه .

وأما «القرامطة» فإنما لقبوا بها نسبة إلى رجل يقال له حمدان قرمط^(٣)، وكان أحد دعائهم في الابداء، فاستجاب له في دعوته رجال، فسموا قرامطة وقرمطية. وكان المسمى حمدان قرمط رجلاً من أهل الكوفة مائلاً إلى الزهد، فصادفة أحد دعاء الباطنية في طريق وهو متوجه إلى قريته وبين يديه بقر يسوقها، فقال حمدان بذلك الداعي - وهو لا يعرف ولا يعرف حاله: «أراك سافرت من موضع بعيد، فأين مقصدك؟» فذكر موضعًا هو قرية «حمدان». فقال له حمدان: اركب بقرة من هذه البقر لتستريح عن تعب المشي. فلما رأه مائلاً إلى الزهد والديانة أتاه من حيث رأه مائلاً إليه فقال: إنني لم أومر بذلك؛ فقال حمدان: وكأنك لا تعمل إلا بأمر؟ قال: نعم. قال حمدان: ويأمر من تعمل؟ فقال الداعي: بأمر مالكى وأمالك، ومن له للدنيا والآخرة. فقال حمدان: ذلك إذن هو رب العالمين. فقال الداعي: صدقت؛ ولكن الله يهب ملكه لمن يشاء. قال حمدان: وما غرضك في البقعة التي أنت

(١) عصام: من العصمة، أي المتم من التزلل والإثم والخطأ.

(٢) قرمط : رأس القرمطة فن الباطنية، وإليه نسبتهم. قيل اسمه: حمدان أو الفرج بن عثمان أو الفرج بن رغبي وقرمط : لقبه.

أصله من خوزستان، ظهر في الكوفة سنة ٢٥٨، وأظهر الزهد والتقوف، واستسلامه إليه بعض الناس، وأبراهيم كتاباً قيل أوله: بسم الله الرحمن الرحيم، يقول الفرج بن عثمان، وهو عيسى وهو الكلمة، وهو المهدى، وهو أحمد بن محمد بن الحنفية وهو جبريل. وفي الكتاب كثير من كلمات الكفر والتجلوا والتجربة.

وكثر أتباعه والمفترون به، وبعضهم عليه أيام الخليفة المتوكّل وقتل سنة ٢٦٣ هـ.

وأما «السبعينية» فإنما لقبوا بها لأمررين: أحدهما: اعتقادهم أن أدوار الإمامة سبعة، وأن الانتهاء إلى السابع هو آخر الدور، وهو المراد بالقيمة؛ وأن عاقب هذه الأدوار لا آخر لها قط. والثاني: قولهم إن تدابير العالم السفلي، أعني ما يحويه مُقرر فلك القمر منوط بالكواكب السبعة التي أعلامها زُحل، ثم المشترى، ثم المريخ، ثم الشمس، ثم الراحلة، ثم عطارد، ثم القمر. وهذا المذهب مسترق من ملحقة المنجمين وملتفت إلى مذاهب الشاوية في أن النور يدبر أجزاءه الممتزجة بالظلمة بهذه الكواكب السبعة؛ فهذا سبب هذا التلقيب^(١).

وأما «المحمّرة» فقيل إنهم لقبوا به لأنهم صبغوا الثياب بالحمرة أيام بابك ولبسوها، وكان ذلك شعارهم؛ وقيل سببهم أنهم يقررون أن كل من خالفهم من الفرق وأهل الحق: حمير؛ والأصح هو التأويل الأول^(٢).

وأما «التعليمية» فإنهم لقبوا بها لأن مبدأ مذاهبهم إبطال الرأي وإبطال تصرف العقول، ودعوة الخلق إلى التعليم من الإمام المعصوم، وأنه لا مدرك للعلوم إلا التعليم. ويقولون في مبتدأ مجادلتهم: الحق إما أن يعرف بالرأي، وإما أن يعرف بالتعليم، وقد يبطل التعویل على الرأي لتعارض الآراء وتقابل الأهواء واختلاف ثمرات نظر العقلاة؛ فتعين الرجوع إلى التعليم والتعلم.

وهذا اللقب هو الأليق بباطنية هذا العصر، فإن تعويتهم الأكثر على الدعوة إلى التعليم وإبطال الرأي وإيجاب اتباع الإمام المعصوم، وتزييله -في وجوب التصديق والاقتداء به- متزلة رسول الله ﷺ.

(١) لعل اهتمام الإمام جعفر بن محمد رضي الله عنه بعلم الفلك. وقد كان أحد اهتماماته. قد جرهم إلى هذا التوهم، وهذا السقوط.

(٢) ورغم ما ذهب إليه الإمام الغزالى في اعتماد الرأي الأول وتصحيحه، فإن المحمّرة قد شاعت عنهم وذاعت فكرة الاستعلاء ودمغ العامة من المخالفين لهم بأنهم كالحمر.

وأما البابكية فاسم لطائفة منهم بایعوا رجلاً يقال له بابك الخرمي^(٣)، وكان خروجه في بعض الجبال بناحية أذر بيجان في أيام المعتصم بالله، واستفحـل أمرهم وأشتدت شوكـتهم. وقاتلـهم أفسـين، صاحـب حـبس المعـتصم، مـدـاهـنـاـهـ فيـ قـتـالـهـ وـمـتـخـاذـلـاـ عنـ الحـدـ فيـ قـمـعـهـ، إـضـمـارـاـ لـمـوـافـقـتـهـ فيـ ضـلـالـهـ. فـاشـتـدـتـ وـطـأـةـ الـبـاـبـكـيـةـ عـلـىـ جـيـوـشـ الـمـسـلـمـينـ حـتـىـ مـزـقـواـ جـنـدـ الـمـسـلـمـينـ وـبـدـوـهـمـ مـنـهـمـينـ، إـلـىـ أـنـ هـبـتـ رـيـحـ النـصـرـ، وـاسـتـولـىـ عـلـىـ هـمـ الـمـعـتـصـمـ الـمـتـرـشـحـ لـلـإـمـامـةـ فـيـ ذـلـكـ الـعـصـرـ، فـصـلـبـ بـابـكـ وـصـلـبـ أـفـشـينـ بـإـزـانـهـ^(٤).

وقد بقى من البابكية جماعة يقال إن لهم ليلة يجتمع فيها رجالهم ونساؤهم ويقطـون سـرـجـهمـ وـشـمـوـعـهـمـ، ثـمـ يـتـاهـبـونـ النـسـاءـ، فـيـثـبـ كلـ رـجـلـ إـلـىـ اـمـرـأـ يـظـفـرـ بـهـ؛ وـيـزـعـمـونـ أـنـ اـسـتـولـىـ عـلـىـ اـمـرـأـ اـسـتـحلـلـهـ بـالـاصـطـيـادـ، إـنـ الصـيـدـ مـنـ أـطـيـبـ الـمـبـاحـاتـ. وـيـدـعـونـ مـعـ هـذـهـ الـبـدـعـةـ نـبـوـةـ رـجـلـ كـانـ مـنـ مـلـوـكـهـ قـبـلـ الـإـسـلـامـ، يـقـالـ لـهـ شـرـوـنـ وـيـزـعـمـونـ أـنـ كـانـ أـفـضـلـ مـنـ نـبـيـنـاـ ﷺـ وـمـنـ سـائـرـ الـأـنـبـيـاءـ قـبـلـهـ.

وأما الإسماعيلية فهي نسبة لهم إلى أن زعيـمـهمـ محمدـ بنـ إـسـمـاعـيلـ بنـ جـعـفرـ^(٥)، وـيـزـعـمـونـ أـنـ أدـوـارـ الـإـمـامـةـ اـنـتـهـتـ بـهـ، إـذـ كـانـ هـوـ السـابـعـ مـنـ مـحـمـدـ^(٦)ـ وـأـدـوـارـ الـإـمـامـةـ سـبـعةـ سـبـعةـ عـنـهـ؛ فـأـكـبـرـهـ يـشـبـهـ لـهـ مـنـصـبـ النـبـوـةـ، وـأـنـ ذـلـكـ يـسـتـمـرـ فـيـ نـسـبـهـ وـأـعـقـابـهـ. وـقـدـ أـورـدـ أـهـلـ الـمـعـرـفـةـ بـالـنـسـبـ فـيـ كـتـابـ «ـالـشـجـرـةـ»^(٧)ـ أـنـ مـاتـ وـلـاـ عـقـبـ لـهـ^(٨).

(١) بـابـكـ الخـرمـيـ: أـصـلـهـ مـنـ فـارـسـ كـانـ بـدـءـ خـرـوجـهـ أـيـامـ الـخـلـيـفـهـ الـمـأـمـونـ وـاسـتـفحـلـ أـمـرـهـ طـوـالـ عـشـرـينـ سـنـةـ حتـىـ أـيـامـ الـخـلـيـفـهـ الـمـعـتـصـمـ إـلـىـ أـنـ وـقـعـ فـيـ يـدـ أـلـشـينـ؛ فـسـاقـهـ إـلـىـ الـمـعـتـصـمـ حـيـثـ قـتـلـ أـبـشعـ قـتـلـهـ.

(٢) هذه مـغـالـطـةـ تـارـيـخـيـةـ، تـابـعـ فـيـهـ الـإـمـامـ الغـزالـيـ. الـبـغـادـيـ. فـيـ كـتـابـ «ـالـفـرقـ بـيـنـ الـفـرقـ»ـ. إذـلـمـ تـكـنـ غـضـبـةـ الـمـعـتـصـمـ عـلـىـ أـلـشـينـ لـعـيـالـهـ بـابـكـ الخـرمـيـ، بلـ لـأـمـرـ مـالـيـةـ وـمـخـالـفـاتـ أـخـذـهـاـ أـلـشـينـ، ذـكـرـهـاـ أـلـيـثـ فـيـ حـوـادـثـ سـنـيـةـ (٢٢٦ـ ٢٢٥ـهـ). (جـ: ٢ـ صـ: ١٧٣ـ ١٧٥ـ).

أـمـاـ الـذـيـ صـلـبـ إـلـىـ جـانـبـ بـابـكـ فـهـوـ الـمـازـيـرـ بـنـ مـازـنـ، صـاحـبـ جـبـالـ «ـطـبـرـيـانـ»ـ، الـذـيـ خـرـجـ أـيـضاـ عـلـىـ الـمـعـتـصـمـ.

(٣) ابنـ جـعـفرـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ عـلـىـ بـنـ أـبـيـ طـالـبـ.

(٤) شـجـرـةـ النـسـبـ.

(٥) مـنـ النـابـتـ تـارـيـخـيـاـ أـنـ مـاتـ وـلـاـ عـقـبـ لـهـ.

الفصل الثاني

في بيان السبب الباعث لهم على نصب هذه الدعوة

إفاضة هذه البدعة

مما تطابق عليه نقلة المقالات قاطبة أن هذه الدعوة لم يفتتحها متنسب إلى ملة ولا معتقد لحلة معتقد بنبوة، فإن مساقها ينقاد إلى الإسلام من الدين كاسلال الشعرة من العجينة. ولكن تشاور جماعة من المجروس والمزدكية، وشرذمة من الثنوية^(١) الملحدين، وطائفة كبيرة من ملحدة الفلاسفة المتقدمين، وضربوا سهام الرأى في استنباط تدبير يخفف عنهم ما نابهم من استيلاء أهل الدين، وينفس عنهم كربة ما دهاهم من أمر المسلمين، حتى أخرسوا ألسنتهم عن النطق بما هو معتقدهم من إنكار الصانع وتكذيب الرسل، وجحود الحشر والنشر والمعاد إلى الله في آخر الأمر، وزعموا أنها بعد أن عرفنا أن الأنبياء كلهم مُخْرِقُون ومنمسون^(٢). فإنهم يستعبدون الخلق بما يخيلونه إليهم من فنون الشعوذة والزرق^(٣).

وقد تقىق أمر محمد، واستطارات في الأقطار دعوته، واتسعت ولاته، واتسقت أسبابه وشوكته حتى استولوا على ملك أسلافنا، وانهمكوا في التنمُّع في الولايات مستحقرين عقولنا؛ وقد طبقوا وجه الأرض ذات الطول والعرض، ولا مطعم في مقاومتهم بقتال، ولا سبيل إلى استنزالهم عما أصرروا عليه إلا بمكر واحتياط؛ ولو شافهناهم بالدعاء إلى مذهبنا لتتمردوا علينا، وامتنعوا من الإصياء إلينا، فسببنا أن نتتحول عقيدة طائفة من فرقهم هم أركهم عقولاً وأسففهم رأياً وألئهم عريكة لقبول المحالات، وأطوعهم للتصديق بالأكاذيب المزخرفات وهم

الروافض^(٤)؛ وتحصن بالانتساب إليهم والاعتزاء إلى أهل البيت عن شرهم، وتودد إليهم بما يلائم طبعهم، من ذكر ما تم على سلفهم من الظلم العظيم والذل الهائل، وتباكى لهم على ما حلّ بأبا محمد[ؑ] وتوصل به إلى تطويل اللسان في آئمه سلفهم الذين هم أسوتهم وقدوتهم؛ حتى إذا قبحنا أحواهم في أعينهم وما ينقل إليهم شرعهم بنقلهم وروايتهم ، اشتد عليهم باب الرجوع إلى الشعّ، وسهل علينا استدراجهم إلى الانخلال عن الدين؛ وإن بقي عندهم معتصم من ظواهر القرآن ومتواتر الأخبار أو همنا عندهم أن تلك الظواهر لها أسرار وبواطن؛ وأن أمارة الأحمق الإنخداع بظواهرها، وعلامة الفطنة اعتقاد بواطنها؛ ثم نبت إليهم عقائدها، ونزع عن أنها المراد بظواهر القرآن. ثم إذا تكثروا بهؤلاء سهل علينا استدرج سائر الفرق بعد التحiz إلى هؤلاء والتظاهر بنصرهم.

ثم قالوا: طريقنا أن نختار رجالاً من يساعدنا على المذهب ، ونزع عن أنه من أهل البيت ، وأنه يجب على كافة الخلق مبaitته وتعيين عليهم طاعته ، فإنه خليفة رسول الله ، ومعصوم عن الخطأ والزلل من جهة الله تعالى ، ثم لا يُظهر هذه الدعوة على القرب من جوار الخليفة^(٥) الذي وسمناه بالعصمة ، فإن قرب الدار ربما يهتك هذه الأستار؛ وإذا بدت الشقة وطالت المسافة فمتى يقدر المستجيب إلى الدعوة أن يفتشر عن حاله ، وأن يطلع على حقيقة أمره ، ومقصدهم بذلك كله الملك والاستيلاء والتبسيط في أموال المسلمين وحرفهم ، والانتقام منهم فيما اعتقدوه فيهم واعجلوهم به من النهب والسفك ، وأفاضوا عليهم من فنون البلاء . فهذه غاية مقصدهم ، ومبدأ أمرهم . ويتبين لك مصدق ذلك بما سجله من خبائث مذهبهم ، وفضائح معتقدهم .

(٤) الروافض: نسبة إلى ما لقيه على - كرم الله وجهه - من رفض لتأييده ومؤازرته في مواجهة معاوية بن أبي سفيان، يوم صفين؛ من الخوارج وغيرهم.

(٥) والملاحظ أن كل تلك الدعوات إنما ظهرت بعيداً عن مركز الخلافة ، وفي عمق بلاد فارس وخراسان وغيرهما.

(١) الثنوية: مذهب فلسفى قديم يقوم على الإلحاد.

(٢) منمسون: محثالون.

(٣) الزرق: الخداع.

الباب الثالث

في درجات حيلهم، وسبب الاغترار بها مع ظهور فسادها وفيه فصلان

الفصل الأول

في درجات حيلهم

وقد نظموها على تسع درجات مرتبة، ولكل مرتبة اسم؛ أولها: الزرق والتفسر، ثم التأنيس، ثم التشكيك، ثم التعليق، ثم الربط، ثم التدليس، ثم التلبيس، ثم الخلع، ثم السلخ.

ولنبين الآن تفصيل كل مرتبة من هذه المراتب، ففى الاطلاع على هذه الحيل فوائد جمة لجماهير الأمة.

أما الزرق^(١) والتفسر فهو أنهم قالوا: يبغى أن يكون الداعي فطناً ذكياً، صحيح الحدس، صادق الفراسة، متفطناً للبواطن بالنظر إلى الشمائل والظواهر، وليكن قادرًا على ثلاثة أمور: (الأول) وهو أهمها: أن يميز بين من يجوز أن يطعم في استدراجه ويوثق بلين عريكته لقبول ما يُلقى إليه على خلاف معتقده. فرب رجل جمود على ما سمعه لا يمكن أن ينتزع من نفسه ما يرسخ فيه، فلا يضيعن الداعي كلامه مع مثل هذا. وليقطع طمعه منه؛ وليلتمس من فيه اتفعال وتأثير بما يلقى إليه من الكلام، وهم الموصوفون بالصفات التي سندذكرها في الفصل الذي يلى هذا الفصل. وينبغى أن ننقى، بكل حال، بث البذر في السبخة^(٢)، والدخول إلى بيت فيه

(١) الزرق: الخداع.

(٢) السبخة: واحدة السباخ وأرض سبخة: ذات ملح ونزر، لا تصلح للزراعة والنمو.

البرى منهم ومن أتباعهم، وفي تولى الأئمة الصالحين وفي انتظار خروج المهدى؛ وإن كان المدعو ناصيحاً ذكر له أن الأمة إنما أجمعـت على أبي بكر وعمر، ولا يقدم إلا من قدمته الأمة؛ حتى إذا اطمأن إليه قلبه ابتدأ بعد ذلك بـيث الأسرار على سبيل الاستدراج المذكور بعد؛ وكذلك إن كان من اليهود والمجوس والنصارى حـاوره بما يضاـهى مذهبـهم من معتقدـاته، فإنـ معتقدـ الدعـاة مـلتقطـ من فـنون الـبدعـ والـكـفرـ، فـلا نوعـ من الـبدعـ إـلا وـقد اـختارـوا مـنهـ شيئاـ، ليـسهـلـ عـلـيـهـمـ بـذـلـكـ مـخـاطـبـةـ تـلـكـ الفـرقـ عـلـىـ ماـ سـنـحـكـىـ مـنـ مـذـهـبـهـمـ.

أما حـيلةـ «ـالـتأـنيـسـ»ـ فهوـ أنـ يـوـافـقـ كـلـ مـنـ هـمـ بـدـعـوـتـهـ فـيـ أـفـعـالـ يـتـعـاطـاـهـ هـوـ وـمـنـ تـمـيلـ إـلـيـهـ نـفـسـهـ وـأـوـلـ مـاـ يـفـعـلـ الـأـنـسـ بـالـمـشـاهـدـةـ عـلـىـ مـاـ يـوـافـقـ اـعـتـقـادـ الـمـدـعـوـ فـيـ شـرـعـهـ؛ـ وـقـدـ رـسـمـوـ لـالـدـعـاـةـ وـالـمـأـذـونـينـ أـنـ يـجـعـلـوـمـ بـيـهـمـ كـلـ لـيـلـةـ عـنـدـ وـاحـدـ مـنـ الـمـسـتـجـبـيـنـ،ـ وـيـجـتـهـدـوـنـ فـيـ اـسـتـصـحـابـ مـنـ لـهـ صـوتـ طـيـبـ فـيـ قـرـاءـةـ الـقـرـآنـ لـيـقـرـأـ عـنـهـمـ زـمـانـاـ،ـ ثـمـ يـتـبـعـ الدـاعـيـ ذـلـكـ كـلـهـ بـشـئـ مـنـ الـكـلـامـ الرـقـيقـ وـأـطـرافـ مـنـ الـمـوـاعـظـ الـلـطـيفـةـ الـآـخـذـةـ بـمـجـامـعـ الـقـلـوبـ؛ـ ثـمـ يـرـدـ ذـلـكـ بـالـطـعـنـ فـيـ السـلـاطـينـ وـعـلـمـاءـ الزـمـانـ وـجـهـالـ الـعـوـامـ،ـ وـيـذـكـرـ أـنـ الـفـرـجـ مـتـنـظـرـ مـنـ كـلـ ذـلـكـ بـيـرـكـةـ أـهـلـ بـيـتـ رـسـولـ اللـهـ يـقـيـدـهـ وـهـوـ فـيـمـاـ بـيـنـ ذـلـكـ يـكـيـ أـحـيـاـنـاـ وـيـنـفـسـ الصـعـداءـ.

إـذـاـ ذـكـرـ آـيـةـ أوـ خـبـرـاـ ذـكـرـ أـنـ لـلـهـ سـرـآـ فـيـ كـلـمـاتـهـ لـاـ يـطـلـعـ عـلـيـهـ إـلـاـ مـنـ اـجـتـهـاـهـ اللـهـ مـنـ خـلـقـهـ وـمـيـزـهـ بـمـزـيدـ لـطـفـهـ،ـ فـإـنـ قـدـرـ عـلـىـ أـنـ يـتـهـجـدـ بـالـلـيلـ مـصـلـيـاـ وـيـاكـيـاـ عـنـدـ غـيـبةـ صـاحـبـ الـبـيـتـ بـحـيثـ يـطـلـعـ عـلـيـهـ صـاحـبـ الـبـيـتـ،ـ ثـمـ إـذـاـ أـحـسـ بـأـنـ اـطـلـعـ عـلـيـهـ عـادـ إـلـىـ مـبـيـتـهـ وـاضـطـبـعـ كـالـذـيـ يـقـضـيـ إـنـخـافـ عـبـادـهـ،ـ وـكـلـ ذـلـكـ لـيـسـتـحـكـمـ الـأـنـسـ بـهـ وـيـمـيلـ الـقـلـبـ إـلـىـ الـإـصـغـاءـ إـلـىـ كـلـامـهـ،ـ فـهـذـهـ هـىـ مـرـتـبـةـ الـتـأـنيـسـ.

وـأـمـاـ حـيـلـةـ «ـالـتـشـكـيكـ»ـ فـمـعـنـاهـ أـنـ الدـاعـيـ يـبـيـغـيـ لـهـ بـعـدـ الـتـأـنيـسـ أـنـ يـجـتـهـدـ فـيـ تـغـيـيرـ اـعـتـقـادـ الـمـسـتـجـبـيـ بـأـنـ يـزـلـزلـ عـقـيـدـتـهـ فـيـمـاـ هـوـ مـصـمـمـ عـلـيـهـ.

وـسـبـيـلـهـ أـنـ يـسـتـدـئـهـ بـالـسـؤـالـ عـنـ الـحـكـمـةـ فـيـ مـقـرـرـاتـ الـشـرـائـعـ وـغـوـامـضـ^(١)

(١) غـوـامـضـ الـمـسـائـلـ:ـ عـوـصـهاـ.

سـرـاجـ.ـ يـعـنىـ بـهـ الزـجـرـ عـنـ دـعـوةـ الـعـبـاسـيـةـ.ـ مـدـ اللـهـ دـوـلـتـهـ إـرـغـاماـ لـأـنـوـفـ أـعـدـاـهـ فـيـ ذـلـكـ لـاـ يـغـرـسـ أـبـدـ الدـهـرـ فـيـ نـفـوسـهـ،ـ كـمـاـ لـاـ يـغـرـسـ الـبـذـرـ فـيـ الـأـرـضـ السـبـخـ بـزـعـمـهـ؛ـ وـيـزـجـرـوـنـ أـيـضـاـ عـنـ دـعـوةـ الـأـذـكـيـاءـ مـنـ الـفـضـلـاءـ وـذـوـيـ الـبـصـائرـ بـطـرـقـ الجـدـالـ وـمـكـامـنـ الـاحـتـيـالـ،ـ وـبـهـ يـعـنـونـ الزـجـرـ عـنـ بـيـتـ فـيـ سـرـاجـ.

(الـثـالـثـ).ـ أـنـ يـكـونـ مـشـتـعـلـ الـحـدـسـ،ـ ذـكـىـ الـخـاطـرـ فـيـ تـعـبـيرـ الـظـواـهـرـ وـرـدـهـ إـلـىـ الـبـوـاطـنـ؛ـ إـمـاـ اـشـتـقـاقـاـ مـنـ لـفـظـهـ،ـ أـوـ تـلـقـيـاـ مـنـ عـدـدـهـ،ـ أـوـ تـشـبـهـاـ لـهـ بـمـاـ يـنـسـبـهـ.ـ وـبـالـجـملـةـ إـلـاـ لـمـ يـقـبـلـ الـمـسـتـجـبـ مـنـهـ تـكـذـبـ الـقـرـآنـ وـالـسـنـةـ فـيـنـيـغـيـ أـنـ يـسـتـخـرـجـ مـنـ قـلـبـهـ مـعـنـاهـ،ـ الـذـىـ فـهـمـ،ـ وـيـتـرـكـ مـعـهـ الـلـفـظـ مـتـزـلاـ عـلـىـ مـعـنـىـ يـنـسـبـهـ هـذـهـ الـبـدـعـةـ،ـ فـيـانـهـ لـوـ شـافـهـ بـالـتـكـذـبـ لـمـ يـقـبـلـ مـنـهـ.

(الـثـالـثـ).ـ مـنـ الـزـرـقـ وـالـتـفـرـسـ.ـ أـلـاـ يـدـعـوـ كـلـ أـحـدـ إـلـىـ مـسـلـكـ وـاحـدـ،ـ بـلـ يـبـحـثـ أـوـلـاـ عـنـ مـعـتـقـدـهـ وـمـاـ إـلـيـهـ مـيـلـهـ فـيـ طـبـعـهـ وـمـذـهـبـهـ؛ـ فـأـمـاـ طـبـعـهـ فـيـانـ رـأـهـ مـائـلـاـ إـلـىـ الـزـهـدـ وـالـتـقـشـفـ وـالـتـقـوـىـ وـالـتـنـظـفـ دـعـاهـ إـلـىـ الـطـاعـهـ وـالـانـقـيـادـ وـاـتـبـاعـ الـأـمـرـ مـنـ الـمـطـاعـ وـزـجـرـهـ عـنـ اـتـبـاعـ الشـهـوـاتـ،ـ وـنـدـبـهـ إـلـىـ وـظـائـفـ الـعـبـادـاتـ،ـ وـتـأـدـيـةـ الـأـمـانـاتـ مـنـ الـصـدـقـ وـحـسـنـ الـمـعـاـمـلـةـ وـالـأـخـلـاقـ الـحـسـنـةـ،ـ وـخـفـضـ الـجـنـاحـ لـذـوـيـ الـحـاجـاتـ،ـ وـلـزـومـ الـأـمـرـ بـالـمـعـرـوفـ وـالـنـهـيـ عـنـ الـمـنـكـرـ؛ـ وـانـ كـانـ طـبـعـهـ مـائـلـاـ إـلـىـ الـمـجـونـ وـالـخـلـاعـةـ قـرـرـ فـيـ نـفـسـهـ أـنـ الـعـبـادـةـ بـلـهـ وـأـنـ الـوـرـعـ حـمـاـقـةـ،ـ وـأـنـ هـؤـلـاءـ الـمـعـذـبـيـنـ بـالـتـكـالـيفـ مـثـلـ الـحـمـرـ الـمـعـنـاةـ بـالـأـحـمـالـ الـثـقـيـلـةـ؛ـ إـنـمـاـ الـفـطـنـةـ فـيـ اـتـبـاعـ الشـهـوـةـ وـنـيـلـ اللـذـةـ وـقـضـاءـ الـوـطـرـ مـنـ هـذـهـ الـدـنـيـاـ الـمـنـقـضـيـةـ التـىـ لـاـ سـبـيلـ إـلـىـ تـلـافـيـ لـذـاتـهـ عـنـدـ اـنـقـضـاءـ الـعـمـرـ.ـ وـأـمـاـ حـالـ الـمـدـعـوـ مـنـ حـيـلـةـ «ـالـتـشـكـيكـ»ـ فـإـنـ كـانـ مـنـ الشـيـعـةـ فـلـيـفـاتـهـ بـأـنـ الـأـمـرـ كـلـهـ فـيـ بـغـضـ بـنـيـ تـيمـ^(٢)ـ وـبـنـيـ عـدـىـ^(٣)ـ وـبـنـيـ أـمـيـهـ^(٤)ـ وـبـنـيـ العـبـاسـ^(٥)ـ وـأـشـيـاعـهـ،ـ وـفـيـ

(١) بـنـوـ تـيمـ:ـ عـشـيـرـةـ أـبـيـ بـكـرـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ،ـ فـهـوـ تـيـميـ.

(٢) بـنـوـ عـدـىـ:ـ عـشـيـرـةـ عـمـرـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ،ـ وـيـقـالـ عـدـوـيـ.

(٣) بـنـوـ أـمـيـهـ بـنـ عـبـدـ شـمـسـ.ـ الـأـمـوـيـوـنـ..

(٤) بـنـوـ العـبـاسـ بـنـ عـبـدـ الـمـطـلـبـ.ـ الـهـاشـمـيـ..

ولا ينفس عنه أصلاً، بل يتركه معلقاً ويهول الأمر عليه ويعظمه في نفسه ويقول له: لا تحجل، فإن الدين أجل من أن يعيث به، أو أن يوضع في غير موضعه ويكشف لنغير أهله، هيئات، هيئات!

جئتمني لتعلما سر سعدى تجداني بسر سعدى شجاعا

ثم يقول له لا تعجل! إن ساعدتك السعادة ستبث إليك سر ذلك، أما سمعت قول صاحب الشرع: إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق، فإن المبت لا أرضأقطع ولا ظهر^(١) أيقى^(٢).

وهكذا لا يزال يسوقه ثم يدافعه حتى إن رآه أعرض عنه واستهان به وقال: مالي ولهذا الفضول، وكان لا يحييك في صدره حرارة هذه الشكوك، قطع الطمع عنه؛ وإن رآه متعطشاً إليه وعده في وقت معين، وأمره بتقديم الصوم والصلة والتوبة قبله؛ وعظم أمر هذا السر المكتوم. حتى إذا وافى الميعاد قال له: إن هذه الأسرار مكتومة لا تودع إلا في سر محسن؛ فحسن حراكه، وأحكم مداخله حتى أودعه فيه. فيقول المستجيب: وما طريقه؟ فيقول: أن آخذ عهد الله وميثاقه على كتمان هذا السر ومراعاته عن التضييع فإنه الدر الثمين والعلق النفيس؛ وأدنى درجات الراغب فيه صيانته عن التضييع؛ وما أودع الله هذه الأسرار أبيء إلا بعد أخذه عهدهم وميثاقهم؛ وتلا قوله تعالى: «وَإِذْ أَخْذَنَا مِنَ النَّبِيِّنَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ» [الأحزاب: ٧] الآية وقال تعالى: «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ» [الأحزاب: ٢٣]؛ وقال تعالى: «وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا» [النحل: ٩١]. وأما النبي ﷺ فلم يفشه إلا بعدأخذ العهد على الخلفاء وأخذ البيعة على الأنصار تحت الشجرة^(٣). فإن كنت راغباً فالحلف لي على كتمانه، وأنت

(١) كذلك في المطبوعة؛ وال الصحيح: ولا ظهرأ.

(٢) رواه مسلم في صحيحه؛ وأبو داود والناساني وابن حبان.

(٣) وتنصي بيعة الرضوان؛ وكانت يوم الحديبية وشملت المهاجرين والأنصار جميعاً يقول تعالى: «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَأْمُرُونَكُمْ تَنْحُتُ الشَّجَرَةَ» [الفتح: ١٨].

المسائل وعن المتشابه من الآيات وكل ما لا يندرج فيه معنى معقول. فيقول في معني المتشابه: ما معنى «أَلْرُ» و«كَهِيْعَصُّ» و«حِمْ عَسَقُ»، إلى غير ذلك من أوائل السور؟ ويقول: «أَتَرَى أَنْ تَعْيَنَ هَذِهِ الْحَرْفَ جَرِيًّا وَفَاقًا بِسْقَى الْلِّسَانِ، أَوْ قَصْدَ تَعْيِنِهَا لِأَسْرَارٍ هِيَ مُوَدَّعَةٌ تَحْتَهَا لَمْ تَصَادِفْ فِي غَيْرِهَا؟ وَمَا عَنْدِي أَنْ ذَلِكَ يَكُونُ هَرَلًا وَعَبْنًا بِلَا فَائِدَةَ».

ويشكك في الأحكام: ما بال الحائض تقضي الصوم دون الصلاة؟ ما بال الاغتسال يجب من المني الظاهر ولا يجب من البول النجس؟ ويشككه في أخبار القرآن فيقول: ما بال أبواب الجنة ثمانية، وأبواب النار سبعة؟ وما معنى قوله: «وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَنِ ثَمَانِيَّةٍ» [الحاقة: ١٧]، وقوله تعالى: «عَلَيْهَا تَسْعَةُ عَشَرَ» [المدثر: ٣٠] أفترى ضاقت القافية فلم يكمل العشرين؟ أو جرى ذلك وفاقاً بحكم سبق اللسان، أو قصدأ لهذا التقييد ليخيل أن تحته سراً، وأنه في نفسه لسر ليس يطلع عليه إلا الأنبياء والأئمة الراسبخون في العلم، ما عندى أن ذلك يخلو عن سر ويفك من فائدة كامنة؛ والعجب من غفلة الخلق عنها لا يشرون عن ساق الجد في طلبها.

ثم يشككه في خلقة العالم وجسد الآدمي ويقول: لم كانت السموات سبعة دون أن تكون ستاً أو ثمانى؟ ولم كانت الكواكب السيارة سبعة والبروج اثنى عشر؟ ولم كان في رأس الآدمي سبع ثقب: العينان والأذنان والمنخران والفم وفي بدنها ثقبان فقط؟ ولم جعل رأس الآدمي على هيئة الميم ويداه إذا مدها على هيئة الحاء، والعجز على هيئة الميم والرجلان على هيئة الدال بحيث إذا جُمع الكل يشكل بصورة محمد؟ أفترى أن فيه تشبيهاً ورمزاً؟ ما أعظم هذه العجائب! وما أعظم غفلة الخلق عنها! ولا يزال يورد عليه هذا الجنس حتى يشككه ويندرج في نفسه أن تحت هذه الظواهر أسراراً سُدَّتْ عنه وعن أصحابه، وينبعث منه شوق إلى طلبه.

وما حيلة التعليق فبأن يطوى عنه جوانب هذه الشكوك إذا هو استكشفه عنها،

بالخيره^(١) بعده، فإن وفقت لدرك حقيقته سعدت سعادة عظيمة، وإن اشمارت نفسك عنه فلاغر وفان كلام ميسر لاما خلق له؛ ونحن نقدر كأنك لم تسمع ولم تحلف، ولا ضير عليك في يمين صادقة، فإن أبي الحلف خلاه، وإن أنتم وأجابت فيه، وجه الحلف واستوفاه.

وأما حيلة الرابط فهو أن يربط لسانه بأيمان مغلظة وعهود مؤكدة، لا يجسر على المخالفه لها بحال. وهذه نسخه العهد:

يقول الداعي للمستجيب: «جعلت على نفسك عهد الله وميثاقه وذمة رسوله عليه السلام، وما أخذ الله على النبيين من عهد وميثاق، أنك تسر ما سمعته مني وتسمعيه، وعلمته وتعلمه من أمري وأمر المقيم بهذه البلدة لصاحب الحق الإمام المهدي، وأمور إخوانه وأصحابه وأهل بيته، وأمور المطهعين له على هذا الدين، ومخالصه المهدى ومخالصه شيعته من الذكور والإناث، والصغراء والكبار؛ ولا تظهر من ذلك قليلاً ولا كثيراً تدل به عليه، إلا ما أطلقت لك أن تتكلم به أو أطلق لك صاحب الأمر المقيم في هذا البلد أو في غيره؛ فتعمل حيتنا بمقدار ما نرسمه لك ولا تتعداه؛ جعلت على نفسك الوفاء بما ذكرته لك وألزمته نفسك في حال الرغبة والرهبة، والغضب والرضى، وجعلت على نفسك عهد الله وميثاقه أن تتبعني وجميع من أسميه لك وأبيه عندك مما تمنع منه نفسك، وأن تتصح لنا وللإمام ولـى الله نصحاً ظاهراً وباطناً، وألا تخون الله ولا ولـه ولا أحداً من إخوانه وأوليائه ومن يكون منه ومنا بسبب من أهل ومال ونعمة؛ وأنه لا رأي ولا عهد تتناول على هذا العهد بما يطيله. فإن فعلت شيئاً من ذلك وأنت تعلم أنك قد خالفته، فأنت بريء من الله ورسله الأولين والآخرين، ومن ملائكته المقربين، ومن جميع ما أنزل من كتبه على أوليائه السابقين، وأنت خارج من كل دين، وخارج من حزب الله وحزـب أوليائه، وداخل في حزـب الشيطان وحزـب أوليائه، وخذـلك الله خذـلاناً بـيناً يـعجل لك بذلك التـقـمة والـعـقوـبة إن خـالـفتـ شـيـئـاً مـاـ حـلـفـتـ عـلـيـهـ. بـتأـوـيلـ أوـ بـغـيرـ تـأـوـيلـ. فإن خـالـفتـ شـيـئـاً مـاـ ذـلـكـ فـلـلـهـ عـلـيـكـ أـنـ تـحـجـ إلىـ بـيـتـ ثـلـاثـينـ

حجـةـ نـذـراًـ وـاجـباًـ،ـ ماـ شـيـئـاًـ حـافـيـاًـ.ـ وإنـ خـالـفتـ ذـلـكـ فـكـلـ ماـ تـمـلـكـهـ فـيـ الـوقـتـ الـذـىـ تحـلـفـ فـيـ صـدـقـةـ عـلـىـ الـفـقـرـاءـ وـالـمـساـكـينـ الـذـيـنـ لـاـ رـحـمـ بـيـنـكـ وـبـيـنـهـ.ـ وكـلـ مـمـلـوكـ يـكـونـ لـكـ فـيـ مـلـكـ يـوـمـ تـخـالـفـ فـيـ فـهـمـ أـحـرـارـ؛ـ وـكـلـ اـمـرـأـ تـكـوـنـ لـكـ أـوـ تـزـوـجـهـاـ فـيـ قـابـلـ فـهـىـ طـالـقـ ثـلـاثـاـ بـتـةـ إـنـ خـالـفتـ شـيـئـاًـ مـنـ ذـلـكـ،ـ إـنـ نـوـيـتـ أـوـ أـضـمـرـتـ فـيـ يـمـيـنـ هـذـهـ خـالـفـاـ مـاـ قـصـدـتـ فـهـىـ الـيـمـيـنـ مـنـ أـوـلـهـاـ إـلـىـ آـخـرـهـ لـازـمـهـ لـكـ.ـ وـالـلـهـ

«ـ الشـاهـدـ عـلـىـ صـدـقـ نـيـتـكـ وـعـقـدـ ضـمـيرـكـ.ـ وـكـفـىـ بـالـلـهـ شـهـيدـاـ بـيـنـكـ وـبـيـنـكـ.ـ قـلـ:

ـ نـعـمـ!ـ.ـ فـيـقـولـ:ـ «ـنـعـمـ!ـ»ـ.

ـ فـهـذاـ هوـ الـرـبـطـ^(٢).

ـ وـأـمـاـ حـيـلـةـ التـدـلـيـسـ فـهـوـ أـنـ بـعـدـ الـيـمـيـنـ وـتـأـكـيدـ الـعـهـدـ لـاـ يـسـمـعـ بـيـثـ الـأـسـرـارـ إـلـيـهـ دـفـعـةـ،ـ وـلـكـ يـتـدـرـجـ فـيـهـ وـيـرـاعـيـ أـمـورـاـ:ـ (ـالـأـوـلـ)ـ أـنـ يـقـتـصـرـ فـيـ أـوـلـ وـهـلـةـ عـلـىـ ذـكـرـ قـاعـدـةـ الـمـذـهـبـ وـيـقـوـلـ:ـ مـنـارـ الـجـهـلـ تـحـكـيمـ النـاسـ عـقـولـهـ النـاقـصـةـ وـأـرـائـهـ الـمـتـنـاقـصـةـ،ـ وـإـعـرـاضـهـمـ عـنـ الـاتـبـاعـ وـالـتـلـقـىـ مـنـ أـصـفـيـاءـ اللـهـ وـأـئـمـةـ وـأـوـتـادـ أـرـضـهـ،ـ وـالـذـيـنـ هـمـ خـلـفـاءـ رـسـوـلـهـ مـنـ بـعـدـهـ.ـ فـمـنـهـ الـذـيـنـ أـوـدـعـهـ اللـهـ سـرـهـ الـمـكـنـونـ وـدـيـنـهـ الـمـخـزـونـ؟ـ وـكـشـفـ لـهـمـ بـوـاطـنـ هـذـهـ الـظـواـهـرـ وـأـسـرـارـ هـذـهـ الـأـمـثـلـةـ؛ـ وـإـنـ الرـشـدـ وـالـنـجـاحـ مـنـ الضـلـالـ بـالـرـجـوعـ إـلـىـ الـقـرـآنـ وـأـهـلـ الـبـيـتـ.ـ وـلـذـلـكـ قـالـ عـلـىـ السـلـامـ لـمـاـ قـيـلـ:ـ وـمـنـ أـيـنـ يـعـرـفـ الـحـقـ بـعـدـكـ؟ـ فـقـالـ:ـ «ـأـلـمـ أـتـرـكـ فـيـكـ الـقـرـآنـ وـعـتـرـتـيـ؟ـ»ـ^(٣)ـ وـأـرـادـ بـهـ أـعـقـابـهـ،ـ فـهـمـ الـذـيـنـ يـطـلـعـونـ عـلـىـ مـعـانـيـ الـقـرـآنـ.

ـ وـيـقـتـصـرـ فـيـ أـوـلـ وـهـلـةـ عـلـىـ هـذـاـ الـقـدـرـ،ـ وـلـاـ يـفـصـحـ عـنـ تـفـصـيلـ مـاـ يـقـولـهـ الـإـمـامـ.

ـ (ـالـثـانـيـ)ـ أـنـ يـحـتـالـ لـإـبـطـالـ الـمـدـرـكـ الـثـانـيـ مـنـ مـدـارـكـ الـحـقـ وـهـوـ ظـواـهـرـ الـقـرـآنـ.ـ إـنـ طـالـ الـحـقـ إـمـاـ أـنـ يـفـزـعـ إـلـىـ الـتـفـكـرـ وـالـتـأـمـلـ وـالـنـظـرـ فـيـ مـدـارـكـ الـعـقـولـ،ـ كـمـ أـمـرـ

(١) الـرـبـطـ:ـ الـعـهـدـ وـالـمـيـثـاقـ،ـ وـالـدـخـولـ فـيـ الـحـوـزـةـ بـحـيثـ يـصـبـعـ الـمـعـاـهـدـ وـاـحـدـاـنـ الـجـمـاعـةـ؛ـ يـأـمـرـ بـأـمـرـهـ وـيـنـذـ مـشـيـتـهـ.

(٢) الـحـدـيـثـ الـمـشـهـورـ:ـ «ـتـرـكـ فـيـكـ مـاـ إـنـ تـمـسـكـتـ بـهـ لـنـ تـضـلـوـاـ مـنـ بـعـدـيـ:ـ كـتـابـ اللـهـ وـسـتـيـ»ـ.

(٣) يـعـنىـ بـالـخـيـارـ.

(السابع) ألا يطول الداعي إقامته ببلدة واحدة، فإنه ربما اشتهر أمره وسفك دمه، فينبغي أن يحتاط في ذلك فيليس على الناس أمره، ويعرف إلى كل قوم باسم آخر، ولغيره في بعض الأوقات هيشه ولبسه خوف الآفات ليكون ذلك أبلغ في الاحتياط.

ثم بعد هذه المقدمات يتدرج قليلاً قليلاً في تفصيل المذهب للمستجيب وذكره له على ما ستحكى من معتقده.

وأما حيلة التلبيس - فهو أن يواطئه على مقدمات يتسللها منه مقبولة الظاهر مشهورة عند الناس ذاتعة، ويرسخ ذلك في نفسه مدة، ثم يستدرجه منها بتائج باطلة، كقوله: إن أهل النظر لهم أقاويل متعارضة الأحوال متساوية، وكل حزب بما لديهم فرحون، والمطلع على الجوهر: الله. ولا يجوز أن يخفى الله الحق، ولا يوجد أحد [.....] ^(١) كل الأمر إلى الخلق يتخطبون فيه خطوط العشواء ويقتسمون فيه العمایة العمیاء، إلى غير ذلك من مقدمات يت [.....] ^(٢) مستعجلة.

وأما حيلة الخلع والسلخ، وهما متفقان؛ وإنما يفترقان في أن الخلع يختص بالعمل، فإذا أفضوا بالمستجيب إلى ترك حدود الشرع وتکاليفه يقولون: وصلت إلى درجة الخلع.

أما السلخ فيختص بالاعتقاد الذي هو خلع الدين، فإذا انتزعوا ذلك من قلبه دعوا ذلك سلخاً وسميت هذه الرتبة: البلاغ الأكبر. فهذا تفصيل تدريجهم للخلق واستغواهم فلينظر الناظر فيه وليس غفر الله من الضلال في دينه.

(الثالث) ألا يظهر من نفسه أنه مخالف للأمة كلهم، وأنه منسلخ عن الدين والنحل، إذ تنفر القلوب عنه، ولكن يعتزى إلى أبعد الفرق عن المسلك المستقيم وأطروعهم لقبول الخرافات، ويتستر بهم، ويتجمل بحب أهل البيت؛ وهم الروافض.

(الرابع): هو أن يقدم في أول كلامه أن الباطل ظاهر جليّ، والحق دقيق بحيث لو سمعه الأكثرون لأنكروه ونفروا عنه؛ وأن طلاب الحق والقائلين به من بين طلاب الجهل أفراد وأحاد، ليهون عليه التمييز عن العامة في إنكار نظر العقل وظواهر ما ورد به التقليل.

(الخامس) إن رآه نافراً عن التفرد عن العامة، فيقول له: «إنى مُفْشِإِلِيكَ سِرًا، وعلِيكَ حفظه». فإذا قال: «نعم!». قال: «إن فلاناً وفلاناً يعتقدون هذا المذهب، ولكنهم يسرؤنه» - ويدرك له من الأفضل من يعتقد المستجيب فيه الذكاء والفهم. ولتكن ذلك المذكور بعيداً عن بلده، حتى لا يتيسر له المراجعة، كما جعلوا الدعوة بعيدة عن مقر إمامهم ووطنه، فإنهم لو أظهرواها في جواره لافتضحوا بما يتواتر من أخباره وأحواله.

(السادس) أن يمنيه بظهور شوكة هذه الطائفة وانتشار أمرهم وعلو رأيهم، وظفر ناصريه أعدائهم، واتساع ذات يدهم ووصول كل واحد منهم إلى مراده حتى تجتمع لهم سعادة الدنيا والآخرة؛ ويعزى بعض ذلك إلى النجوم، وبعضه إلى الرؤيا في المنام إن أمكنه وضع منامات تنتهي إلى المستجيب على لسان غيره.

(١) كلمتان ممحوتان في مخطوطه الفروين.

(٢) كلمتان ممحوتان أيضاً في نفس المخطوطة.

الفصل الثاني

في بيان السبب في رواج حيلتهم وانتشار دعوتهم

مع ركاكاة حجتهم وفساد طريقتهم

فإن قيل: ما جلبتهم من العظام لا يتصور أن يخفي على عاقل، وقد رأينا خلقاً كثيراً وجمماً غيرياً من الناس يتبعونهم في معتقدهم وتبعوهم في دينهم؛ فلعلكم ظلمتموهم بنقل هذه المذاهب عنهم في خلاف ما يعتقدونه! وهذا هو القريب الممكن؛ فإنهم لو أظهروا بهذه الأسرار نفرت القلوب عنهم واطلعت النفوس على مكرهم؛ وما باحوا بها إلا بعد العهود والمواثيق وصانوها إلا عن موافق لهم في الاعتقاد. فمن أين وقع لكم الاطلاع عليها وهم يسترون ديانتهم ويستبطون بعقائد هم؟

قلت: أما الاطلاع على ذلك فإنما عثرنا عليه من جهة خلق كثير تدينوا بدينهن واستجابوا لدعوتهم، ثم تبهوا بالضلال لهم فرجعوا عن غواياتهم إلى الحق المبين ذكرروا ما ألقوا إليهم من الأقوال.

وأما سبب انقياد الخلق إليهم في بعض أقطار الأرض فإنهم لا يفتشون هذا الأمر إلا إلى بعض المستجبيين لهم ويوصون الداعي ويقولون له: «إياك أن تسلك بالجميع مسلكاً واحداً، فليس كل من يتحمل قبول هذه المذاهب يتحمل الخلع والسلخ، ولا كل من يتحمل الخلع يتحمل السلخ؛ فليخاطب الداعي الناس على قدر عقولهم». وهذا هو السبب في تعلق هذه الحيل ورواجها.

فإن قيل: هذا أيضاً مع الكتمان ظاهر البطلان؛ فكيف ينخدع بمثله عاقل؟ قلنا: لا ينخدع به إلا المائلون عن اعتدال الحال واستقامة الرأي. فللعقلاء عوارض تعمى عليهم طرق الصواب وتقضى عليهم بالانخداع بلام السراب، وهم ثمانية أصناف:

(الصنف الأول) طائفة ضعفت عقولهم وقلت بصائرهم وسخفت في أمور الدين آراؤهم لما جبلوا عليه من البلة والبلادة، مثل السواد وأفجاج العرب والأكراد وجفنة الأعاجم وسفهاء الأحداث، ولعل هذا الصنف هم أكبر الناس عدداً. وكيف يستبعد قبولهم لذلك ونحن نشاهد جماعة في بعض المدائن القرية من البصرة يعبدون أناساً يزعمون أنهم ورثوا الريوية من آباءهم المعروفين بالشبوانية. وقد اعتقدت طائفة في على - رضي الله عنه - أنه إله السموات والأرض رب العالمين^(١)؛ وهم خلق كثير لا يحصرهم عدد ولا يحويهم بلد؛ فلا ينبغي أن يكثر التعجب من جهل الإنسان إذا استحوذ عليه الشيطان واستولى عليه الخذلان.

(الصنف الثاني) طائفة انقطعت الدولة عن أسلافهم بدولة الإسلام، كأبناء الأكسرة والدهاقين وأولاد المجروس المستطيلين، فهولاء متورون، قد استكثن الحقد في صدورهم كالداء الدفين فإذا حرکته تخايل المبطلين اشتعلت نيرانه في صدورهم فأذعنوا القبول كل محال تشوقاً إلى درك ثأرهم وتلافي أمورهم.

(الصنف الثالث) طائفة لهم هم طامحة إلى العلياء متعلقة إلى التسلط والاستيلاء؛ إلا أنه ليس يساعدهم الزمان، بل يقصر بهم عن الأنوار والأقران طوارق الحدثان؛ فهولاء إذا وعدوا بنيل أماناتهم وسول لهم الظفر بأعادتهم سارعوا إلى قبول ما يظنونه مفضياً إلى مآربهم وسالكاً إلى أوطارهم ومطالبهم، فلطالما قيل: «حبك الشيء يعني ويصم». ويشترك في هذا كل من دماء من طبقة الإسلام أمر يلم به. وكان لا يتوصل إلى الانتصار ودرك الثأر إلا بالاستظهار بهؤلاء الأغبياء الأعماء، فتوفر دواعيه على قبول ما يرى الأمينة فيه.

(الصنف الرابع) طائفة جُبِلوا على حب التميز عن العامة والتخصص عنهم ترفاً عن مشابهتهم وترفوا بالتحيز إلى فئة خاصة تزعم أنها مطلعة على الحقائق، وأن

(١) أول من قال بذلك عبد الله بن سبا، المعروف بـ ابن السوداء؛ وكان ذلك في حياة على - رضي الله عنه -. وقد أنكر عليه ذلك؛ وأهدر دمه.

كافة الخلق في جهالتهم كالحمر المستنفرة والبهائم المسيبة. وهذا هو الداء العضال المستولى على الأذكياء فضلاً عن الجهال الأغبياء؛ وكل ذلك حب للنادر الغريب ونفرة عن الشائع المستفيض؛ وهذه سجية لبعض الخلق، على ما شهدت به التجربة، وتدل عليه المشاهدة.

وسووها على شروط الجدل وحدود المنطق من حيث الظاهر وغبوا^(١) مكامن التلبس والمغالطة فيها تحت ألفاظ مجملة، وعبارات كلية مبهمة، قلما يهتدى الناظر الضعيف إلى فك تعقيدها وكشف الغطاء عن مكمن تدليسها، على ما سئر ما لفقوه، ونبه على المسلك الذى سلكوه ونهجوا، ونكشف عن فساده من عدة وجوه.

(الصنف الثامن) طائفة استولت عليهم الشهوات فاستدرجتهم متابعة اللذات وأشتد عليهم وعيدهم الشرع وثقلت عليهم تكاليفه، فليس يتنهأ عيشهم إذا قرروا بالفسق والفحotor وتوعدوا بسوء العاقبة في الدار الآخرة؛ فإذا صادفوا من يفتح لهم الباب ويرفع عنهم الحجز والحجاب ويحسن لهم ما هم مستحسنون له بالطبع، تسارعوا إلى التصديق بالرغبة والطوع؛ وكل إنسان مصدق لما يوافق هواه ويلائم غرضه ومناه؛ فهو لا ومن يجري مجراهم هم الذين عدموا التوفيق فانخدعوا بهذه المخاريق، وزاغوا عن سواء الطريق وحدود التحقيق.

(الصنف الخامس) طائفة سلكوا طرق النظر ولم يستكملاوا فيه رتبة الاستقلال، وإن كانوا قد ترقوا عن رتبة الجهال فهم أبداً متشوكون إلى التكاسل والتغافل وإظهار التقطن لدرك أمور تخيل العامة بعدها وينفرون عنها، لا سيما إذا نسب الشيء إلى مشهور بالفضل، فيغلب على الطبع التشوّق إلى التشبيه به، فكم من الطوائف رأيتهم اعتقادوا محض الكفر تقليداً لأفلاطون وأرسططاليس^(٢) وجماعة من الحكماء قد أشتهروا بالفضل! وداعيهم إلى ذلك التقليد وحب التشبيه بالحكماء والتحيز إلى غمارهم والتحيز عمن يعتقد أنه في الذكاء والفضل دونهم. فهو لا يستجرون إلى هذه البدعة بإضافتها إلى من يحسن اعتقاد المستحبب فيه فيسادر إلى قبوله تشفعاً بالتشبيه بالذى ذكر أنه من متخلية.

(الصنف السادس) طائفة اتفق شؤؤهم بين الشيعة والروافض، واعتقدوا التدين بسب الصحابة، ورأوا هذه الفرقة تساعدهم عليها، فمالت نفوسهم إلى المساعدة لهم والاستئناس بهم، وانجررت معهم إلى ما وراء ذلك من خصائص مذهبهم.

(الصنف السابع) طائفة من ملحقة الفلاسفة والثنوية والمتبحرة في الدين، اعتقادوا أن الشرائع نواميس مؤلفة، وأن المعجزات مخاريق مزخرفة، فإذا رأوا هؤلاء يكرمون من يتسمى إليهم وفيضون ذخائر الأموال عليهم انتدبوا المساعدتهم طلباً للحطام الدنيا، واستحقاراً لأمر العقبى.

وهذه الطائفة هم الذين لفقوا لهم الشبه وزينوا لهم بطريق التمويه الحجاج،

(١) أفلاطون، وأرسططاليس فلسفى اليونان ولقد كان الإمام الغزالى أشهر من سمه الفلسفة وهاجمها فى كتابه: [تهاافت الفلسفه].

(٢) غبوا: من غيب الشيء: غيره وستره أي: أخفوا مكامن الخداع بالألفاظ العامة المبهمة.

الباب الرابع

في نقل مذهبهم جملةً وتفصيلاً

أما الجملة: فهو أنه مذهب ظاهر الرفض، وباطنه الكفر الممحض، ومفتوحة حصر مدارك العلوم في قول الإمام المعصوم، وعزل العقول عن أن تكون مدركة للحق لما يعتريها من الشبهات ويتطرق إلى النثار من الاختلافات، وإيجاب لطلب الحق بطريق التعليم والتعلم، وحكم بأن المعلم المعصوم هو المستبصر، وأنه مطلع من جهة الله على جميع أسرار الشرائع، يهدى إلى الحق ويكشف عن المشكلات؛ وأن كل زمان لا بد فيه من إمام معصوم يرجع إليه فيما يستفهم من أمور الدين.

هذا مبدأ دعوتهم. ثم إنهم بالآخرة يظهرون ما ينافق الشرع وكأنه غاية مقصدهم، لأن سبيل دعوتهم ليس بمعترين في فن واحد، بل يخاطبون كل فريق بما يوافق رأيه بعد أن يظفروا منهم. بالانقیاد لهم والموالاة لإمامهم، فيوافقون اليهود والنصارى والمجوس^(١) على جملة معتقداتهم ويقرنونهم عليها، وهذه جملة المذهب.

وأما تفصيله: فيتعلق بالإلهيات، والنبوات، والإمامية، والحضر والنشر. وهذه أربعة أطراف؛ وأنا مقتصر في كل طرف على نبذة يسيرة من حكاية مذهبهم، فإن النقل عنهم مختلف؛ وأكثر ما حكى عنهم إذا عرض عليهم أنكروه، وإذا روجع فيه الذين استجابوا لدعوتهم جحدوه.

والذى قدمناه في جملة مذهبهم يقتضى لا محالة أن يكون النقل عنهم مختلفاً مضطرباً. فإنهم لا يخاطبون الخلق بمسلك واحد، بل غرضهم الاستتباع والاحتياج، فلذلك تختلف كلمتهم ويتناولون نقل المذهب عنهم، فإن ما حكى

(١) ولقد كان هذا الأمر ظاهراً في التاريخ من خلال الواقع والأحداث.

موجوداً، وهو عين النفي مع تغيير العبارة؛ لكنهم تحذفوا^(١) فسموا هذا النفي تزيهاً، وسموا مناقضه تشبيهاً، حتى تميل القلوب إلى قبوله.

ثم قالوا: العالم قديم، أي وجوده ليس مسبوقاً بعدم زمانى؛ بل حدث من السابق: التالى وهو أول مُبْدِع، وحدث من المبدع الأول النفس الكلية الفاشية جزئياتها في هذه الأبدان المركبة، وتولد من حركة النفس الحرارة، ومن سكونها البرودة؛ ثم تولد منها الرطوبة والبسوسة؛ ثم تولدت من هذه الكيفيات الاستقصايات الأربع وهي: النار والهواء والماء والأرض؛ ثم إذا امتنجت على اعتدال ناقص حدثت منها المعادن؛ فإن زاد قربها من الاعتدال وانهدم صرفية التضاد منها تولد منها النبات، وإن زاد تولد الحيوان، فإن ازداد قرباً تولد الإنسان، وهو متنه الاعتدال.

فهذا ما حكى من مذهبهم إلى أمور أخرى هي أفحش مما ذكرناه لم نر تسويده البعض بنقلها ولا تبيان وجه الرد عليها لمعنىين: (أحدهما) أن المخدعين بخداعهم وزورهم والمتدلين بحبل غرورهم في عصرنا هذا لم يسمعوا بهذا منهم، فينكرون أن ذلك إذا حكى من مذهبهم، ويحدثون في أنفسهم أن هؤلاء إنما خالقو لأنهم ليس عندهم حقيقة مذهبنا؛ ولو عرفوها لوقفو علينا، فنرى أن نشتغل بالرد عليهم فيما اتفقنا كلّتهم وهو إبطال الرأي والدعوة إلى التعلم من الإمام المعصوم، وهذه عمدة معتقدهم، وزبدة مخصوصهم، فلنصرف العناية إليه، وما عداه فمن سقم إلى هذيان ظاهر البطلان، وإلى كفر مسترق من الشنوية والمجوس في القول بالإلهين، مع تبديل عباره: «النور والظلمة» بـ«السابق والتالى»؛ إلى ضلال متنزع من كلام الفلسفة في قولهم إن المبدأ الأول علة لوجود العقل على سبيل اللزوم عنه، لا على سبيل القصد والاختيار؛ وإنه حصل من ذاته بغير واسطة سواه. نعم! يثبتون موجودات قديمة يلزم بعضها عن بعض، ويسمونها عقولاً، ويحيلون

(١) تحذفوا: مهروا - ولعلها: تحذفوا.

عنهم في الخلع والسلخ لا يظهرونه إلا مع من بلغ الغاية القصوى بل ربما يخاطبون بالخلع من ينكرون معه السلخ فلتراجع إلى بيان أطراف المذهب.

(الطرف الأول) في معتقدهم في الإلهيات

وقد انفتقت أقاويل نقلة المقالات من غير تردد أنهما قائلون بإلهين^(١) قد يمين لا أول لوجودهما من حيث الزمان، إلا أن أحدهما علة لوجود الثاني؛ وأسم العلة: السابق، وأسم المعلول: التالى؛ وأن السابق خلق العالم بواسطة التالى، لا بنفسه. وقد يسمى الأول: عقلاً، والثانى نفساً. ويزعمون أن الأول هو التام بالفعل، والثانى بالإضافة إليه ناقص، لأنه معلوله، وربما يمسوا على العوام مستدلين بآيات من القرآن عليه، كقوله تعالى: «إِنَّا نَحْنُ نَرَّلَاهُ» [الحجر: ٩]. و «إِنَّا نَحْنُ نَرَلَنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَزْيِيلًا» [الإنسان: ٢٣] و «نَحْنُ قَسْمَنَا» [الزخرف: ٣٢] وزعموا أن هذه إشارة إلى جمع لا يصدر عن واحد^(٢)، ولذلك قال: «سَبَعَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» [الأعلى: ١] إشارة إلى السابق من الإلهين، فإنه الأعلى ولو لا أن معه إليها آخر له العلو أيضاً لما انتظم إطلاق الأعلى، وربما قالوا: الشرع سماهما باسم القلم واللوح. والأول هو القلم، فإن القلم مفيد واللوح مستفيد متأثر، والمفيد فوق المستفيد. وربما قالوا: اسم «التالى»: قدر في لسان الشرع، وهو الذي خلق الله به العالم حيث قال: «إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ» [القمر: ٤٩].

ثم قالوا: السابق لا يوصف بوجود ولا عدم، فإن العدم نفي والوجود سبيه، فلا هو موجود ولا هو معدوم، ولا هو معلوم ولا هو مجهول، ولا هو موصوف ولا غير موصوف، وزعموا أن جميع الأسماء متنافية عنه، وكأنهم يتطلعون في الجملة لنفي الصانع؛ فإنهم لو قالوا إنه معدوم لم يقبل منهم، بل منعوا الناس من تسميته

(١) وهذه أولى علامات الشرك؛ وهي الشنوية عنها.
(٢) انظر وتأمل إلى تلاعبهم بالألفاظ.

وجود كل ذلك على عقل من تلك العقول؛ في خطب لهم طويل، قد استقصينا وجه الرد عليهم في ذلك في فن الكلام^(١)، ولستنا نشتغل في هذا الكتاب إلا بما يخص هذه الفرق، وهو إبطال الرأي وإثبات التعليم.

(الطرف الثاني) في بيان معتقدهم في النبوات

والمنقول عنهم قريب من مذهب الفلسفه، وهو أن النبي عبارة عن شخص فاضت عليه من السابق- بواسطة التالي - قوة قدسية صافية مهيأة لأن تنتقد. - عند الاتصال بالنفس الكلية - بما فيها من الجزيئات ، كما قد يتطرق ذلك لبعض النقوس الركبة في المنام حتى تشاهد من مجارى الأحوال في المستقبل: إما صريحاً بعينه، أو مدرجأ تحت مثال يناسبه مناسبة ما؛ فتفتقر فيه إلى التعبير؛ إلا أن النبي هو المستعد لذلك في اليقظة؛ فلذلك يدرك النبي الكليات العقلية عند شروع ذلك النور وصفاء القوة النبوية ، كما ينطبع مثال المحسوسات في القوة الباقرة من العين عند شروع نور الشمس على سطوح الأجرام السفلية .

وزعموا أن جبريل عبارة عن العقل الفائض عليه ، ورمز إليه ، لا أنه شخص متجمس متراكب عن جسم لطيف أو كثيف يناسب المكان حتى ينتقل من علو إلى أسفل .

وأما القرآن فهو عندهم تعبير «محمد» عن المعارف التي فاضت عليه من العقل الذي هو المراد باسم جبريل؛ ويسمى «كلام الله» تعالى مجازاً، فإنه مركب من جهته ، وإنما الفائض عليه من الله بواسطة جبريل بسيط لا تركيب فيه وهو باطن لا ظهور له؛ وكلام النبي وعبارته عنه ظاهر لا بطون له . وزعموا أن هذه القوة القدسية الفائضة على النبي لا تستكمل في أول حلولها ، كما لا تستكمل النطفة الحالة في الرحم إلا بعد تسعه أشهر فكذلك هذه القوة: كمالها في أن تنتقل من الرسول الناطق إلى الأساس الصامت . وهكذا تنتقل إلى أشخاص بعضهم

بعد بعض فيكم في السابع؛ كما ستحكي معنى قولهم في: الناطق ، والأساس ، والصامت .

وهذه المذاهب أيضاً مستخرجة من مذاهب الفلسفه في النبوات ، مع تحريف وتغيير . ولست أنا خوض في الرد عليهم فيه ، فإن بعضها يمكن أن يتأول على وجه لا ننكره ، والقدر الذي ننكره قد استقصينا وجه الرد فيه على الفلسفه^(١). ولست أنا في هذا الكتاب تقصد إلا الرد على نابغة الزمان في خصوص مذهبهم الذي انفردوا به عن غيرهم ، وهو إيجاب التعليم وإبطال الرأي .

(الطرف الثالث) بيان معتقدهم في الإمامة

وقد اتفقوا على أنه لابد في كل عصر من إمام معصوم قائم بالحق يرجع إليه في تأويل الظواهر وحل الإشكالات في القرآن والأخبار والمعقولات ، واتفقوا على أنه المتصدى لهذا الأمر ، وأن ذلك جار في نسبهم لا ينقطع أبداً الدهر ، ولا يجوز أن ينقطع إذ يكون فيه إهمال الحق وتغطيته على الخلق وإبطال قوله عليه السلام ! - [كل سبب ونسب ينقطع إلا سببي ونبي] ، قوله: [ألم أترك فيكم القرآن وعترتي؟!] . واتفقوا على أن الإمام يساوى النبي في العصمة والاطلاع على حقائق الحق في كل الأمور ، إلا أنه لا ينزل إليه الوحي ، وإنما يتلقى ذلك من النبي فإنه خليفة وبإزار منزلته ، ولا يتصور في زمان واحد إمامان ، كما لا يتصور نبيان تختلف شريعتهما ، نعم يستظهر الإمام بالحجج والمأذونين والأجنحة ، والحجاج: هم الدعاة فقالوا لابد للإمام في كل وقت من اثنى عشر حجة يتذبذبون في الأقطار متفرقين في الأمصار ، ولللازم أربعة من جملة الاثني عشر حضرته فلا يفارقوه؛ ولا بد لكل حجة من معاونين له على أمره ، فإنه لا ينفرد بالدعوة بنفسه ، واسم المعاون: «المأذون» عندهم ، ولا بد للدعاة من رسول إلى الإمام ، يرفعون إليه الأحوال ، ويصدرون عنهم ، واسم الرسول: «الجناح» ، ولا بد للداعي من أن يكون بالغاً

(١) في كتابه: تهافت الفلسفه .

(١) فن الكلام: علم الكلام . والملحوظ أن الإمام العزالي يسر في الرد على دعاويمهم ومفترياتهم بأسلوب المناطة .

في العلم، والمأذون. وإن كان دونه . فلا بأس بعد أن يكون عالماً على الجملة؛ وكذلك الجناح.

ثم إنهم قالوا: كل نبى لشريعته مدة، فإذا انصرمت مدة بعث الله نبياً آخر ينسخ شريعته ، ومدة شرعة كل نبى سبعة أعمار، وهو سبعة قرون؛ فأولهم هو النبي الناطق، ومعنى الناطق أن شريعته ناسخة لما قبله ، ومعنى الصامت أن يكون قائماً على ما أسمه غيره، ثم إنه يقوم بعد وفاته ستة أئمة: إمام بعد إمام . فإذا انقضت أعمارهم اببعث الله نبياً آخر ينسخ الشريعة المتقدمة ، وزعموا أن أمراً آدم جرى على هذا المثال ، وهو أول نبى اببعثه الله في فتح باب الجسمانيات وحسن دور الروحانيات .

ولكل نبى سوس، والسوس: هو الباب إلى علم النبي في حياته والوصى بعد وفاته ، والإمام لمن هو في زمانه ، كما قال عليه السلام ، [أنما مدينة العلم ، وعلى بابها]. وزعموا أن آدم كان سُوْسُهُ شيث ، وهو الثاني ، ويسمى من بعده متماً ولاحقاً وإماماً، وإنما كان استتمام دور آدم سبعة ، لأن استتمام دور العالم العلوي سبعة من النجوم ، ولما استتم دور آدم اببعث الله نوحآً ينسخ شريعته ، وكان سوسه: سام ، فلما استتم دوره بمضي ستة سواه وسبعة معه اببعث الله إبراهيم ينسخ شريعته ، وكان سوسه: إسحق . ومنهم من يقول: لا، بل إسماعيل ، فلما استتم دوره بالسابع معه اببعث الله موسى ينسخ شريعته ، وكان سوسه: هارون ، فمات هارون في حياة موسى ، فصار سوسه يوشع بن^(١) نون . فلما استتم دوره بالسابع معه اببعث الله عيسى ينسخ شريعته ، وسوسه: شمعون ، ولما استتم دوره بالسابع اببعث الله محمدأً^(٢) سوسه: على عليه السلام ، وقد استتم دوره بجعفر بن محمد ، فإن الثاني من الأئمة: الحسن بن على^(٣) ، والثالث الحسين بن

(١) الحسين بن على بن أبي طالب.

(٢) على بن الحسين- زين العابدين.

(٣) محمد الباقر، بن على بن الحسين.

(٤) جعفر الصادق بن محمد الباقر- رضى الله عنهم.

على^(١) ، والرابع على بن الحسين^(٢) ، والخامس محمد بن على^(٣) ، والسادس جعفر^(٤) بن محمد عليه السلام ، وقد استمروا سبعة معه ، وصارت شريعته ناسخة . وهكذا يدور الأمر أبداً الدهر .

هذا ما نقل عنهم مع خرافات كثيرة أهملنا ذكرها خصنة بالبيان أن يسود بها.

(الطرف الرابع) بيان مذهبهم في القيامة والمعاد

وقد اتفقوا عن آخرهم على إنكار القيامة ، وأن هذا النظام المشاهد في الدنيا ، من تعاقب الليل والنهار ، وحصول الإنسان من نطفة ، والتنفسة من إنسان وتولد البيات ، وتولد الحيوانات لا يتصرم أبداً الدهر ، وأن السموات والأرض لا يتصور انعدام أجسامها وأولوا القيامة وقالوا إنها رمز إلى خروج الإمام وقيام قائم الزمان وهو السابع الناسخ للشرع المغير للأمر .

وربما قال بعضهم: إن للفلك أدواراً كليلة ، تبدل أحوال العالم تبدلاً كلياً بطوفان عام ، أو سبب من الأسباب ، فمعنى القيامة انقضاء دورنا الذي نحن فيه ، وأما المعاد فأنكروا ما ورد به الأنبياء ، ولم يثبتوا الحشر والنشر للأجساد ، ولا الجنة والنار ولكن قالوا: معنى المعاد عود كل شيء إلى أصله ، والإنسان متركم من العالم الروحاني والجسماني ، أما الجسماني منه ، وهو جسده ، فمتركم من الأخلاط الأربعية: الصفراء والسوداء والبلغم والدم ، فينحل الجسد ويعود كل خلط إلى الطبيعة العالية ، أما الصفراء فتصير ناراً ، وتصير السوداء ترباً ويصير الدم هواء ، ويصير البلغم ماء ، وذلك هو معاد الجسم ، وأما الروحاني ، وهو النفس المدركة العاقلة من الإنسان ، فإنها إن صفت بالمواظبة على العبادات ، وزكت بمجانبة الهوى والشهوات ، وغذيت بغذاء العلوم والمعارف

(١) يوشع بن نون؛ هو فتى موسى عليه السلام الذي رافقه في رحلته إلى التعرف على النبي الصالح الذي آتاه الله من لدنـه علمـاً؛ وجاءت قصته في سورة الكهف .

(٢) الحسن بن على بن أبي طالب.

المتلقاة من الأئمة الهداء، اتحدت عند مفارقة الجسم بالعالم الروحاني الذي منه انفالها وتسعد بالعود إلى وطنها الأصلي، ولذلك سمي رجوعاً ف قبل: «أرجعي إلى ربك راضية مرضية» [الفجر: ٢٨] وهي الجنة، وإليه وقع الرمز بقصة آدم وكونه في الجنة ثم انفاله عنها وزوالها إلى العالم السفلي ثم عوده إليها بالأخرة.

وزعموا أن كمال النفس بموتها، إذ به خلاصها من ضيق الجسد والعالم الجسmani، كما أن كمال النطفة في الخلاص من ظلمات الرحم والخروج إلى فضاء العالم، والإنسان كالنطفة، والعالم كالرحم، والمعرفة كالغذاء. فإذا نفذت فيه صارت بالحقيقة كاملة وتخلصت، فإذا استعدت لفيض العلوم الروحانية، باكتساب العلوم من الأئمة وسلوك طرقها المفيدة بإرشادهم استكملت عند مفارقة الجسد، وظهر لها ما لم يظهر. ولذلك قال عليه السلام: [الناس نيا مإذا ماتوا انتبهوا] ^(١).

وكلما ازدادت النفس عن عالم الحسنيات بعداً ازدادت للعلوم الروحانية استعداداً، وكذلك إذا ركبت الحواس بالنوم اطلعت على عالم الغيب، واستشعرت ما سيظهر في المستقبل: إما بعينه، فيغنى عن المعبر، أو بمثال فيحتاج إلى التعبير، فالنوم أخو الموت، وفيه يظهر علم ما لم يكن في اليقظة؛ فكذا بالموت تكشف أمور لم تخطر على قلب بشر في الحياة، وهذا للنفس التي قدستها الرياضة العملية والعلمية، فأما النفوس المنكوبة المغمورة في عالم الطبيعة المعروضة عن رشدتها من الأئمة المعصومين فإنها تبقى أبد الدهر في النار، على معنى أنها تبقى في العالم الجسmani تتنافسها الأبدان ^(٢)، فلا تزال تتعرض فيها

(١) الحديث رواه البخاري ومسلم، وبصيغ مختلفة.

(٢) التنافس أو التقمص، مذهب فلسفى قديم، قال به اليهود والصينيون؛ ودرج عليه بعض دعاء الباطنية من الإسماعيلية وغيرهم. فالذى يتحلى من الجسم الإنساني مادياته الترابية، أما الروح فإنها تنتقل إلى ذات أخرى.

للألم والأقسام فلا تفارق جسداً إلا ويتلقاها آخر، ولذلك قال تعالى: «كُلُّمَا نَضَجَ جُلُودُهُمْ بِذَلِّاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لَيُذْوَقُوا العَذَابَ» [النساء: ٥٦] فهذا مذهبهم في المعاد، وهو بعينه مذهب الفلسفه، وإنما شاع فيهم لما انتدب لنصرة مذهبهم جماعة من الثنوية والفلسفه، فكل واحد نصر مذهبهم طمعاً في أموالهم وخلعهم، واستظهاراً بأتباعهم لما كان قد ألفه في مذهبهم، فصار أكثر مذهبهم موافقاً للثنوية والفلسفه في الباطن، وللروافض والشيعة في الظاهر. وغرضهم بهذه التأويلاط انتزاع المعتقدات الظاهرة من نفوس الخلق حتى تبطل به الرغبة والرهبة، ثم ما أوهموه وهذا به لا يفهم في نفسه، ولا يؤثر في ترغيب وترهيب، وسنشير إلى كلام وجيز في الرد عليهم في هذا الفن وأخباره في آخر الفصل.

الطرف الخامس) في اعتقادهم في التكاليف الشرعية

والمنقول عنهم الإباحة المطلقة ورفع الحجاب واستباحة المحظورات واستحلالها وإنكار الشرائع، إلا أنهم بأجمعهم ينكرون ذلك إذا نسب إليهم، وإنما الذي يصح من معتقدهم فيه أنهم يقولون: لابد من الانقياد للشرع في تكاليفه، على التفصيل الذي يفصله الإمام، من غير متابعة الشافعى وأبى حنيفة وغيرهما، وإن ذلك واجب على الخلق والمستحبين إلى أن ينالوا رتبة الكمال في العلوم، فإذا أحاطوا من جهة الإمام بحقائق الأمور، واطلعوا على بواطن هذه الظواهر انحلت عنهم هذه القيد، وانحطت عنهم التكاليف العملية، فإن المقصود من أعمال الجوارح تنبية القلب ليهضم لطلب العلم، فإذا ناله استعد للسعادة القصوى، فيسقط عنه تكليف الجوارح، وإنما تكليف الجوارح في حق من يجري بجهله مجرى الحمر التي لا يمكن رياضتها إلا بالأعمال الشاقة، وأما الأذكياء والمدركون للحقائق فدرجتهم أرفع من ذلك، وهذا من الإغواء شديد على الأذكياء، وغرضهم هدم قوانين الشرع، ولكن يخادعون كل ضعيف بطريق يغويه ويليق به، وهذا من الإضلal البارد، وهو في حكم ضرب المثال كقول القائل: إن الاحتماء عن الأطعمة المضرة إنما يجب على من فسد

52

مزاجه، فاما من اكتسب اعتدال المزاج فليواظف على أكل ما شاء أى وقت شاء، فلا يليث المصغى إلى هذا الضلال أن يمعن في المطعومات المضرة إلى أن تندفع، به إلى الهالك.

فإن قيل: قد نقلتم مذاهبهم، وما ذكرتم وجه الإبطال - فما السبب فيه؟ - قلنا: إن ما نقلناه عنهم ينقسم إلى أمور يمكن تنزيتها على وجه لا ننكره، وإلى ما يتعين من الشرع إنكاره، والمنكر هو مذهب الثنوية والفلسفه . والرد عليهم فيه يطول، فليست ذلك من خصائص مذهب هؤلاء حتى نتشارغل به، وإنما زرد عليهم في خصوص مذهبهم: من إبطال الرأي، وإثبات التعليم من الإمام المعصوم . ولكننا مع ذلك نذكر مسلكاً واحداً هو على التحقيق قاسم الظاهر، نعني في إبطال مذهبهم في جميع ما ستحكى ع لهم وحكياته . وهو أننا نقول لهم في جميع دعاويمهم التي تميزوا بها عنا كإنكار القيامة وقدم العالم وإنكار بعث الأجساد وإنكار الجنة والنار، على ما دل عليه القرآن مع غاية الشرح في وصفها: من أين عرفتم ما ذكرتموه؟ أعن ضرورة، أو عن نظر، أو عن نقل عن الإمام المعصوم وسمع؟ فإن عرفتموه ضرورة، فكيف خالفكم فيه ذوي العقول السليمة؟ لأن معنى كون الشيء ضروريًا مستغنيًا عن التأمل اشتراك كافة العقلاة في دركه، ولو ساغ أن يهدى الإنسان بدعوى الضرورة في كل ما يهوا له جاز لخصومهم دعوى الضرورة في نقيض ما ادعوه، وعند ذلك لا يجدون مخلصاً بحال من الأحوال . وإن زعموا: أنا عرفنا ذلك بالنظر، فهو باطل من وجهين: أحدهما أن النظر عندهم باطل، فإنه تصرف بالعقل لا بالتعليم، وقضايا العقول متعارضة، وهي غير موثوق بها؛ ولذلك أبطلوا الرأي بالكلية . ولم يصنف هذا الكتاب قصدًا لإبطال هذا المذهب - فكيف يمكن ذلك منهم! الثاني أن يقال للفلاسفة والمعترفين بمسالك النظر: بم عرفتم عجز الصانع عن خلق الجنة والنار وبعث الأجساد كما ورد به الشرع؟ وهل معكم إلا استبعاد محض ، لو عرض مثله على من لم يشاهد الشأن الأولى لاستبعده وعرض له ذلك الإنكار؟ فالرد عليهم بالحججة المنطوية تحت قوله تعالى:

﴿فَلَمْ يُخْبِرْهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوْلَ مَرَّةٍ﴾ [يس : ٧٩]. ومن تأمل عجائب الصنع في خلق الأدمى من نطفة قدرة لم يستبعد من قدرة الله شيئاً وعرف أن الإعادة أهون من الابتداء^(١).

فإن قيل : الإعادة غير معقولة ، والابتداء معقول ، إذ ما عدم كيف يعود ؟ - قلنا : لفهم الابتداء حتى نبني عليه الإعادة ، ورأى المتكلمين فيه أن الابتداء يخلق الحياة في جسم من الأجسام ، مع أن الحياة عرض يتجدد ساعة فساعة بخلق الله تعالى ؛ فلا يستحيل . على أصلهم . الإمساك عن خلق الحياة مدة في الجسم ثم يعود إلى خلق الحياة كما لا يستحيل خلق الحركة بعد السكون والسوداد بعد البياض ، ورأى الفلاسفة أن قوام الحياة استعداد جسم مخصوص - بنوع من الاعتدال . إلى الانفعال عن النفس التي هي جوهر قائم بنفسه غير متخيّر ولا متجمّس ولا هو منطبع في جسم لا علاقة بينه وبين الجسم إلا بالفعل فيه ، ولا علاقة بين الجسم وبينه إلا بالانفعال عنه ، ومعنى الموت : انقطاع هذه العلاقة الفعلية ببطلان استعداد الجسم ، فإنه لا يستعد للانفعال إلا إذا كان على مزاج مخصوص ، كما لا يستعد الحديد لانطباخ الصورة المحسوسة فيه أو انعكاس الأشعة عنه إلا إذا كان على هيئة مخصوصة ؛ فإذا بطلت تلك الهيئة لم ينفع الحديد عن الصورة المحاذية له ولم ينطبع فيه ، فإذا كان هذا مذهبهم ، فال قادر على إحداث العلاقة بين نفس ، لا تجسم ولا تختص بمكان ولا توصد بأنها متصلة بالجسم ولا بأنها منفصلة عنه ، وبين الجسم الذي لا تناسبه بحقيقة ولا تتصل به اتصالاً محسوساً . كيف يعجز عن إعادة تلك العلاقة ! والعجب أن أكثرهم جوزوا إثبات تلك العلاقة مع جسد آخر ، على طريق التنازع ، فلم لا يجوز عودها إلى جسدها ؟ فإن الجسد الذي فسد مزاجه لأبعد في أن يصلح مزاجه وتعادل تلك العلاقة إليه ، فيكون ذلك هو المراد بالإعادة ، ويضاهي التيقظ بعد المنام فإنه يعيد حركة الحواس وتذكر الأمور السالفة .

(١) إشارة إلى قوله تعالى في سورة الرحمن **«وَمَنْ هُوَ الَّذِي يَتَدَبَّرُ خَلْقَهُ ثُمَّ يَعْدِهُ وَهُوَ أَعْوَنُ عَلَيْهِ»** [آل عمران: ٢٧].

فإن قيل: المزاج إذا فسد لا يعود معتملاً إلا بأن تتحل أجزاء الجسم إلى العناصر ثم تترکب ثانية، ثم يصير حيواناً، ثم يصير نطفة . . . وهذا الاعتدال للنطفة على الخصوص . قلنا: ومن أين عرفتم أنه ليس في مقدور الله جبر الخلل الواقع بطريق سوى هذا الطريق؟ ومن أين عرفتم أن هذا الذي ذكرتموه طريق؟ فهل لكم مستند سوى مشاهدة الأحوال؟ وهل لكم في إبطال غيره مستند سوى عدم المشاهدة؟ ولو لم تشاهدوا خلق الإنسان من نطفة لفتر عقولكم عن التصديق به ففي الأسباب المغيرة لأحوال الأجسام عجائب يستذكرها من لا يشاهدها، فمن منكر ينكر الخواص ، وأخر ينكر السحر ، وأخر ينكر المعجزة ، وآخر ينكر الإخبار عن الغيب ، وكل يعول في إقراره على قدر مشاهدته ، لا على طريق معقول في إثبات الاستحالة ، ثم من لم يشاهد ويسأله يبني أن نفرة طبعه عن التصديق كان لعدم المشاهدة ، وفي مقدورات الله عجائب لم يطلع عليها بشر ، فلم يستحل أن يكون لإعادة تلك الأجسام وإعادة مزاجها سبب عند الله ينفرد بمعرفته . وإذا أعاده عادت النفس متصرفه فيه كما كان بزعمهم في الحياة .

والعجب من يدعى الحدق في المعقولات ، ثم يشاهد ما في العالم من العجائب والآيات ، ثم يتضيق حوصلته عن قبول ذلك في قدرة الله؛ وإذا نسب ما لم يشاهد إلى ما شاهده لم ير أ عجب منه . نعم! لو قال القائل: هذا أمر لا يدل العقل على إحالته^(١) ، ولكن لا يدل أيضاً على جوازه ، بل يتوقف عن الحكم فيه ، ويجوز أن يكون ثم محيل لا يطلع عليه أو مجوز لا يطلع عليه ، فهذا أقرب من الأول ، ويلزم بحكمه تصدق النبي ﷺ إذا أخبر عنه ، فإنه أخبر عما لا يستحيل في العقل وجوده .

وعلى الجملة فقد اشتمل على أطوار الخلق ودرجاته قوله تعالى: «ولقد خلقنا

الإنسان من سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ ...»^(١) إلى قوله «... تَبْعَثُونَ»^(٢) فأطبق المخلق على التصديق بجملة المقدمات إلا البعث لأنهم شاهدوا جميع ذلك سوى البعث . ولم يشاهدوا فقط موتاً لأنكروا إمكان الموت ؟ ولو لم يشاهدوا خلق آدمي من نطفة لأنكروا إمكانه . فالبعث مع ما قبله في ميزان العقل على تبرير واحدة ، فلنصدق الأنبياء فيما جاءوا به ، فإنه لا يمتنع . وهذا كلام مع الفلاسفة النظار ، أما الباطنية المنكرون للنظر فلا يمكنهم التمسك بالنظر . نعم! لو قال الباطني أخبرنى الإمام المعصوم أن البعث مستحيل فصدقته . قيل له: وما الذى دعاك إلى تصدق الإمام ، المعصوم بزعمك ، ولا معجزة له ، وصرفك عن تصديق محمد بن عبد الله مع المعجزات ، والقرآن من أوله إلى آخره دال على جواز ذلك ووقوعه؟ فهل لك من مانع سوى أن عصيتك علمت بمعجزته ، وعصيتك من يدعوك علمت بهذيانك وشهوتك؟ فإن قال: إن ما في القرآن ظواهر هي رموز إلى بواطن لم يفهموها ، وقد فهمها الإمام المعصوم فتعلمنا منه . قلنا: تعلمتم منه بمشاهدة ذلك في قلبه بالعين ، أو سماعاً من لفظه ، ولا يمكن دعوى المشاهدة ، ولا بد من الاستناد إلى سماع لفظه؟ قلنا: وما يؤمنك أن لفظه له باطن لم يطلع عليه فلا ثق بـ بما فهمته من ظاهر لفظه؟ فإن زعمت أنه صرخ معك وقال: ما ذكرته هو ظاهر لا رمز فيه ، والمراد ظاهره . قلنا: وبم عرفت أن قوله هذا . وهو: أنه ظاهر لا رمز فيه . أيضاً ظاهر وفيه رمز إلى ما لم يطلع عليه؟ فلا يزال يصرخ بلفظه . ونحن نقول: لستا من يفتر بالظواهر ، فلعل تحته رمزاً . وإن أنكر الباطن فنقول: تحت إنكاره رمز؛ وإن حلف بالطلاق الثلاث على أنه ما قصد إلا الظاهر فنقول: في طلاقه رمز؛ وإنما هو مظهر شيئاً ومضرم غيره . فإن قلت: فذلك يؤدي إلى حسم باب التفهيم . قلنا: فأنت حسمت بباب التفهيم على الرسول ، فإن ثلثي القرآن في وصف الجنة والنار ،

(١) «ولقد خلقنا الإنسان من سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ»^(٣) ثم جعلناه نطفة في قرار مكين^(٤) ثم خلقناه نطفة علقة فخلقت الملة مُضْعَةً فخلقت المضعة عظاماً فكسنا المظام لعما ثم أنشأناه خلقاً آخر فبارك الله أحسن الخالقين^(٥) ثم إنكم بعد ذلك لميئتان^(٦) ثم إنكم يوم القيمة تُعيرون» [المؤمنون: ١٣-١٦].

(١) إحالته أي: استحالة .

والحشر والنشر مؤكداً بالقسم والأيمان، وأنتم تقولون: لعل تحت ذلك رمزاً، وأنتم تقولون: وأى فرق بين أن يطول في تفهم الأمور التطويل الذي عرف في القرآن والأخبار وبين أن تقول: ما أريد إلا الظاهر؟ فإن جاز عليه أن يفهم الظاهر ويكون مراده غير ما علم قطعاً أنه ما وصل إلى أفهام الخلق ويكون كاذباً في جميع ما قال لأجل مصلحة وسر فيه جاز أن يكون إمامكم المعصوم بزعمكم يضم معكم خلاف ما يظهره وضد ما يفهمه وتقيض ما يتيقن أنه الوالصل إلى أفهامكم، ويؤكّد ذلك بالأيمان المغلظة لمصلحة له وسرّ فيه؟ وهذا لا جواب عنه أبداً الدهر. وعند هذا ينبغي أن يعرف الإنسان أن رتبة هذه الفرقة أحسن من رتبة كل فرقة من فرق الضلال، إذ لا نجد فرقة ينتقض مذهبها بنفس المذهب سوى هذه، إذ مذهبها إبطال النظر وتغيير الألفاظ عن موضوعاتها بدعوى الرموز. وكل ما يتصور أن ينطلق به لسانهم إما نظر أو نقل. أما النظر فقد أبطلوه، وأما اللفظ فقد جوز أن يراد باللفظ غير موضوعه فلا يقى لهم معتصم. فإن قيل: فهذا ينقلب عليكم، فأنتم تجوزون أيضاً تأويل الظواهر، كما أولتم آية الاستواء وخبر التزول وغيرهما. قلنا: ما أبعد هذا القلب^(١) ! فإن لنا معيار في التأويل، وهو أن ما دل نظر العقل ودليله على بطلان ظاهره علمنا ضرورة أن المراد غير ذلك بشرط أن يكون اللفظ مناسباً له بطريق التجوز والاستعارة. فقد دل الدليل على بطلان الاستواء والتزول فإن ذلك من صفات الحوادث، فحمل على الاستياء وهو مناسب للغة. وأما الحشر والنشر والجنة والنار فليس في العقل دليل على إبطاله، ولا مناسبة بين الألفاظ الواردة فيه وبين المعنى الذي أولوه عليه حتى يقال إنه المراد، بل التأويل فيه تكذيب محض. فأى مناسبة بين قوله: «فيها عينٌ جارية»^(٢) وفيها سُرُّ مَرْفُوعة^(٣) وأكوابٌ مُوضِعَة^(٤) ونمارقٌ مَصْفُوفَة^(٥) وزرابٌ مُبْشَّثَة^(٦) [الغاشية: ١٢ - ١٦] قوله: «في سِرْرٍ مُخْضُودٍ^(٧) وَطَلْحٍ مَنْسُودٍ^(٨) ...» إلى قوله: «... لا مَقْطُوعَةٍ

(١) القلب: المكس؛ رأساً على عقب.

ولا مَمْنُوعَةٍ^(٩) » وبين ما اعتقادوه من اتصال الجوادر الروحانية بالأمور الروحانية العقلية التي لا مدخل فيها للمحسوسات؟! فإن جاز أن يكذب صاحب المعجزة بهذه التأويلات التي لم تخطر قط ببال من سمعها، فلم لا يجوز تكذيب معصومكم الذي لا معجزة له بتأويله على أمور ليس تخطر ببالهم لمصلحة أو لمسيس حاجة؟ فإن غاية لفظه التصرير والقسم، وهذه الألفاظ في القرآن صريحة ومؤيدة بالقسم، وزعموا أن ذلك ذكر لمصلحة، والمراد غير ما سبق إلى الأفهام منها، وهذا لا مخلص عنه.

الباب الخامس

في إفساد تأويلاً لهم للظواهر الجلية واستدلالاتهم بالأمور العددية وفيه فصلان

الفصل الأول

في تأويلاً لهم للظواهر

والقول الوجيز فيه أنهم لما عجزوا عن صرف الخلق عن القرآن والسنة صرفوهم عن المراد بهما إلى مخاريق^(١) زخرفوها واستفادوا بما انتزعاوه من نفوسهم من مقتضى الألفاظ إبطال معانى الشرع، وبما زخرفوه من التأويلات تنفيذ انقيادهم لل McBيعة والموالة، وأنهم لو صرحو بالمعنى المخصوص والتكميل المجرد لم يحظوا بموالة الموالين، وكانوا أول المقصودين المقتولين.

ونحن نحكي من تأويلاً لهم نبذة لنستدل بها على مخازيمهم فقد قالوا: كل ما ورد من الظواهر في التكاليف والحضر والنشر والأمور الإلهية فكلها أمثلة ورموز إلى بواطن؛ أما الشرعيات، فمعنى الجنابة عندهم مبادرة المستجيب بإشاعسر إليه قبل أن ينال رتبة استحقاقه، ومعنى الغسل: تجديد العهد على من فعل ذلك. ومجامعة البهيمة معناها عندهم معالجة من لا عهد عليه ولم يؤد شيئاً من صدقة النجوى، وهي مائة وتسعة عشر درهماً عندهم، فلذلك أوجب الشرع القتل على الفاعل والمفعول به، وإلا فالبهيمة متى وجب القتل عليها! والزنبي هو إلقاء نطفة العلم الباطن في نفس من لم يسبق معه عقد العهد^(٢). (و) ^(٣) الاحتلام: هو أن يسبق لسانه

(١) مخاريق: أكاذيب ومتغيرات. والتفرق لغة في التخلق من الكذب (مخاتر الصالحة).

(٢) هو ما يعبر به عندهم بالنكاح الروحي.

(٣) الواو بين الأقواس ناقصة في الأصل.

أخذ العهد عليه؛ (و) عصا موسى: حجته التي تلقت ما كانوا يأفكون من الشبه، لا الخشب؛ (و) انفلاق البحر: افتراق علم موسى فيها على أقسام؛ والبحر هو العالم؛ والغمام الذي أظلهم: معناه الإمام الذي نصبه موسى لإرشادهم وإفاضة العلم عليهم، (و) الجراد والقمل والضفادع: هي سؤالات موسى وإليزاماته التي سلطت عليهم؛ والمن والسلوى: علمٌ نزل من السماء لداعٍ من الدعاء هو المراد بالسلوى؛ (و) تسبيح العجائب: معناه تسبيح رجال شداد في الدين راسخين في اليقين، (و) الجن الذي ملكهم سليمان بن داود: باطنية ذلك الزمان، والشياطين هم الظاهريّة الذين كلفوا بالأعمال الشاقة؛ (و) عيسى: له أب من حيث الظاهر، وإنما أراد بأب: الإمام، إذ لم يكن له إمام، بل استفاد العلم من الله بغير واسطة، وزعمواـ لعنهم اللهـ أن آباء يوسف التجار^(١)؛ (و) كلامه في المهد: اطلاقه في مهد التالب قبل التخلص منه على ما يطلع عليه غيره بعد الوفاة والخلاص من القالب؛ (و) إحياء الموتى من عيسى معناه الإحياء بحياة العلم عن موت الجهل بالباطن؛ وإبراؤه الأعمى: معناه عن عمى الضلال وبرص الكفر ب بصيرة الحق المبين؛ (و) إبليس وأدم: عبارة عن أبي بكر وعلى، إذ أمر أبو بكر بالسجود لعلى والطاعة له فأبى واستكبر، (و) الدجال زعموا أنه أبو بكر، وكان أعروراً إذ لم يصر إلا بعين الظاهر دون عين الباطن؛ ويأجوج و Majjūj: هم أهل الظاهر.

هذا من هذياتهم في التأويلات حكينها ليُصحّك منها؛ ونعود بالله من صرعة الغافل وكبوة الجاهل؛ ولست أنا نسلك في الرد عليهم إلا بمسالك ثلاثة: إبطال، وعارضه، وتحقيق.

أما الإبطال فهو أن يقال: بم عرفتم أن المراد من هذه الأنفاظ ما ذكرتم؟ فإن أخذتموه من نظر العقل فهو عندكم باطل؛ وإن سمعتموه من لفظ الإمام المعصوم

(١) يوسف التجار: خطيب مريم؛ وهو في قوله هذا يوافقون اليهود بدعواهم الذي على مريم عليها السلام «كيرت» كلمة تخرج من أفواههم.

إلى إفساء السر في غير محله، فعليه الغسل، أي: تجديد المعاهدة. (و) الظهور هو التبرى والتنتف من اعتقاد كل مذهب سوى مبادئ الإمام. (و) الصيام: هو الإمساك عن كشف السر. (و) الكعبة هي النبي، والباب على؛ (و) الصفا: هو النبي، والمروة: على؛ والميقات: هو الأساس؛ والتلبية: إجابة الداعي؛ والطواف بالبيت سبعاً هو الطواف بمحمد إلى تمام الأئمة السبعة؛ والصلوات الخمس: أدلة على الأصول الأربع وعلي الإمام؛ فالفجر: دليل السابق، والظهر: دليل التالي، والعصر: للأساس، والمغرب: دليل الناطق، والعشاء: دليل الإمام. وكذلك زعموا أن المحرمات عبارة عن ذوى الشر من الرجال وقد تعبدنا باجتنابهم، كما أن العبادات عبارة عن الآخيار الأبرار الذين أمرنا باتباعهم.

فأما المعد فزعم بعضهم أن النار والأغلال عبارة عن الأوامر التي هي التكاليف فإنها موظفة على الجهاز^(٢) بعلم البواطن، فما داموا مستمرين عليها فهم معدبون؛ فإذا نالوا علم الباطن وضعت عنهم أغلال التكاليف وسعدوا بالخلاص عنها. وأخذوا يؤولون كل لفظ ورد في القرآن والسنة فقالوا: «وأنهارٌ من لَبَنِ» [محمد: ١٥]. أي معادن الدين: العلم الباطن يرتفع بها أهلها ويتعذر بها تغذيّاً تدوم به حياته اللطيفة، فإن غذاء الروح اللطيفة بارتفاع العلم من المعلم كما أن حياة الجسم الكثيف بارتفاع الدين من ثدي الأم، «وأنهارٌ من خَمْرٍ» [محمد: ١٥]: هو العلم الظاهر، و«وأنهارٌ من عَسلٍ مُصْفَى» [محمد: ١٥] هو علم الباطن المأخوذ من الحجج والأئمة.

أما المعجزات فقد أولوا جميعها وقالوا: الطوفان معناه طوفان العلم، أغرق به المتمسكون بالسنة؛ والسفينة: حزره الذي تحصن به من استجواب لدعوته؛ ونار إبراهيم: عبارة عن غضب نمرود، لا عن النار الحقيقة؛ وذبح إسحق^(٣): معناه

(١) مقابل العقال: وهذا مفهوم بعض مذاهب الباطنية (الدروز).

(٢) الأصح: إسماعيل.

فلفظه ليس بأشد تصريحًا من هذه الألفاظ التي أولتها. فعلل أمر آخر أشد بطوناً من الباطن الذي ذكرتموه؛ ولكنه حاوز الظاهر بدرجة فزعم أن المراد بالجبار: الرجال - مما المراد بالرجال؟ لعل المراد به أمر آخر. والمراد بالشياطين أهل الظاهر فما أهل الظاهر؟ والمراد باللين العلم - فما معنى العلم؟ فإن قلت: العلم والرجال وأهل الظاهر صريحة في مقتضياتها بوضع اللغة إن كنت ناظراً بالعين العوراء إلى أحد الجانبين، فأنت المراد إذا بالجبار فإنه أعمور لأنك أبصرت بإحدى العينين فإن الرجال ظاهر؛ وعميت بالعين الأخرى الناظرة إلى الرجال وإنها أيضاً ظاهر. فإن قلت: يمكن أن يكتفى بالجبار عن الرجال. قلنا: ويمكن أن يكتفى بالرجال عن غيرهم كما عبر الشاعر بالرجلين اللذين أحدهما خياط والآخر نساج عن أمور فلكية وأسباب علوية، فقال:

رجلان: خياط وآخر حائك
متقابلان على السماك الأعزل
لا زال بنسيج ذاك خرقة مُدبر
ويحيط صاحبه ثياب المقابل

وهكذا في كل فن؛ وإذا نزل تسبيح الجبار على تسبيح الرجال فلينزل معنى الرجال في قوله تعالى **﴿وَرَجُلٌ لَا تَلْهِيهُمْ تِجَارَةٌ وَلَا يَبْعَثُ عَنْ فُسْرِ اللَّهِ﴾** [النور: ٣٧] على الجبار فإن المناسبة قائمة من الجانبين؛ ثم إذا نزل الجبار على الرجال وزُل الرجال أيضاً على غيره أمكن تزيل ذلك الباطن الثالث على رابع وتسلسل إلى حد يبطل التفاهم والتفهم، ولا يمكن التحكم بأن الحائز الرتبة الثانية دون الثالثة أو الثالثة دون الرابعة.

(المسلك الثاني) معارضه الفاسد بالفاسد، وهو أن يتناول جميع الأخبار على تقدير مذهبهم، مثلاً يقال: قوله^(١): «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة»، أي لا

(١) قوله: **﴿رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالترْمِذِيُّ وَابْنُ حِيَانَ وَصِيَغَتِهِ الْمُشْهُورَةُ﴾**: إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تعامل أو صورة^(٢).

يدخل العقل دماغاً فيه التصديق بالمعصوم؛ قوله: «إذا ولغ الكلب في إماء أحدكم فليغسله سبعاً»^(١). أي إذا نكح الباطن بنت أحدكم فليغسلها عن درن الصحبة بماء العلم وصفاء العمل بعد أن يعفرها بتراب الإذلال؛ أو يقول قائل: النكاح لا ينعقد بغير شهود وولي. وأما قوله: كل نكاح لا يحضره أربعة فهو سفاح - معناه: أن كل اعتقاد لم يشهد له الخلفاء الأربع: أبو بكر وعمر وعثمان وعلى فهو باطل. قوله: لا نكاح إلا بولي وشاهدى عدل، أي لا وقوع إلا بذكر وأثنين - إلى غير ذلك من الترهات.

والمقصود من ذكر هذا القدر معارضه الفاسد بالفاسد، وتعريف الطريق في فتح هذا الباب، حتى إذا اهتديت إليه لم تعجز عن تزيل كل لفظة من كتاب أو سنة على نقيس معتقدهم. فإن زعموا أنكم أنزلتم الصورة على المعصوم في قوله: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة». فأى مناسبة بينهما؟ قلت: وأنتم نزلتم الثعبان على البرهان، والأب - في حق عيسى - على الإمام، واللين على العلم في أنهار اللين في الجنة، والجن على الباطنية، والشياطين على الظاهرية، والجبار على الرجال، - فما المناسبة؟ فإن قلت: البرهان يقضى الشبه كما يقضى الثعبان غيره، والإمام يفيد الوجود العلمي كما يفيد الأب الوجود الشخصي، واللين يغذي الشخص كما يغذي العلم الروح، والجن باطن كالباطنية. فيقال لهم: فإذا اكتفيتم بهذا القدر من المشاركة، فلم يخلق الله شيئاً إلا وبينهما مشاركة في وصف ما؛ فإننا نزلنا الصورة على الإمام لأن الصورة مثال لا روح فيها، كما أن الإمام عندكم معصوم ولا معجزة له؛ والدماغ مسكن العقل كما أن البيت مسكن العاقل؛ والملك شيء روحي، كما أن العقل كذلك. فثبت أن المراد بقوله: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة»^(٢)، معناه: لا يدخل العقل دماغاً فيه اعتقاد عصمة الإمام. - فإذا عرفت

(١) متفق عليه.

(٢) رواه السبعة.

هذا، فخذ كل لفظ ذكره، وخذ ما تريده، واطلب منهم المشاركة بوجه ما، وتأنله عليه فيكون دليلاً بموجب قولهم كما عرفتك في المناسبة بين الملك والعقل، والدماغ والبيت، والصورة والإمام. وإذا افتح لك الباب اطلعت على وجه حيلهم في التلبيس بنزع موجبات الألفاظ وتقدير الهوسات بدلاً عنها، للتوصل إلى إبطال الشرع. وهذا القدر كاف في إبطال تأويلهم.

(المسلك الثالث) وهو التحقيق: أن تقول: هذه البواطن والتأويلات التي ذكرتموها، لو سامحناكم أنها صحيحة فما حكمها في الشرع؟ أيجب إخفاؤها، أم يجب إفشاوؤها؟ فإن قلت: يجب إفشاوؤها إلى كل أحد. قلنا: فلم كتمها محمد صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ السَّلَامَ وَسَلَّمَ فلم يذكر شيئاً من ذلك للصحابة ولعامة الخلق حتى درج ذلك العصر ولم يكن لأحد من هذا الجنس خبر؟ وكيف استجاز كتمان دين الله، وقد قال تعالى: «لِتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ وَلَا تَكُنُّ مُنَاهَةً» [آل عمران: ١٨٧]. تنبئها على أن الدين لا يحل كتمانه، وإن زعموا أنه يجب إخفاؤه فنقول: ما أوجب على رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ السَّلَامَ وَسَلَّمَ إخفاؤه من سر الدين، كيف حل لكم إفشاوؤه؟ والجناية في السر بالإفشاء من اطلع عليه من أعظم الجنایات. فلو لا أن صاحب الشرع عرف سراً عظيماً ومصلحة كليلة في إخفاء هذه الأسرار لما أخفاها ولما كرر هذه الظواهر على أسماع الخلق ولما تكررت في كلمات القرآن صفة الجنة والنار بألفاظ صريحة مع علمه بأن الناس يفهمون منه خلاف الباطن الذي هو حق، ويعتقدون هذه الظواهر التي لا حقيقة لها. فإن نسبتموه إلى الجهل بما فهمه الخلق منه فهو نسبة إلى الجهل بمعنى الكلام، إذ كان النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ السَّلَامَ وَسَلَّمَ يعلم قطعاً أن الخلق لا يفهمون من قوله: «وَوَظِيلٌ مَمْدُودٌ وَمَاءٌ مَسْكُوبٌ وَفَاكِهَةٌ كَثِيرَةٌ» [الواقعة: ٣٠ - ٣٢] إلا المفهوم منه في اللغة. فكذا سائر الألفاظ؛ ثم مع علمه بذلك كان يؤكده عليهم بالتكثير والقسم، ولم يفشل إليهم الباطن الذي ذكرتموه لعلمه بأنه سر صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ السَّلَامَ وَسَلَّمَ المكتوم، فلم أفيضتم هذا السر وخرقتم هذا الحجاب؟ وهل هذا إلا خروج عن الدين ومخالفة لصاحب الشرع، وهدم لجميع ما أسموه؟ إن سُلِّمَ لكم جدلاً أن ما ذكرتموه من الباطن حق عند الله. وهذا لا

مخرج لهم عنه. فإن قيل: هذا سر لا يجوز إفشاوؤه إلى عوام الخلق فلهذا لم يفشه رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ السَّلَامَ وَسَلَّمَ، ولكن حق النبي أن يفشيه إلى سوسيه الذي هو وصيه وخليفته من بعده؛ وقد أفساه إلى على دون غيره. قلنا: وعلى هل أفساه إلى غير سوسيه وخليفته، أم لا؟ فإن لم يفشه إلا إلى سوسيه، وكذلك سوسيه وخليفة خليفته إلى الآن. فكيف انتهى إلى هؤلاء الجهات من العوام حتى تناطقو به وشُحِّنْتُ التصانيف بحكايته، وتدولته الألسنة؟ فلا بد أن يقال: إن واحداً من الخلفاء عصى وأفسى السر إلى غير أهله فانتشر، وعندهم أنهم معصومون لا يتصور عليهم العصيان؟ فإن قيل: السوس لا يذكره إلا مع من تعاهده عليه. قلنا: وما الذي منع الرسول صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ السَّلَامَ وَسَلَّمَ من أن يعاهد ويدركه إن كان يجوز إفشاوؤه مع العهد؟ فإن قيل: لعله عاهد ذكر، ولكن لم ينقل لأجل العهد الذي أخذ من أفسى إليه. قلنا: ولم انتشر ذلك فيكم وأنتمكم لا يظهرون ذلك إلا مع من أخذ العهد عليه؟ وما الذي عصم عهد أولئك دون عهد هؤلاء؟ ثم يقال: إذا جاز إفشاء هذا السر بالعهد فالعهد يتصور نقضه، فهل يتصور أن يفشيه إلى من يعلم الإمام المعصوم أنه لا ينقضه، أو يكفي أن يظنه بفراسته واجتهاده واستدلاله بالأمارات؟ فإن قلت: لا يجوز إلا إلى من يعلم الإمام المعصوم أنه لا ينقضه بتعريف من جهة الله، فكيف انتشرت هذه الأسرار إلى كافة الخلق، ولم تنشر إلا من سمع؟ فإما أن يكون المبلغ ناقضاً للعهد، أو لم يعاهد أصلاً. وفي أحدهما نسبة المعصوم إلى الجهل، وفي الآخر نسبة إلى المعصية، ولا سبيل إلى واحد منهما عندهم.

وإن زعمتم أنه يحل الإفشاء بالعهد عند شهادة الفراسة في المأخذ عهده أنه لا ينقضه استدلالاً بالأمارات ففي هذا نقض أصل مذهبهم، لأنهم زعموا أنه لا يجوز اتباع أدلة العقل ونظره، لأن العقلاً مختلفون في النظر، ففيه خطأ. فكيف حكموا بالفراسة والأماراة التي الخطأ أغلب عليها من الصواب، وفي ذلك إفشاء سر الدين هو أعظم الأشياء خطراً؟

وقد منعوا التمسك بالظن والاجتهاد في الفقيهيات التي هي حكم بين الخلق على

سبيل التوسط في الخصومات، ثم ردوا إفشاء سرّ الدين إلى الخيالات والفتراسات وهذا مسلك متين يتضمن له الذكي، ويتبجح^(١) به المستغل بعلوم الشرع، إذ يتيقن قطعاً أن القائل قائلان: قائل يقول لا باطن لهذه الظواهر ولا تأويل لها، فالتأويل باطل قطعاً؛ وقائل ينقدح له أن ذلك يمكن أن يكون كنایات عن مواطن، لم يأخذن الله لرسول الله ﷺ بأأن يصرح بالمواطن، بل ألزمـه النطق بالظواهر، فصار النطق بالباطن حراماً باطلـاً وفجوراً محظوراً ومراغمة^(٢) لواضعـ الشرع.

وهذه التأسيـسة بالاتفاق فليس أهل عصرـنا - مع بعدـ العهد بـصاحبـ الشرع - وانتـشارـ الفسـاد وـاستـيلـاءـ الشـهـواتـ عـلـىـ الـخـلـقـ وـإـعـرـاضـ الـكـافـةـ عـنـ أـمـورـ الدـيـنـ.ـ أـطـوـعـ لـلـحـقـ وـلـأـقـبـلـ لـلـسـرـ وـلـآـمـنـ عـلـيـهـ وـلـأـخـرـ بـفـهـمـهـ وـالـأـنـتـفـاعـ بـهـ مـنـ أـهـلـ عـصـرـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺـ وـهـذـهـ أـسـرـارـ وـتـأـوـيـلـاتـ إـنـ كـانـ لـهـ حـقـيـقـةـ فـقـدـ أـقـفـلـ أـسـمـاعـهـمـ عـنـهـ وـأـلـجـمـ أـفـوـاءـ النـاطـقـيـنـ عـنـ الـلـهـجـ بـهـاـ،ـ وـلـنـ فـيـ رـسـوـلـ اللـهـ أـسـوـةـ حـسـنـةـ فـيـ قـوـلـهـ وـفـعـلـهـ،ـ فـلـاـ نـقـوـلـ إـلـاـ مـاـ قـالـ وـلـاـ نـظـهـرـ إـلـاـ مـاـ يـظـهـرـ،ـ وـنـسـكـتـ عـمـاـ سـكـتـ عـنـهـ؛ـ وـفـيـ الـأـفـعـالـ نـحـافـظـ عـلـىـ الـعـبـادـاتـ،ـ بـلـ عـلـىـ التـهـجـدـ وـالـنـوـافـلـ وـأـنـوـاعـ الـمـجـاهـدـاتـ،ـ وـنـعـلـمـ أـنـ مـاـ لـمـ يـسـتـغـنـ عـنـهـ صـاحـبـ الـشـرـعـ فـنـحـنـ لـاـ نـسـتـغـنـ عـنـهـ وـلـاـ نـنـخـدـ بـقـوـلـ الـحـمـقـىـ:ـ إـنـ نـفـوـسـنـاـ إـذـ صـفتـ بـعـلـمـ الـبـاطـنـ اـسـتـغـنـيـاـ عـنـ الـأـعـمـالـ الـظـاهـرـةـ،ـ بـلـ نـسـتـهـزـئـ بـهـذـاـ القـائـلـ المـغـرـرـ وـنـقـوـلـ لـهـ:ـ يـاـ مـسـكـينـ!ـ أـتـعـقـدـ أـنـ نـفـسـكـ أـصـفـيـ وـأـزـكـىـ مـنـ نـفـسـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺـ وـقـدـ كـانـ يـقـومـ لـيـلـاـ بـصـلـىـ حـتـىـ تـنـفـخـ^(٣)ـ قـدـمـاهـ،ـ أـوـ يـعـتـقـدـ أـنـهـ كـانـ يـتـنـسـ^(٤)ـ بـهـ عـلـىـ عـائـشـةـ لـيـخـيـلـ إـلـيـهـ أـنـ الدـيـنـ حـقـ،ـ وـقـدـ كـانـ عـالـمـاـ بـيـطـلـانـهـ؟ـ فـإـنـ اـعـتـقـدـتـ الـأـوـلـ فـمـاـ أـحـمـقـكـ وـلـاـ زـيـدـكـ عـلـيـهـ،ـ وـإـنـ اـعـتـقـدـتـ الثـانـيـ فـمـاـ أـكـفـرـكـ وـأـجـحدـكـ!!ـ وـلـسـنـاـ نـاظـرـكـ عـلـيـهـ،ـ لـكـنـ نـقـوـلـ:ـ إـذـ أـخـذـنـاـ بـأـسـوـاـ الـأـحـوـالـ،ـ وـقـصـرـتـ

(١) يتبجح: (يجهـهـ فـتـبـجـحـ) أـيـ: فـرـحـ فـرـحـ.

(٢) مراغمة؛ راغـمـ فـلـانـاـ:ـ عـجـرـهـ وـعـادـهـ (ـمـخـتـارـ الصـحـاحـ).

(٣) وـفـيـ الـحـدـيـثـ:ـ تـورـ.

(٤) يـتـنـسـ:ـ مـنـ تـنـسـ الصـادـ:ـ اـتـخـذـيـتـاـ يـسـتـرـ فـيـ لـلـصـيدـ،ـ وـالـمـعـنـىـ الـمـفـصـودـ هـنـاـ:ـ يـلـبـسـ وـيـدـلـسـ.

أدلة عقولـناـ مـثـلـاـ عـنـ دـرـكـ ضـلـالـكـ وـجـهـلـكـ وـعـنـ الإـحـاطـةـ بـصـدـقـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺـ فـيـاـ نـرـىـ بـدـائـهـ عـقـولـنـاـ تـقـضـىـ بـأـنـ الـخـسـرـانـ فـيـ زـمـرـةـ مـحـمـدـ ﷺـ وـمـوـافـقـتـهـ وـالـقـنـاعـةـ بـمـاـ رـضـىـ هوـ لـنـفـسـهـ،ـ أـوـلـىـ مـنـ الـفـوزـ مـعـكـ أـيـهـاـ الـمـخـذـلـوـنـ الـجـاهـلـ،ـ بـلـ الـمـعـتـوهـ الـمـخـبـلـ.ـ فـلـيـنـظـرـ الـآنـ الـمـنـصـفـ فـيـ أـخـرـ هـذـاـ وـأـولـهـ،ـ فـأـخـرـهـ يـقـنـعـ الـعـوـامـ بـلـ الـعـجـائـزـ،ـ وـأـوـلـهـ يـفـيدـ الـبـرـهـانـ الـحـقـيـقـيـ لـكـلـ مـحـقـقـ آـنـسـ بـعـلـومـ الـشـرـعـ؛ـ وـنـاهـيـكـ بـكـلـامـ يـتـفـعـ بـهـ كـافـةـ الـخـلـقـ عـلـىـ اـخـتـلـافـ طـبـقـاتـهـمـ فـيـ الـعـلـمـ وـالـجـهـلـ.

الفصل الثاني

في استدلالهم بالأعداد والحرروف

هذا فن من الجهالة اختصت به هذه الفرقة من بين الفرق فإن طوائف الضلال مع انشعاب كلامهم وانتشار طرقوهم في نظم الشبهات لم تتطلخ طائفة منهم بهذا الجنس واستركوها^(١) وعلم عوامهم وجهالهم بالضرورة بطلانها فاجتووها^(٢) وتشبث بها هؤلاء، ولا غرو فالغريق بكل شيء يتمسك، والغبي بكل إيمان يتزلزل ويتشكل ونحن نذكر شيئاً يسيراً منه، ليشكك الناظر فيه ربه على سلامه العقل واعتدال المزاج وصحة الفطرة، فإن الانخداع بمثل ذلك لا ينبع إلا من العته والخبيل في العقل.

فقد قالوا إن الثقب على رأس الأدمي سبعة، والسموات سبعة. والأرضون سبع، والتجموم سبعة، أعني السيارة، وأيام الأسبوع سبعة. فهذا يدل على أن دور الأئمة يتم بسبعة.

وزعموا أن الطبائع أربع، وأن فصول السنة أربعة، فهذا يدل على الأصول الأربع، وهي : السابق والتالي، الإلهان، والناطق والأساس الإمامان.

وزعموا أن البروج اثنا عشر، فتدل على الحجج الاثني عشر كما نقلناه في مذهبهم. وربما استشاروا من شكل الحيوانات دلالات فقالوا: الأدمي على شكل حروف محمد، فإن رأسه مثل «ميم»، ويداه مبوسطتان «كالحاء» وعجزه «كالميم» ورجلاه «كالدال»، وبهذا الجنس يتكلمون على شكل الطيور والبهائم، وربما تأولوا من الحروف وأعدادها، فقالوا: قد قال النبي ﷺ : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموها مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها.

قيل: وما حقها؟ قال: معرفة حدودها^(٣) وزعموا أن حدودها معرفة أسرار حروفها وهي أن: «لا إله إلا الله». أربع كلمات وبسبعين فصوص، وهي: قطع لا إله إلا الله، وثلاثة جواهير، فإن «لا» حرف، يبقى إله وإلا والله. فهي ثلاثة جواهير، والجملة اثنا عشر حرفاً.

وزعموا أن الكلمات الأربع دالة على المدبرين العلوين : السابق والتالي ، والمدبرين السفليين : الناطق والأساس، هذه دلالته على الروحانيات، فأماماً على الجسمانيات فإنها الطبائع الأربع، وأما الجواهير الثلاثة فدالة على جبريل وميكائيل وإسراطيل من الروحانيات؛ ومن الجسمانيات على : الطول والعرض والعمق، إذ بها ترى الأجسام؛ والفصوص السبعة تدل من الروحانيات على الأنبياء السبعة، ومن الجسمانيات على الكواكب السبعة، لأنه لو لا الأنبياء السبعة لما اختلفت الشرائع، كما أنه لو لا الكواكب السبعة لما اختلفت الأزمنة، والحرروف الاثنا عشر تدل على الحجج الاثني عشر؛ وفي الجسمانيات على البروج الاثني عشر؛ وهكذا تصرفوا في قول محمد رسول الله وفي الحروف وفي أوائل السور، وأبرزوا ضرورة من الحمامات تضحك المجانين فضلاً عن العقلاة . وناهيك خزياناً بطالفة هذا منهج استدلالهم ! ولستنا نكث حكاية هذا الجنس عنهم، اكتفاء بهذا القدر في تعريف مخازيهم . وهذا فن يعرف بضرورة العقل بطلانه، فلا يحتاج إلى إبطاله، إلا أنا نعلمك في إفحام الغبي والمعاذن منهم مسلكين: مطالبة ، ومعارضة .

أما المطالبة فهو أن يقال : ومن أين عرفتم هذه الدلالات؟ ولو حكم الإنسان بها لحكم على نفسه بأنه من سوء مزاجه: أثار عليه الأخلاط فأورث أضطراب الأحلام، وقد أضلوكم الله إلى هذا الحد. حتى لم يستحيوا منها. أعرفت صحتها بضرورة

(١) حديث متواتر وأصل من أصول الإسلام وقاعدة؛ رواه أبو هريرة؛ ورد في صحيح البخاري ومسلم كما رواه أبو داود والترمذى والنمسانى وابن ماجه فى سنتهم. والرواية المشهورة هي: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله؛ فإذا قالوها عصموها مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله».

(٢) استركوها: استضعفوها؛ وجدوها ركيكة.
(٣) اجتووها: كرموها.

العقل أو نظر أو سمع من إمامكم المعصوم؟ فإن أدعىتم الضرورة باهتم^(١) عقولكم واخترعتم ثم لم تسلمو من معارض يدعى أنه عرف بالضرورة بطلانه، ثم يكون مقامه من تعارض الحق بالفاسد مقام من يعارض الفاسد بالفاسد، وإن عرفتم بنظر العقل فنظر العقل عندكم باطل لاختلاف العقلاط في نظرهم. وإن صدقتم به فأفيدونا وجه النظر وسياقه وما به الاستدلال على هذه الحماقات. وإن عرفتم ذلك من قول الإمام المعصوم فبینوا أن الناقل عنه معصوم، أو بلغ الناقلون عنه حد التواتر، ثم صححوا أن الإمام المعصوم لا يخطئ؛ ثم بینوا أنه يستحيل أن يفهم ما يعرف بطلانه، فعلله خداعكم بهذه الحماقات وهو يعلم بطلانها كما زعمتم أن النبي ﷺ خدع الخلق بصفة الجنة والنار، وبما يحكى عن الأنبياء من إحياء الموتى وقلب العصا ثعباناً، وقد كذب في جميعها وذكرها مع علمه بأنها لم يكن منها شيء، وأن الناس يفهمون منها على القطع ظواهرها، وأنه كان يقصد تفهيم الظواهر ويعلم أنهم يفهمون ما يفهمهم من الظواهر، وهو خلاف الحق، ولكن رأي فيه مصلحة؛ فعلل إمامكم المعصوم رأي من المصلحة أن يستهزئ بعقولكم ويضحك من أذقانكم، فألقى إليكم هذه الترهات لإظهار لغاية الاستيلاء عليكم والاستعباد لكم، وافتخاراً بغية الدهاء والكياسة في التلبيس عليكم. فليت شعرى بماذا أمتكم الكذب عليه لمصلحة رآها وقد صرحت بذلك عن النبي ﷺ وهل بينهما فرق؟ إلا أن النبي ﷺ مؤيد بالمعجزة الدالة على صدقه، والذي إليه استروا حكم لا معجزة له سوى حماقتكم؟ هذا سبيل المطالبة.

وأما المعارضة فلسنا نقصد لتعيين الصور، ولكن نعلمك طریقاً يعم كلّ ما في العالم من الأشكال والحراف. فإن كل موجود فهو من الواحد إلى العشرة فما

(١) باهتم: بهته: أحده بفتحه، وبابه قطع؛ ومنه قوله تعالى: «بَلْ تَأْتِهِمْ بَقْنَةَ فَتَهِمُّهُمْ»، وبهته أيضاً: قال عليه مالم يفعله، فهو (مبهوت) وبابه قطع، وبهتها أيضاً يفتح (الهاء) وبهتاناً فهو (بهتان) بالتشديد والآخر (مبهوت). و(بهتان) بوزن علم أي دهش وتحير و(بهت) بوزن طرف منه. وأفصح منها (بهت) كما قال الله تعالى: «فَهَمَّتُ الَّذِي كَفَرَ» (مختر الصاحج).

فوقها لا محالة. فمهما رأيت شيئاً واحداً. فاستدل به على محمد^ﷺ؛ وإذا رأيت اثنين فقل هو دلالة على الشيختين: أبي بكر وعمر؛ وإن كان ثلاثة فمحمد^ﷺ وأبو بكر وعمر؛ وإن كان أربعة فالخلفاء الأربع، وإن كان خمسة فعلى محمد مع الخلفاء الأربع. قوله: أما تعرفون السر أن الثقب على رأس الأدمى خمس. ما هو؟ الواحد وهو الفم يدل على النبي محمد^ﷺ فإنه واحد؛ والعينان والمنخران على الخلفاء الأربع. ونقول: أما تعرفون السر في اسم محمد وأنه أربعة حروف ما هو؟ فإذا قالوا: لا! فنقول: هو السر الذي لا يطلع عليه إلا ملك مقرب، فإنه يبنيه على أن اسم خليفته أربعة حروف وهو: عتيق^(١)، دون على الذي اسمه ثلاثة أحرف، فإذا وجبت سبعة فاستدل به على سبعة من خلفاء بنى أمية مبالغة في إرغامهم وإجلالاً لبني العباس عن المعارضة بهم؛ قوله: عدد السموات السبع والنجم والأربعون دال على معاوية ويزيد ثم مروان ثم عبد الملك ثم الوليد ثم عمر ابن عبد العزيز ثم هشام ثم السابعة المنتظر وهو الذي يقال له السفياني وهو قوله الأموية من الإمامية؛ أو قابليهم بمذهب الرواندية^(٢) قوله: إنما يدل على العباس ثم عبد الله ابن العباس، ثم على بن عبد الله، ثم محمد بن على، ثم إبراهيم^(٣)، ثم أبو العباس السفاح ثم المنصور. وكذلك ما تجده من عشرة أو اثنتي عشر فعد من خلفاء بنى العباس بعدهم ثم انظر هل تجد بين الكلامين فصلاً؟ ويهبّين فساد كلامهم وافتضاحهم وإزامهم باستدلالهم. وهذا الجنس من الكلام لا يليق بالمحصل فيه الإكثار منه فلنعدل عنه إلى غيره^(٤).

(١) عتيق: لقب أبي بكر رضي الله عنه وليس اسمه، وقيل: اسمه؛ وقيل اسمه: عبد الكعبة. أيضاً؛ وهذا قبل الإسلام. ولقد سماه النبي ﷺ باسم عبد الله؛ ولكن غلت عليه الكنية.

(٢) الرواندية: نسبة إلى أحمد بن يحيى بن إسحاق، أبو الحسين الرواندي؛ ونسبته إلى رواندة من قرى أصحابه كان مجاهراً بالإلحاد، وأحد مشاهير الزنادقة. تكلم فيه العسقلاني وأبن الجوزي وأبن خلkan وأبو العلاء المعري. صلب بيفداد سنة ٢٩٨هـ.

(٣) إبراهيم بن محمد بن على.

(٤) هذه المغاراة لهم في اعتقادهم بالأعداد لم يقصد بها الإمام الغزالى الحقيقة، بل استخفافاً منهم، وهزءاً لهم.

الباب السادس

فى الكشف عن تبليساتهم التى زوقوها بزعمهم فى عرض البرهان على إبطال النظر العقلى وإثبات وجوب التعلم من الإمام المعصوم

وطريقنا أن نرتب شبههم على أقصى الإمكان ثم نكشف عن مكمن التبليس فيها، وأخر دعواهم أن العارف بحقائق الأشياء هو المتصدى للإمامية بمصر^(١)، وأنه يجب على كافة الخلق طاعته والتعلم منه لينالوا به سعادة الدنيا والآخرة. ودليلهم عليه قولهم: إن كل ما يتصور الخبر عنه بنفي وإثبات ففيه حق وباطل؛ والحق واحد، والباطل ما يقابله، إذ ليس الكل حقيقة، ولا الكل باطلًا. فهذه مقدمة، ثم تمييز الحق عن الباطل لا بد منه فهو أمر واجب لا يستغنى عنه أحد في صلاح دينه ودنياه. فهذه مقدمة ثانية، ثم درك الحق لا يخلو إما أن يعرفه الإنسان بنفسه من عقله بنظره دون تعلم، أو يعرفه من غيره بتعلم. فهذه مقدمة ثالثة، وإذا بطلت معرفته بطريق الاستقلال بالنظر وتحكيم العقول فيه وجوب التعلم من الغير ضرورة، ثم المعلم إما أن يشترط كونه معصوماً من الخطأ والزلل مخصوصاً بهذه الخاصية، وإما أن يجوز التعلم من كل أحد. وإذا بطل التعلم من كل أحد. أي واحد كان. لكثرة القائلين المعلمين وتعارض أقوالهم؛ ثبت وجوب التعلم من شخص مخصوص بالعصمة من سائر الناس، - فهذه مقدمة رابعة. - ثم العالم لا يخلو: إما أن يجوز خلوه من ذلك المعصوم، أو يستحيل خلوه، وباطل تجويز خلوه من ذلك المعصوم، أو يستحيل خلوه، وباطل تجويز خلوه، لأنه إذا ثبت أنه مدرك الحق ففي إخلاء العالم عنه تغطية الحق وحسم السبيل عن إدراكه، وفيه فساد أمور الخلق في الدين والدنيا، وهو عين الظلم المناقض للحكمة، فلا يجوز ذلك من الله

(١) يقصد الإمامة الفاطمية؛ وأشهرهم على الإطلاق الحاكم بأمر الله؛ وهو الذي عناه الإمام الغزالى.

سبحانه، وهو الحكيم المقدس عن الظلم والقبائح، فهذه مقدمة خامسة. - ثم ذلك المعصوم الذى لا بد من وجوده فى العالم لا يخلو: إما أن يحل له أن يخفي نفسه فلا يظهر ولا يدعى الخلق إلى الحق، أو يجب عليه التصريح. وباطل أن يحل له الإخفاء، فإنه كتمان للحق، وهو ظلم ينافق العصمة، وهذه مقدمة سادسة. - وقد ثبت أن فى العالم معصوماً مصرحاً بهذه الدعوى، وبقى النظر فى تعينه. فإن كان فى العالم مدعىان التبس علينا تمييز المحق عن المبطل؛ وإن لم يكن إلا مدع واحد فى محل الالتباس كان ذلك هو المعصوم قطعاً ولم يفتقر إلى دليل ومعجزة. ويكون مثاله: ما إذا علم أن فى بيت فى الدار رجلاً هو عالم ثم رأينا فى بيت رجلاً، فإن كان فى الدار بيت آخر بقى لنا شك فى الذى رأينا أنه ذلك العالم أو غيره، فإن عرفنا أنه لا بيت فى الدار سوى هذا البيت علمتنا ضرورة أنه العالم. فكذلك القول فى الإمام المعصوم، وهذه مقدمة سابعة. - وقد علم قطعاً أنه لا أحد فى عالم الله يدعى أنه الإمام الحق والعارف بأسرار الله فى جميع المشكلات، النائب عن رسول الله فى جميع المعقولات والمشروعات، العالم بالتنزيل والتأويل علماً قطعياً لا ظننا، إلا المتصدى للأمر بمصر. وهذه مقدمة ثامنة.

فإذاً هو الإمام المعصوم الذى يجب على كافة الخلق تعلم حقائق الحق وتعرف معانى الشرع منه، وهى التسليحة التى كنا نطلبها.

وعند هذا يقولون: إن من لطف الله وصنعه مع الخلق لا يترك أحداً في الخلق يدعى العصمة سوى الإمام الحق؛ إذ لو ظهر مدع آخر لعسر تمييز المحق عن المبطل وضل الخلق فيه. فمن هذا لا نرى قط للإمام خصماً، بل نرى له منكراً؛ كما أن الذى عليه السلام لم يكن له خصم قط، والخصم هو الذى يقول: لست أنتنبياً وإنما أنا النبي، والمنكر هو الذى لا يدعى لنفسه، وإنما ينكر نبوته، فهكذا يكون أمر الإمام.

قالوا: وأما بنو العباس. وإن لم ينفك الزمان عن معارضتهم. فلم يكن فيهم من يدعى لنفسه العصمة والاطلاع من جهة الله تعالى على حقائق الأمور وأسرار الشرع

والاستغناء عن النظر والاجتهد بالظن، فهذه الخاصية هي المطلوبة، وقد تفرد بهذه الدعوى عترة رسول الله عليه السلام وذراته؛ وصرف الله دواعي الخلق عن معارضتهم في الدعوى لمثلها ليستقر الحق في نصايه وينجلب الشك عن قلوب المؤمنين رحمةً من الله ولطفاً، حتى إن فرض شخص يدعى لنفسه ذلك فلا يذكره إلا في معرض هزل أو مجادلة. فأما أن يستمر عليه معتقداً أو يعمل بموجبه، فلا.

وهذه مقدمات واضحة، لم نهمل من جملتها إلا الدليل على إبطال نظر العقل، حيث قلنا: الحق إما أن يعرفه الإنسان بنفسه من عقله، أو يتعلم من غيره. ونحن الآن ندل على بطلان العقل بأدلة عقلية وشرعية وهي خمسة:

أما (الأول) وهي دلالة عقلية: أن من يتبع موجب العقل وبصدقه ففي تصديق تكذيبه وهو غافل عنه، لأنه ما من مسئلة نظرية يعتقد بها بنظره العقلى إلا وله فيها خصم اعتقاد بنظر العقل نقايضها. فإن كان العقل حاكماً صادقاً، فقد صدق عقل خصمك أيضاً. فإن قلت: لم يصدق خصم؟ فقد تناقض كلامك، إذ صدقت عقلاً وكذبت مثله. فإن قلت: صدق خصمك يقول: أنت كاذب مبطل. وإن زعمت أنه لا عقل لخصمي وإنما العقل لي. - فهذه أيضاً دعوى خصمك. فبماذا تتميز عنه: أبطول اللحية، أم ببياض الوجه، أم بكثرة السعال^(١)، أو الحدة في الدعاء؟! وعند هذا يطلقون لسان الاستهزاء والاستخفاف، معتقدين أن لهم بكلامهم اليد البيضاء التي لا جواب عنها.

(الدلالة الثانية): قولهم إذا حاكم مسترشد تشكيك في مسألة شرعية أو عقلية؛ وزعم أنه عاجز عن معرفة دليلها. فماذا تقولون له: أفتحيلونه على عقله. - ولعله العامي الجلف الذي لا يعرف أدلة العقول؟ أو هو الذي ضرب سهام الرأى على حسب إمكانه فلم تكشف له المسألة وبقي متشككاً؟ أفتردونه إلى عقله الذي هو معترف بقصوره؟ وهذا محال أو تقولون له تعلم طريق النظر ودليل المسئلة

(١) السعال: السعال، بحركة مصطنعة.

السابق فإنه كان قاطعاً بمثل قطعة الآن! فللت شعرى من أين يأمن الانخداع وأنه سينته لأمر يتبين به أن ما يعتقده الآن باطل، وما من ناظر إلا ويعتقد مثله مراراً، ثم لا يزال يعتز آخرأ بمعتقداته الذى تركها وعرف بطلانها بعد التصميم عليها والقطع بها.

(الدلالة الخامسة) وهى شرعية، قولهم: قال رسول الله ﷺ «ستفترق أمتي نيفاً وسبعين فرقة، الناجية منها واحدة، فقيل: ومن هم؟ فقال؟ أهل السنة والجماعة. فقيل: وما السنة والجماعة؟ قال: ما أنا الآن عليه وأصحابي»^(١). قالوا: وما كانوا إلا على الاتباع والتعليم فى كل ما شجربينهم، وتحكيم الرسول -عليه السلام- فيه لا على اتباع رأيهم وعقولهم. فدل أن الحق فى الاتباع، لا فى نظر العقول.

وهذا تحرير أدلةهم على أقوى وجه فى الإبراد. وربما يعجز معظمهم عن الإنقاذه فى تحقيقه إلى هذا الحد.

فنقول وبالله التوفيق: الكلام عليه منهجان: جملى، وتفصيلي.

المنهج الأول وهو الجملى

أنا نقول: هذه العقيدة التى استنتاجوها من ترتيب هذه المقدمات، ونظمها بطريق النظر والتأمل، فإن ادعitem معرفتها ضرورة كنتم معاندين، ولم يعجز خصومكم عن دعوى الضرورة فى معرفتهم بطلان مذهبكم. وإن ادعوا ذلك كانوا أقوم قيلاً عند المنصف، وإن ادعitem إدراكتها بالنظر فى ترتيب هذه المقدمات ونظمها على شكل المقاييس المنتجة فقد اعترفتم بصححة النظر العقلى ويدعى بطلانه، فهذا الكلام مفحوم له، وكاشف عن خزانته. أو يقال له: عرفت بطلان النظر ضرورة أو نظراً؟ ولا سبيل إلى دعوى الضرورة، فإن الضروري ما يشترك فى معرفته ذوق العقول السليمة، كقولنا: الكل أعظم من الجزء، والاثنان أكبر من

(١) متفق عليه.

منى، فإن قلتم ذلك فقد ناقضتم قولكم بإبطال التعليم، إذ أمرتم بالتعليم وجعلتم التعليم طريقاً، وهو مذهبنا؛ إلا أنكم أبىتم لأنفسكم منصب التعليم، ولم تستحبوا من خصمكم المعارض لكم المماطل فى عقله لعقلكم، إن هذا المتعلم يقول: قد دعنى إلى التعلم منه خصمك، وقد تحررت فى تعين المعلم أيضاً، وليس يدعى واحد منكم العصمة لنفسه، ولا له معجزة تميزه، ولا هو منفرد بأمر يفارق به غيره؛ فلا أدرى: أتبع الفلسفى، أو الأشعرى أو المعتزلى؟ وأقاوileمهم متعارضة، وعقولهم متماثلة؛ ولست أجد فى نفسى الترجيح بطول اللحية وب Bias الوجه؛ ولا أرى افتراقاً إلا فيه إن اتفق، فأما العقل والدعوى واغترار كل بنفسه فى أنه الحق وصاحب المبطل كاغترار صاحبه؛ فما أشد تناقض هذا الكلام عند من يعرفه!

(الدلالة الثالثة) قولهم: الوحدة دليل الحق، والكثرة دليل الباطل. فإننا إذا قلنا: كمخمسة مع الخمسة؟ فالحق واحد وهو أن يقال: عشرة، والباطل كثير لا حصر له وهو كل ما سوى العشرة مما فوقها أو تحتها. والوحدة لازمة مذهب التعليم، فإنه اجتمع ألف ألف على هذا الاعتقاد، واتحدت كلمتهم ولم يتصور بينهم اختلاف. وأهل الرأى لا يزال الاختلاف والكثرة تلازمهم. فدل أن الحق فى الفرقة التى تلزم الوحدة كلامتها؛ وعليه دل قوله تعالى: «فَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوْ جَدُوا فِيهِ اخْلَاقًا كَثِيرًا» [النساء: ٨٢].

(الدلالة الرابعة): قولهم: الناظر إن كان لا يدرك المماطلة بين نفسه وبين خصميه فيحسن الطعن بنفسه ويسعى بخصمه، فلا غرو فإن هذا الغرور مما يستولى على الخلق، وهو شغفهم بأراءهم وجودة عقولهم، وإن كان ذلك من أدلة الحماقة. وإنما العجب أنه لا يدرك المماطلة بين حالته، وكم رأى نفسه في حالة واحدة وقد تحولت حالته فاعتقد الشيء مدة وحكم بأنه الحق الذى يوجبه العقل الصادق، ثم يخطر له خاطر فيعتقد نقضه ويزعم أنه الآن تبه للحق، وما كان يعتقد من قبل فخيال انخدع به ويرى نفسه على اعتقاد قاطع في الحالة الثانية تساوى اعتقاده

ما وصلتم إليه علم متعلق بالمعلوم على ما هو به، بل هو جهل ظنتموه علمًا؟ قلنا: ولو أنكر العلوم الحسابية منكر فماذا يقال له؟ أو ليس يسفة في عقله ويقال له: هذا يدل على قلة بصيرتك بالحسابيات. فإن الناظر في الهندسة إذا حصر المقدمات ورتها على الشكل الواجب الحصول على العلم بالنتيجة ضرورة على وجه لا يتماري فيه، فهكذا جوابنا في المعقولات، فإن المقدمات النظرية، إذا ارتبت على شروطها أفادت العلم بالنتيجة على وجه لا يتماري فيه، ويكون العلم المستفاد من المقدمات بعد حصولها ضروريًا كالعلم بالمقدمات الضرورية المنتجه له. وإن أردنا أن نكشف ذلك لمن قلت بضاعته في العلوم فنضرب له مثالاً هندسياً، ثم نضرب له مثالاً عقلياً لينكشف له الغطاء وينجل عن عقيدته الخفاء.

أما المثال الهندسي فهو أن إقليدس^(١) رسم في مصنه في الشكل الأول من المقالة الأولى مثلثاً، وادعى أنه متساوي الأضلاع؛ ولا يعرف ذلك ببديهية العقل، ولكنه ادعى أنه يعرف بالبرهان نظراً، وبرهانه بمقدمات:

(الأولى) أن الخطوط المستقيمة الخارجة من مركز الدائرة إلى المحيط متساوية من كل جانب، وهذه المقدمة ضرورية، إذ الدائرة ترسم بالبركار^(٢) على فتح واحد، وإنما الخط المستقيم من المركز إلى الدائرة هو فتح البركار، وهو واحد في الجوانب.

(المقدمة الثانية) إذا تساوت دائرتان بالخطوط المستقيمة من مركزهما إلى محيطهما فالخطوط أيضاً متساوية، - ضرورية.

(المقدمة الثالثة) أن المساوى للمساوى مساواً، وهذه أيضاً ضرورية. ثم الآن نشتغل بالمثلث ونشير إلى خطين منه ونقول: إنهم متساويان لأنها خطان مستقيمان خرجا من مركز دائرة إلى محيطها، والخط الثالث مثل لأحدهما لأنه خرج أيضاً من

(١) إقليدس: عالم الحسابيات والهندسة.

(٢) البركار: آلة هندسية ذات ساقين لرسم الدائرة، (البيكار) أو (البرجل).

الواحد، والشيء الواحد لا يكون قد يمأ محدثاً، والشيء الواحد لا يكون في مكانين.

وإن زعم أنه أدرك بطحان النظر بالنظر فقد تناقض كلامه، وهذا لا مخرج منه أبداً الدهر، وهو وارد على كل باطن يدعى معرفة شيء يختص به، فإنه إما أن يدعى الضرورة أو النظر أو السمع من معصوم صادق يدعى معرفة صدقه وعصمته أيضاً بما ضرورة أو نظراً، ولا سبيل إلى دعوى الضرورة، وفي دعوى النظر إبطال عين المذهب، فلتتعجب من هذا التناقض البين وغفلة هؤلاء المغرورين عنه.

فإن قال قائل من منكري النظر: هذا ينقلب عليكم، إذ يقال لكم: وبم عرفتم صحة النظر؟ إن ادعitem الضرورة افتخرتم ما استبعدتموه، وتورطتم في عين ما أنكرتموه، وإن زعمتم: أنا أدركناه نظراً، فالنظر الذي به الإدراك بمعرفتم صحته، والخلاف قائم فيه؟ فإن ادعitem معرفة ذلك بنظر ثالث لزم ذلك في الرابع والخامس إلى غير نهاية. - قلنا: نعم كان هذا الكلام ينقلب إن كانت المعقولات بالموازنات اللغوية، وليس الأمر كذلك، فلتتأمل دقique الفرق، فإننا نقول: عرفنا كون النظر العقلى دليلاً إلى العلم بالمنظور فيه بسلوك طريق النظر والوصول إليه. فمن سلكه وصل، ومن وصل عرف أن ما سلكه هو الطريق، ومن استراب قبل السلوك فيقال: طريق رفع هذه الاسترابة السلوك.

ومثاله ما إذا سئلنا عن طريق الكعبة فدللنا على طريق معين، فقيل لنا: من أين عرفتم كونه طريقاً؟ قلنا: عرفناه بالسلوك، بأننا سلکناه فوصلنا إلى الكعبة، فعرفنا كونه طريقاً. ومثاله الثاني: أنا إذا قيل لنا: بم عرفتم أن النظر في الأمور الحسابية من الهندسة والمساحة وغيرها طريق إلى معرفة ما لا يعرف اضطراراً؟ - قلنا: سلوك طريق الحساب، إذ سلکناه فأفادنا علماً بالمنظور فيه، فعلمنا أن نظر العقل دليل في الحساب، وكذلك في العقليات: سلکنا الطريق النظري فوصلنا إلى العلم بالمعقولات، فعرفنا أن النظر طريق، فهذا لا تناقض فيه. فإن قيل: وبم عرفتم أن

مركز الدائرة إلى محيطةها مع ذلك الخط . وإذا ساوي أحد الخطين فقد ساوي الآخر، فإن المساوى للمساوى مساوى . - وبعد هذا النظر نعلم قطعاً ساوي أضلاع المثلث المفروض كما عرف سائر المقدمات مثل قولنا: الخطوط المستقيمة من مركز الدائرة إلى المحيط مماثلة ، وغيرها من المقدمات.

المثال العقلى الإلهى : وهو أنا إذا أردنا أن ندلّ على واجب الوجود القائم بنفسه ، المستغنى عن غيره الذى منه يستفيد كل موجود وجوده ، لم ندرك ثبوت موجود واجب الوجود مستغنياً عن غيره بالضرورة ، بل بالنظر .

ومعنى النظر هو أنا نقول: لا شك في أصل الوجود وأنه ثابت فإن من قال لا موجود أصلاً في العالم فقد باهت^(١) الضرورة والحسن . فقولنا: لا شك في أصل الوجود ، مقدمة ضرورية ، ثم نقول: والوجود المعترف به من الكل إما واجب ، وإنما جائز ، وهذه المقدمة أيضاً ضرورية ، فإنها حاصرة بين النفي والإثبات ، مثل قولنا: الموجود إما أن يكون قدِيمًا أو حادثاً ، فيكون صدقه ضروريًا ، وهكذا كل تقسيم دائر بين النفي والإثبات ، ومعناه أن الموجودات إما أن تكون استغنَت ، أو لم تستغنَ ، والاستغناء عن السبب هو المراد بالوجوب ، وعدم الاستغناء هو المراد بالجواز ، وهذه مقدمة ثالثة .

ثم نقول: إن كان هذا الموجود المعترف به واجباً، فقد ثبت واجب الوجود؛ وإن كان جائزًا مفتقر إلى واجب الوجود ، ومعنى جوازه أنه أمكن عدمه وجوده على حد واحد . وما هذا وصفه لا يتميز وجوده عن عدمه إلا بمحضه ، وهذا أيضاً ضروري ، فقد ثبت بهذه المقدمات الضرورية واجب الوجود ، وصار العلم بعد حصوله ضرورياً لا يتمارى فيه .

فإن قيل: فيه موضع شك ، إذ يقول المعترض به جائز ويقول: قولكم إنه يفتقر إلى واجب كل جائز وجوده ، غير مسلم ، بل يفترق إلى سبب ، ثم ذلك السبب

(١) **باهت**: قال غير الحقيقة .

يجوز أن يكون جائز الوجود؟ قلنا: في تلك المقدمات ، ما اشتمل على رفع هذا بالقوة ؛ فإن كل ما ثبت له الجواز فافتقاره إلى سبب ضروري . فإن قدر السبب جائزًا دخل في الجملة التي سميأناها كلاً . ونحن نعلم بالضرورة أن كل الجائزات تفتقر إلى سبب ، فإن فرضت السبب جائزًا فافترضه داخلاً في الجملة واطلب سببه ، إذ يستحيل أن يستند ذلك جائز آخر ، وهكذا إلى غير نهاية ، فإنه يكون عند ذلك جميع الأسباب والسببيات جملةً جائزةً ، ووصف الجواز يصدق على أحادها وعلى مجموعها ، فيفترض المجموع إلى سبب خارج عن وصف الجواز المخرج ، وفيه ضرورة إثبات واجب الوجود ، ثم بعد ذلك نتكلّم في صفتة ونبين أنه لا يجوز أن يكون واجب الوجود جسماً ولا منطبياً في جسم ولا متغيراً ولا متخيلاً . إلى سائر ما يتبع ذلك ويثبت كل واحد منها بمقدمات لا شك فيها ، وتكون النتيجة بعد حصولها من المقدمات في الظهور على ذوق المقدمات .

فإن قيل: العلوم الحسابية معترف بها لأنها ضرورية ، ولذلك لم يختلف فيها ؛ وأما النظريات العقلية فإن كانت مقدماتها كذلك فلم وقع الاختلاف فيها فموقع الاختلاف فيها يقطع الأمان؟ - قلنا: هذا باطل من وجهين: (أحدهما) أن العلوم الحسابية اختلف فيها تفصيلاً وجملةً من وجهين: أحدهما أن الأوائل قد اختلفوا في كثير من هيئات الفلك ومعرفة مقاديرها ، وهي مثبتة على مقدمات حسابية ، ولكن متى كثرت المقدمات وتسلسلت ضعف الذهن عن حفظها . فربما تزل واحدة عن الذهن فيغلط في التبيّنة ، وإمكان ذلك لا يشكّلنا في الطريق ، نعم! الخلاف فيها أندر ، لأنها أظهر ، وفي العقليات أكثر ، لأنها أخفى وأستر . ومن النظريات ما ظهر فانتفقوا عليه ، وهو أن القديم لا يعدم . فهذه مسألة نظرية ولم يخالف فيها أحد البتة ، فلا فرق بين الحسابية والعقلية .

الثاني: أن من حصر مدارك العلوم في الحواس وأنكر العلوم النظرية جملة ، الحسابية وغير الحسابية ، فخلاف هؤلاء: هل يشكّلنا في علمتنا بأن العلوم الحسابية صادقة حقيقة؟ فإن قلتـ «نعم»! اتضحك ميلكم عن الإنصاف وإن قلتـ

(لا!) فلم وقع الخلاف فيه؟ فإن قلتم: خلافه لم يشككنا في المقدمات فلم يشككنا في التبيّنة؟ فكذلك خلاف من خالفنا في تفصيل ما عرفاه من الدلالة على ثبوت وجوب الوجود لم يشككنا في مقدمات الدليل فلم يشككنا في التبيّنة؟

والوجه الآخر من الجواب هو أن السوفسقائية^(١) أنكروا الضروريات وخالفوا فيها وزعموا أنها خيالات لا أصل لها، واستدلوا عليه بأن أظهرها المحسوسات، ولا ثقة بقطع الإنسان بحسه، ومهمما شاهد إنساناً وكلمه فقوله أقطع بحضوره وكلامه، فهو خطأ، فلعله يراه في المنام! فكم من منام يراه الإنسان ويقطع به ولا يتمارى مع نفسه في تحقيقه، ثم يتبه على الفور فيبین أنه لا وجود له، حتى يرى في المنام يد نفسه مقطوعة ورأسه مفصولاً، ويقطع به ولا وجود لما يقطع به. ثم خلاف هؤلاء لا يشككنا في الضروريات، وكذلك النظريات فإنها بعد حصولها من المقدمات تبقى ضرورية لا يتمارى فيها كما في الحسابيات.

وهذا كله كلام على من ينكر النظر جملة، أما التعليمية فلا يقدرون على إطلاق القول بإبطال النظر جملة، فإنهم يسوقون الأدلة والبراهين على إثبات التعليم، ويرتبون المقدمات كما حكيناها. تكيف ينكرون ذلك؟! فمن هنا قالوا: نظر العقل باطل، فيقال: وبم عرفت بطلانه وثبوت التعليم؟ أبنت أم ضرورة؟ ولا بد أن يقال: بنظر: ومهمما استدل بالخلاف في النظريات على فساد النظريات فقابله بالخلاف من السوفسقائية في الضروريات، ولا فرق بين المقامين، فإذا قالوا: وبم أمنت الخطأ؟ وكم من مرة اعتدت الشيء نظراً ثم بان خلافه؟! فيقال له: وبم عرفت حضورك بهذا البلد الذي أنت فيه، وكم من مرة اعتدلت نفسك ورأيتها ببلد آخر لم تكن فيه، فبم تميز بين النوم واليقظة؟ وبم تؤمن على نفسك فلعلك الآن في هذا الكلام نائم؟! فإن زعم: أني أدرك التفرقة ضرورة؛ فيقال: وأنا أدركت التفرقة بين ما يجوز الغلط فيه من المقدمات، وما لا يجوز أيضاً ضرورة ولا فرق. وكذلك

تليساتهم لإبطال النظر العقلى وإثبات وجوب التعلم من الإمام المعموم
كم يغسلط الإنسان في الحساب ثم يتبه! وإذا تنبه أدرك التفرقة ضرورة بين حالة الإصابة والخطأ.

فإن قال قائل من الباطنية: نحن ننكر النظر جملة، وما ذكرتم ليس من النظريات في شيء، بل هي مقدمات ضرورية قطعية ربناها، قلنا: فأنت الآن لم تفهموا معنى النظر الذي نقول به: فلسنا نقول إلا بمثل ما نظمتموه من المقدمات الضرورية الحقيقة كما سببناها، فكل قياس لم يكن بنظام مقدمات ضرورية، أو بنظام مقدمات مستندة من ضرورية فلا حاجة فيه، فهذا هو القياس المعقول، وإنما يتنظم أبداً من مقدمتين: إما مطلقة، وأما تقسيمية، وقد تسمى حملية وشرطية، أما المطلقة فকقولنا: العالم حادث، وكل حادث فله سبب. فهاتان مقدمتان: الأولى حسية، والثانية ضرورية عقلية، وتبيّنه: أن لحوادث العالم إذا سبباً. وأما التقسيمية فهو أنا نقول: إذا ثبت أن لحوادث العالم سبباً فالسبب المفروض إما حادث وإما قدّيم. فإن بطل كونه حادثاً ثبت كونه قدّيم، ثم نبطل كونه حادثاً بمثل هذه المقايس فثبتت بالأخرة أن لوجود العالم سبباً قدّيم؛ فهذا هو النظر المقول به، فإن كتنتم متشككين في صحته فبم تنكرون من يمتنع من قبول مقدماتكم التي نظمتموها ويقول: أنا متشكك في صحتها؟ فإن نسبتموه إلى إنكار الضرورة سببناكم إلى مثله فيما أدعينا معرفته بالنظر؛ ولا فرق.

هذا هو المنهج الجملى في الرد عليهم، إذا أبطلوا نظر العقول، وهو الجزم الواجب في إفحامهم، فلا ينبغي أن تخوض معهم في التفصيل، بل نقتصر على أن نقول لهم: كل ماذا عرفتموه من مذهبكم: من صدق الإمام وعصمه وبطلان الرأى ووجوب التعليم - بما عرفتموه؟ ودعوى الضرورة غير ممكنة فيقي نظر والسمع. وصدق السمع أيضاً لا يعرف ضرورة فيقي نظر وهذا لا مخرج عنه.

فإن قال قائل: لا يظن بعاقل يدعى مذهباً ليس ضرورياً ثم ينكر النظر، فلعلهم يعترفون بالنظر، إلا أنهم يقولون: تعلم طريق النظر واجب، فإن الإنسان لا يستقل

(١) السوفسقائية أو السفسقائية قالوا بإنكار الحسابات والبدويات.

بنفسه فى النظريات ، فإن أنكرتم ذلك فقد أنكرتم العقول بديهية ، إذ لم يترشح المدرسون والمعلمون إلا للتعليم ، فلم تصدوا مع الاستغناء عنهم؟ وإن اعترفتم بذلك فقد اعترفتم بوجوب المعلم ، وأن العقول ليس فى مجرد لها غنية فبفى أنكم جوزتم التعلم من كل أحد ، وهم أوجبوا التعلم من معصوم ، لأن مذاهب المعلمين مختلفة ومتعارضة ولا ترجح للبعض على البعض .

قلنا: وهذا السؤال أيضاً فاسد ، فإننا لا ننكر الحاجة إلى التعلم ، بل العلوم منقسمة إلى ثلاثة أقسام: قسم لا يمكن تحصيله إلا بالسماع والتعلم كالإخبار عما مضى من الواقع ومعجزات الأنبياء وما يقع في القيامة وأحوال الجنة والنار . فهذا لا يعرف إلا بالسماع من النبي المعصوم ، أو بالخبر المتوارد عنه ، فإن سمع بقول الآحاد حصل به علمٌ ظنى لا يقيني .

هذا قسم ، والقسم الآخر من العلوم النظرية العقلية فليس فى الفطرة ما يرشد إلى الأدلة فيه ، بل لا بد فيه من التعلم لا ليقلد المعلم فيه ، بل لينبهه المعلم على طريقه ، ثم يرجع العاقل فيه إلى نفسه فيدركه بنظره . وعند هذا فليكن المعلم من كان ولو أفسق الخلق وأكذبهم ، فإننا لستنا نقلده بل نتبه بتبيهه فلا تحتاج فيه إلى معصوم ، وهى كالعلوم الحسابية والهندسية لا تعلم بالفطرة وتحتاج إلى المعلم ، ونستغني عن معلم معصوم بل يتعلم طريق البرهان ويساوى المتعلّم المعلم بعد النظر في العقليات عندنا فالحسابيات عندهم ، وكم من شخص يغلط في الحسابيات ، ثم يتبعه بالأخره بعد زمان؟ وذلك لا يشكك في الأدلة والبراهين الحسابية ولا يتحمل الافتقار فيها إلى معلم معصوم .

القسم الثالث: العلوم الشرعية الفقهية ، وهو معرفة الحال والحرام والواجب والندب ، وأصل هذا العلم السمع من صاحب الشرع ، والسماع منه يورث العلم ، إلا أن هذا لا يمكن تحصيل العلم القطعى فيه على الإطلاق فى حق كل شخص وفي كل واقعة ، بل لابد من الاكتفاء بالظن فيه ضرورة فى طريقين: أحدهما فى

المستمعين ، فإن الخلق فى عصر النبي ﷺ انقسموا إلى من شاهد فسمع وتحقق وعرف ، إلى من غاب فسمع من المبلغين وأحاديث الأمراء والولاة فاستفادوا ظناً من قوله الأحاديث ، ولكن وجب عليهم العمل بالظن للضرورة . فإن النبي ﷺ عجز عن إسماع كل واحد بنفسه من غير واسطة ، ولم يشترط أن تتواءر عنه كل كلمة فى كل واقعة لتعذرها ، والعلم يحصل بأحد هذين المسلكين ، وهو متunder قطعاً .

(والطرف الثاني) فى نفس الصورة الفقهية والحوادث الواقعية ، إذن ما من واقعة إلا وفيها تكليف ، والواقع لا حصر لها ، بل هي فى الإمكان غير متناهية . والنصوص لا تفرض إلا محصورة متناهية ، ولا يحيط قط ما يتناولها بما لا يتناولها . ولغاية صاحب الشرع مثلاً أن ينص على حكم كل صورة اشتمل عليها تصنيف المصنفين فى الفقه إلى عصرنا هذا . ولو فعل ذلك واستوفاه كانت الواقع الممكنة الخارجة عن التصانيف أكثر من المسطورات فيها ، بل لا نسبة لها إليها؛ فإن المسطورات محصورة ، والممكنتات لا حصر لها . فكيف يستوفى ما لا يتناولها بالنص ! فالضرورة لا بد من تحكيم الظن فى التعليق بصيغ العمومات ، وإن كان يحتمل أنها أطلقت لإرادة الشخص ، إذ عليها أكثر العمومات . ولذلك لما بعث رسول الله ﷺ معاذًا^(١) إلى اليمن وقال له : بم تحكم؟ فقال: بكتاب الله . قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله . قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي . فقال ﷺ: الحمد لله الذى وفق رسوله لمنا يرضاه رسوله؛ فإنما رخص له فى اجتهد الرأى لضرورة العجز عن استيعاب النصوص للواقع .

هذا بيان هذا القسم ، ولا حاجة فيه إلى إمام معصوم ، بل لا يعني الإمام المعصوم شيئاً ، فإنه لا يزيد على صاحب الشرع؛ وهو لم يعن فى كلا الطرفين ، فلا قدرة على استيعاب الصور بالنصوص ، ولا قدرة على مشافهة جميع الخلق ولا على تكليفهم اشتراط التواتر فى كل ما ينقل عنه عليه السلام . فليت شعرى!

(١) معاذ بن جبل - رضى الله عنه - عندما أرسله رسول الله ﷺ إلى اليمن .

معلمهم المعصوم ماذا يغنى في هذين الطرفين؟! أتعرف كافة الخلق نصوص أقاويله، وهم في أقصى الشرق والغرب، يقول أحد هؤلاء الدعاة ولا عصمة لهم حتى يوثق بهم، أو يشترط التواتر عنه في كل كلمة وهو في نفسه محتجب لا يلقاء إلا الأحاداد والشواذ؟ - هذا لو سلم أنه مطلع على الحق بالوحى في كل واقعة كاما كان صاحب الشرع. فكيف، والحال كما نعرفه ويعرفه خواص أشياعه المحدثين به في بلدءه وولاته!

فقد انكشف بهذا الكلام أنهم يلبسون ويقولون: إن قلتم لا حاجة إلى التعليم فقد أنكرتم العادات؛ وإن اعترفتم فقد وافقتمونا على إثبات التعليم. فإذا حذرون التعليم لفظاً مجملأ مسلماً ثم يفصلونه بأن فيه اعترافاً بوجوب التعلم من المعصوم، فقد فهمت أي علم يستغني فيه عن المعلم، وأي علم يحتاج فيه إليه. وإذا احتجت فيما الذي يستفاد من المعلم طريقه ولا يقلد في نفسه فيستغنى عن عصمه؟ وما الذي يقلد في نفسه فيحتاج فيه إلى عصمه؟ وأن ذلك المعصوم هو الذي كذلك وأن ما يؤخذ منه كيف ينقسم إلى ما يعلم تحقيقاً، وإلى ما يظن؛ وأن كافة الخلق كيف يضطرون إلى القناعة بالظن في صدق مبلغ الخبر عن صاحب الشرع وفي الحق غير المنصوص إلى النصوص. وإذا أيفنت هذه القاعدة استوليت على كشف تليسياتهم كلها، فإن عادتهم أبداً إطلاق مقدمات مهملة بروايتها التالية الفاسدة، كقولهم: إنكم إذا اعترفتم بالحاجة إلى التعليم فقد اعترفتم بمذهبنا؛ فقول اعترافنا بالتعلم في النظريات كاعترافكم به في الحسابيات.

هذا منهج **الكلام الجملى** عليهم.

المنهج الثانى فى الرد عليهم تفصيلاً

وسبيلنا أن نتكلم على كل مقدمة من مقدماتهم الشمانى التينظمها فنقول: (المقدمة الأولى) وهي قولكم إن كل شيء يتكلم فيه بنفي وإثبات ففيه حق وباطل، والحق واحد، والباطل ما يقابله. وهذه مقدمة صادقة لا نعتقد نزاعاً فيها،

ولكن لا يصح منكم استعمالها، فإننا نقول: من الناس من أنكر حقائق الأشياء، وزعم أنه لا حق ولا باطل، وأن الأشياء تابعة للإعتقادات، فما يعتقد فيه الوجود فهو موجود في حق ذلك المعتقد، وما يعتقد فيه العدم فهو معذوم في حق المعتقد، وهذه مقالة فرقه من فرق السوفسطائية، وربما يقولون: الأشياء لا حقيقة لها، فنقول: هل هذه المقدمة مقدمة يقطعون بها، وأنتم ترونها في المنام ولا حقيقة لها، فماذا أمنتكم الغلط فيها؟ وكم رأيتم أنفسكم في المنام قاطعين بأمر لا حقيقة له! وما الذي أمنكم منإصابة خصومكم وخطئكم؟ ولا نزال نوردهم على يوردونه على أهل النظر للتشكيك فيه فلا يجدون فصلاً، فإن زعموا أنا نعرف ضرورة خطأ من يخالفنا من السوفسطائية ونعلم ضرورة صدق هذه المقدمة، قيل لهم: فيهم تنكرون على أهل النظر إذا دعوا ذلك في مذهبهم وفي تفریقهم بين ما غالطوا فيه وبين ما لم يغالطوا فيه، وفرقهم بين أنفسهم ومخالففهم؟ فإن زعموا أن ذلك يفتقر فيه إلى تأمل، وما نحن فيه بديهي - فنقول: والحسابيات يحتاج فيها إلى أدق تأمل، فإن غلط في مسألة عرفتموها من الحساب رجل قصر نظره أو ضعف ذكاؤه، فهل يشككم ذلك في أن العلوم الحسابية صادقة؟ فإن قلتم: لا! قيل: فهكذا حال النظار المحققين إذا خالفهم المخالفون، وهذا ينبغي أن يكون عليهم في كل مقام، لأن ترجحهم الأكثر باختلاف النظار، وأن ذلك ينبغي أن يسقط الأمان، وخلافنا لهم لم يسقط أمانهم عن مقدماتهم التي نظموها ثم طمعوا مع ذلك أن يسقط أماننا عن النظريات بخلاف المخالف فيها، وهذا من الطمع البارد والظن الركيك الذي لا ينخدع بمثله عاقل.

أما «المقدمة الثانية» وهي قولهم: إذا ثبتت في كل واقعة حق وباطل فلا بد من معرفة الحق فيه.

فهذه مقدمة كاذبة، إذ تسلموها جملة وفيها تفصيل. وهذه عادتهم في التلبيس، فلا يغفلن عنها المحصل، فنقول: قول القائل: الحق لابد من معرفته كقول

السائل : المسألة لابد من معرفتها، أو المسائل لابد من معرفتها. فيقال هذا خطأ، بل المسألة اسم جنس يتناول ما لابد من معرفته، وما عن معرفته بد، فلا بد من تفصيل. وكذلك الحق، بنا غنية عن معرفته في أكثر الأمور فإن جملة التواريخ والأخبار التي كانت وستكون إلى منقرض العالم أو هي كائنة واقعة اليوم في العالم يتكلم فيها بنص وإنيات، والحق واحد، ولا حاجة بنا إلى معرفته، وهذا كقول القائل : ملك الروم الآن قائم، أم لا؟ والحق أحدهما لا محالة. وما تحت قدمي من الأرض بعد مجاوزة خمسة أذرع حجر أو تراب؟ وفيه دود، أم لا؟ والحق أحدهما لا محالة. ومقدار كررة الشمس أو زحل ومسافتهما مائة فرسخ، أم لا؟ والحق أحدهما . وهكذا مساحات الجبال والبلاد وعدد الحيوانات في البر والبحر وعدد الرمل، وهذه كلها فيها حق وباطل. ولا حاجة إلى معرفتها، بل العلوم المشهورة من النحو والشعر والطب والفلسفة والكلام وغيرها فمنها حق وباطل، ولا حاجة بنا إلى أكثر ما قيل فيها، بل الذي نسلم أنه لابد من معرفته مسألتان: وجود الصانع تعالى ، وصدق الرسول ﷺ وهذا لابد منه ثم إذا أثبتت صدق الرسول فالباقي يتعلق به تقليداً أو علمًا بخبر المتوارد، أو ظناً بخبر الواحد، وذلك من العلوم كاف في الدنيا والآخرة، وما عداه مستغنى عنه.

أما وجود الصانع وصدق **الرسول** فطريق معرفته النظر في الخلق حتى يستدل به على الخالق، وفي المعجزة حتى يستدل بها على صدق الرسول، وهذا لا حاجة فيهما إلى معلم معصوم ، فإن الناس فيه قسمان: قسم اعتقدوا بذلك تقليداً وسماعاً من أبويهم ، وصمموا عليه العقد قاطعين به وناظرين بقولهم: لا إله إلا الله ، محمد رسول الله **ﷺ** من غير بحث عن الطرق البرهانية و هوؤلاء هم المسلمين حقاً، وذلك الاعتقاد يكفيهم ، وليس عليهم طلب طرق البراهين ، وعرفنا ذلك قطعاً من صاحب الشرع ، فإنه كان يقصده أجيال العرب وأغمار أهل السواد^(١) ، وبالجملة طائفة لو

قطعوا آرآبا^(٢) لم يدركوا شيئاً من البراهين العقلية ، بل لا يبين تميزهم عن البهائم إلا بالنطق ، وكان يعرض عليهم كلمة الشهادتين ، ثم يحكم لهم بالإيمان ويقنع منهم به ، وأمرهم بالعبادات ، فعلم قطعاً أن الاعتقاد المقصوم كاف وإن لم يكن عن برهان ، بل كان عن تقليد ، وربما كان يقدم إليه الأعرابي فيحلفه أنه رسول الله وأنه صادق فيما يقول ، فيحلف له ويصدقه ، فيحكم بإسلامه . فهوؤاء ، أعني المقلدين ، يستغرن عن الإمام المعصوم .

(القسم الثاني) من اضطراب عليه تقليده إما بتفكير وإما بتشكيك غيره إيه أو بتأمله بأن الخطأ جائز على آرائه ، فهذا لا ينجيه إلا البرهان القاطع الدال على وجود الصانع ، وهو النظر في الصنع ، وعلى صدق الرسول وهو النظر في المعجزة ، وليت شعرى ماذا يغنى عنهم إمامهم المعصوم ! أياقول له : اعتقد أن للعالم صانعاً وأن محمداً **ﷺ** صادق تقليداً من غير دليل فلواني الإمام المعصوم ؛ أو يذكر له الدليل فينبهه على وجه دلالته؟ فإن كان سومه^(٣) التقليد فمن أى وجه يصدقه ، بل من أين يعرف عصمه وهو ليس يعرف عصمة صاحبه الذي يزعم أنه خلقته بعد درجات كبيرة؟ وإن ذكر الدليل افتقر المسترشد إلى أن ينظر في الدليل ويتأمل في ترتيبه ووجه دلالته ، أم لا . فإن لم يتأمل فكيف يدرك دون النظر والتأمل ، وهذه العلوم ليست ضرورية؟ وإن تأمل وأدرك نتاج المقدمات الضرورية المنتجة المطلوبة بتأمله وخرج به عن حد التقليد له فما الفرق بين أن يكون المنبه له على وجه الدلالة ونظم المقدمات هو هذا المشار إليه المعصوم ، أو داعية أو عالم آخر من علماء الزمان ، فإن كل واحد ليس يدعوه إلى تقليده ، وإنما يقوده إلى مقتضى الدليل ، ولا يدرك مقتضى الدليل إلا بالتأمل . فإذا تأمل وأدرك لم يكن مقلداً لمعلمه ، بل كان كمتعلم للأدلة الحسافية . ولا فرق في ذلك بين أفسق الخلق وبين أورعهم ، كمعلم الحساب فلا يحتاج فيه إلى الورع فضلاً عن العصمة لأنه

(١) آرآب: جمع مفرده إرب بكسر الهمزة ، ومعنى: المضوا.

(٢) سومه: مذهب وطريقه.

(٣) أهل السواد: الفلاحون والمزارعون.

ليس مقلداً، وإنما الدليل هو المتبوع، فإذاً لا يعدو الخلق هذين القسمين: فال الأول مستغن عن المعصوم، والثاني لا يغنى عنه المعصوم شيئاً. فقد بطلت مقدمتان: إدحهما أن كل حق فلابد من معرفته، والأخرى أنه لا يعرف الحق إلا من معصوم. فإن قيل: لا تكفى معرفة الله تعالى ورسوله، بل لابد من معرفة صفات الله ومعرفته الأحكام الشرعية. قلنا: أما صفات الله تعالى فقسمان: قسم لا يمكن معرفة صدق الرسول وبعثته إلا بعد معرفته، كونه عالمًا وقدرًا على الإرسال؛ فهذا يعرف عندنا بالأدلة العقلية كما ذكرناه؛ والمعصوم لا يغنى، لأن المعتقد له تقليداً أو سمعاً من أبويه مستغن عن المعلم كما سبق، والمتردد فيه ماذا يغنى عنه المعصوم! أفيقول له: قلدنى في أنه تعالى قادر عالم، فيقول له: كيف أفلدك ولم تسمح نفسى بتقليد محمد بن عبد الله عليهما السلام وهو صاحب المعجزة؟ وإن ذكر له وجه الدليل أعاد القول فيه إلى ما مضى في أصل وجود الصانع وصدق الرسول من غير فرق.

وأما الأحكام الشرعية فلا بد لكل واحد من معرفة ما يحتاج إليه في واجباته، وهي قسمان:

(القسم الأول) ما يمكن معرفته قطعاً وهو الذي اشتمل عليه نص القرآن وتواتر عنه الخبر من صاحب الشع: كعدد ركعات الصلوات الخمس، ومقادير النصب في الزكوات، وقوانين العبادات وأركان الحج، أو ما أجمعـت عليه الأمة، فهذا القسم لا حاجة فيه إلى إمام معصوم أصلاً.

(القسم الثاني) ما لا يمكن معرفته قطعاً، بل يتطرق الظن إليه وهو إنما نص يتطرق الظن إلى نقله من حيث ينقله الأحاداد فيجب التصديق به ظناً، كما كان يجب على الخلق في زمان رسول الله عليهما السلام في سائر الأقطار؛ وإنما صورة لا نص فيها فيحتاج إلى تشبيهها بالنصوص عليه وتقريبيها منه بالاجتهاد؛ وهو الذي قال معاذ فيه: «أجتهد رأى»؛ وكون هذا مظنوـا ضروريـا في الطرفين جميعـا إذ لا يمكن شرط التواتر في الكل، ولا يمكن استيعاب جميع الصور بالنص فلا يغنى المعصوم في هذا شيئاً،

فإنه لا يقدر على أن يجعل ما نقله الواحد متواتراً، بل ولو تيقنه لم يقدر على مشافهـة كافة الخلق به، ولا تكليفـهم السـماع عنـه توـاترـاً، فـيـقـلـدـ أـشـيـاءـ دـعـةـ الـمـعـصـومـ وـهـمـ غـيـرـ مـعـصـومـينـ، بلـ يـجـوزـ عـلـيـهـمـ الـخـطـأـ وـالـكـذـبـ، فـنـحـنـ نـقـلـدـ عـلـمـاءـ الشـرـعـ، وـهـمـ دـعـةـ مـحـمـدـ بـيـنـهـ الـمـؤـيدـ بـالـمـعـجزـاتـ الـبـاهـرـةـ، فـأـيـ حاجـةـ إـلـىـ الـمـعـصـومـ فـيـهـ! وـأـمـاـ الصـورـةـ الـتـيـ لـيـسـ مـنـ مـنـصـوصـةـ فـيـجـهـدـ فـيـهـ الرـأـيـ، إـذـ الـمـعـصـومـ لـيـغـنـىـ عـنـهـ شـيـئـاـ، فـإـنـهـ بـيـنـ أـنـ يـعـتـرـفـ بـأـنـ أـيـضـاـ ظـانـ وـالـخـطـأـ جـائـزـ فـيـ كـلـ ذـيـ ظـنـ؛ وـلـاـ يـخـتـلـفـ ذـلـكـ بـالـأـشـخاصـ . فـمـاـ الـذـيـ يـمـيزـ ظـنـهـ مـنـ ظـنـ غـيـرـهـ وـهـوـ مـجـوزـ لـلـخـطـأـ عـلـىـ نـفـسـهـ؟! وـإـنـ اـدـعـىـ الـمـعـرـفـةـ فـيـهـ: أـيـدـعـيـهـاـ عـنـ وـحـىـ، أـوـ عـنـ سـمـاعـ نـصـ فـيـهـ، أـوـ عـنـ دـلـيـلـ عـقـلـىـ؟ فـإـنـ اـدـعـىـ توـاتـرـ الـوـحـىـ إـلـيـهـ فـيـ كـلـ وـاقـعـةـ، فـإـذـاـ هـوـ مـدـعـ لـلـنـبـوـةـ فـيـفـتـرـ إـلـىـ مـعـجـزةـ، كـيـفـ وـلـاـ يـتـصـورـ تـقـدـيرـ الـمـعـجـزةـ إـذـ بـاـنـ لـنـاـ أـنـ مـحـمـدـ بـيـنـهـ خـاتـمـ الـأـنـبـيـاءـ. فـإـنـ جـوـزـنـاـ الـكـذـبـ عـلـىـ مـحـمـدـ فـيـ قـوـلـهـ: «أـنـ خـاتـمـ الـأـنـبـيـاءـ»ـ مـعـ إـقـامـ الـمـعـجـزةـ، فـكـيـفـ تـأـمـنـ كـذـبـ هـذـاـ الـمـعـصـومـ وـإـنـ أـقـامـ الـمـعـجـزةـ؟! وـإـنـ اـدـعـىـ مـعـرـفـةـ فـيـهـ عنـ نـصـ بلـغـهـ فـكـيـفـ لـاـ يـسـتـحـىـ مـنـ دـعـوىـ نـصـ صـاحـبـ الشـرـعـ عـلـىـ وـقـائـعـ لـاـ يـتـصـورـ حـصـرـهـاـ وـعـدـهـاـ، بلـ لـوـ عـمـرـ الـإـنـسـانـ عـمـرـ نـوـحـ وـلـمـ يـشـتـغلـ إـلـاـ بـعـدـ الصـورـ وـالـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ لـمـ يـسـتـوـعـبـ عـشـرـ عـشـرـهـاـ. فـقـىـ أـيـ عـمـرـ اـسـتـوـعـبـ الرـسـوـلـ بـيـنـهـ جـمـيعـ الصـورـ بـالـنـصـ! فـإـنـ اـدـعـىـ الـمـعـرـفـةـ بـدـلـيـلـ عـقـلـىـ، فـمـاـ أـجـهـلـهـ بـالـفـقـهـيـاتـ وـالـعـقـلـيـاتـ جـمـيعـاـ، إـذـ الـشـرـعـيـاتـ أـمـورـ وـضـعـيـةـ اـصـطـلـاحـيـةـ تـخـتـلـفـ بـأـوـضـاعـ الـأـنـبـيـاءـ وـالـأـعـصـارـ وـالـأـمـمـ كـمـاـ نـرـىـ الشـرـائـعـ مـخـتـلـفـةـ، فـكـيـفـ تـجـوزـ فـيـهـ الـأـدـلـةـ الـعـقـلـيـةـ الـقـاطـعـةـ؟! وـإـنـ اـدـعـاـهـاـ عـنـ دـلـيـلـ عـقـلـىـ مـفـيدـ لـلـنـظـرـ فـالـفـقـهـاءـ كـلـهـ لـهـمـ هـذـهـ الرـتـبـةـ!

فاستبان أن ما ذكره تليسي بعيد عن التحقيق وأن العامي المنخدع به في غاية الحمق لأنهم يلبسون على العوام بأن يتبعوا الظن، وإن الظن لا يغنى عن الحق شيئاً، والفقهيـاتـ لـابـدـ فـيـهاـ مـنـ اـتـيـاعـ الـظـنـ فـهـوـ ضـرـورـيـ، كـمـاـ فـيـ التـجـارـاتـ وـالـسـيـاسـاتـ وـفـصـلـ الـخـصـومـاتـ لـلـمـصـالـحـ، فـإـنـ كـلـ الـأـمـورـ الـمـصـلـحـيـةـ تـبـنىـ عـلـىـ الـظـنـ، وـالـمـعـصـومـ كـيـفـ يـغـنـىـ عـنـ هـذـاـ الـظـنـ، وـصـاحـبـ الشـرـعـيـةـ لـمـ يـغـنـ عـنـهـ وـلـمـ

يقدر عليه، بل أذن في الاجتهاد وفي الاعتماد على قول أحد الرواة عنه، وفي التمسك بعمومات الأفاظ، وكل ذلك ظن عمل به في عصره مع وجوده، فكيف يستقبح ذلك بعد وفاته!

فإن قيل: فإذا اختلف المجتهدون لاختلاف مسالك الظنوں فماذا ترون؟ إن قلتم: «كل مجتهد مصيبة». - تناقض كلامكم، فإن خصوصكم مهما أصابوا في اعتقادهم يقولون إنكم أخطئتم؛ أفلستم مصيبين إذاً، فكيف وفي الفرق من يستبيح سفك دمائكم؟ فإن كانوا مصيبين أيضاً فتحن في سفك دمائكم ونهب أموالكم مصيبون؟ فلم تنكرن علينا؟ وإن قلتم: إن المصيبة واحد، فبم نميز المصيبة من المخطىء؟ وكيف تتخلص من خطر الخطأ والظن؟ - قلنا: فيه رأيان.

فإن قلنا: كل مجتهد مصيبة لم تتناقض، إذ تزيد به أنه مصيبة حكم الله في حق نفسه ومقلديه، إذ حكم الله عليه أن يتبع غالب ظنه في كل واقعة، وقد اتبع؛ وهذا حكم الله على خصمه؛ وقولهم: إنه مصيبة إذاً في سفك الدم، فهو كلام جاهل بالفقهيّات، فإن ما افترق فيه الفرق مما يرى فيه سفك الدماء مسائل قطعية عقلية، المصيبة فيها واحد؛ والمسائل الظنية الفقهية المختلف فيها بين الشافعى وأبى حنيفة ومالك لا تفضى إلى التقاتل وسفك الدماء، بل كل فريق يعتقد احترام الفريق الآخر حتى يحكم بأنه لا ينقض حكمه إذا قضى به، وأنه يجب على المخالف الاتباع. نعم! اختلفوا في أنه: هل يطلق اسم الخطأ على الفرقة الأخرى في غير إنكار واعتراض أم لا؟ وقولهم: إن خصمك يقول: أنت مخطىء، فإن كان هو مصيبة فإذاً أنت مخطىء. - قلنا: إن قال خصمي: أنت مخطىء، أي أطعن خطأك فهو صادق؛ وأنا أيضاً صادق في قوله: إني مصيبة، ولا تناقض. وإن قال: أقطع بأنك مخطىء، فليس مصيبة في هذا القول، بل بطلان قول من يقطع بالخطأ في المجتهدات ليس مظنونا، بل هو مقطوع به في جملة المسائل القطعية الأصولية، فالقول: «إن المصيبة من المجتهدين كلاهما أو أحدهما» مسألة أصولية قطعية لا ظنية، وقد التبسّت عليهم الأصوليات بالفقهيّات الظنية، ومهمماً كشف الغطاء لم

يتناقض الكلام، فإن قيل: فإذا رأيتم كل واحد مصيبةً فليجز للمجتهد أن يأخذ بقول خصمه ويحمل به لأنه مصيبة، ول ليجز للمفتقد أن يتبع من شاء من الأئمة المجتهدين. قلنا: أما اتباع المجتهد لغيره فخطأ؛ فإن حكم الله عليه أن يتبع ظن نفسه، وهذا مقطوع به، فإذا اتبع ظن غيره فقد أخطأ في مسألة قطعية أصولية، وعرف ذلك بالإجماع القاطع، وأما خبر المقلدين الأئمة فقد قال به القائلون، ولكن المختار عندنا أنه يجب أن يقلد من يعتقد أنه أفضل القوم وأعرفهم. ومستند اعتقاده إما تقليد سمعى من الآباء، وإما بحث عامى عن أحواله، وإما تسامع عن السنة الفقهاء، وبالجملة يحصل له ظن غالب من هذه المستندات، فعليه اتباع ظن نفسه، كما على المجتهد اتباع ظن نفسه. وهذا ليس بكلى في الشرع لأن الشرع يشتمل على مصلحة جزئية في كل مسألة، وعلى مصلحة كلية في الجملة. أما الجزئية فما يعرف عنها دليل كل حكم وحكمته، أما المصلحة الكلية فهي أن يكون كل مكلف تحت قانون معين من تكاليف الشرع في جميع حركاته وأقواله واعتقادات، فلا يكون كالبهيمة المسببة تعمل بهواها، حتى يرتابن بلجام التقوى وتأديب الشرع وتقسيمه إلى ما يطلقه وإلى ما يحجر عليه فيه، فيقدم حيث يطلق الشرع ويمتنع حيث يمنع، ولا يتخذ إليه هواه ويتبع فيه منه. ومهما خبرنا المقلدين في مذاهب الأئمة ليستمد منها أطيافها عنده اضطراب القائلون في حقه فلا يبقى له مرجع إلا شهوته في الاختيار، وهو منافق للغرض الكلى؛ فرأينا أن نحصره في قالب وأن نضبّطه بضوابط وهو رأى شخص واحد لهذا المعنى.

ولهذا اختلفت قوain الأئباء في الأعصار بالإضافة إلى التفصيل، ولم تختلف في أصل التكليف ودعوة الخلق عن اتباع الهوى إلى طاعة قانون الشرع، فهذا ما نراه مختاراً في حق أحد المقلدين. هذا أحد الرأيين وهو أن كل مجتهد مصيبة. ومن رأى أن المصيبة واحد، فلا تناقض أيضاً في كلامه. وقوله: بم يأمن من إمكان الخطأ؟ - قلنا: أولاً تعارضهم. فمن كان مسكنه بعيداً عن رسول الله ﷺ وكان يعول على قول الواحد، وكذلك من مسكنه بعيد عن معصومكم بينه وبينه البحار

ويبلغه رتبة العلماء، ومصلحته تختلف بكثرة التكرار وقلته، ورفعه صوته فيه وخفضه. فإن أخطأ في الاقتصار على التكرار لدرس واحد مرتين، وكانت الثلاث أكثر تأثيراً في نفسه في علم الله تعالى، أو أخطأ في الثلاث وكان الاقتصار على الاثنين أكثر تأثيراً في صيانته عن التبرم المبلد، أو أخطأ في خفض الصوت وكان الجهر أوفق لطبعه وللتأثير في تنبية نفسه، أو كان الخفيف أدعى له إلى التأمل في كنه معناه، لم يكن الخطأ في شيءٍ من ذلك في ليلة أو ليالٍ مؤيساً عن رتبة الإمامة ونبيل فقه النفس، وهو في جميع ما يخمن ويرتب في مقدار التكرار من حيث الكمية والكيفية والوقت مجتهد فيه وظان وسالك إلى طريق الفوز بمقصوده ما دام مواطباً على الأصل.

وإن كان قد تيقن له الخطأ أحياناً في التفاصيل وإنما الخطأ في التغليظ والاعتراض والاغترار بالفطنة الفطرية ظناً بأن فيها غنية عن الاجتهاد، كما ظن فريق من الباطنية أن نقوسهم زكيّة مرضاة مستغنّية عن الرياحات بالعبادات الشرعية فأهملوها وتعرضوا سببها للعقاب الأليم في دار الآخرة.

فليعتقد المسترشد أن إفشاء المجاهدات الشرعية إلى المقامات المحمودة السنّية في دار الآخرة كإفشاء الاجتهاد. في ضبط العلوم والمواطبة عليها إلى مقام الأئمة وعند هذا نستحضر ما عظم الباطنية الأمر فيه من خطر الخطأ على المجتهدين في الجهر بالبسملة وتنبيه الإقامة وأمثالها، فالتفاوت فيه بعد المواطبة على الأصول المشهورة كالتفاوت في الجهر بالتكرار أو الخفيف به من غير فرق وكيف. وقد نبه الشّرع على تمهيد عذر المخطيء فيه كما تواتر ذلك من صاحب الشّرع. هذا تمام الكلام على المقدمة الثانية.

وأما (المقدمة الثالثة) وهي قولهم: إذا ثبت وجوب معرفة الحق فلا يخلو إما أن يعرفه الإنسان من نفسه، أو من غيره. وهذه مقدمة صادقة لا نزاع فيها. نعم! المجادلة عليها بما يفهم الباطنية ويمتنعهم من استعمالها كما ذكرنا في المقدمة الأولى، وهي جارية في كل مقدمة صادقة.

الحاجزة والمهام المهلكة، بم يأمن الخطأ على المبلغ وهو غير المعصوم؟ فسيقولون: يحكم بالظن، وليس عليه أكثر من ذلك. فهذا جوابنا.

فإن قلتم: إن له طريراً إلى الخلاص من الظن، وهو أن يقصد النبي ﷺ فإن التوجّه إليه من الممكنات، فكذا يقصد للإمام المعصوم في كل زمان؛ قلنا: وهل يجب قصد ذلك مهما جوز الخطأ؟ فإن قلتم: لا، فإني فائدة في إمكانه وقد جاز له اقتحام متن الخطأ فيما جوز فيه الخطأ؟ فإذا جاز ذلك فلا يأس بفوائد الامكان. كيف ولا يقدر كل زمان^(١) مدبر لا مال له على أن يقطع ألف فرسخ ليسأل عن مسألة فقهية واقعة، كيف ولو قطعها، فكيف يزول ظنه بإمامكم المعصوم وإن شافهه به إذ لا معجزة له على صدقه؟ فبأي وجه يشق بقوله؟ وكيف يزول ظنه به؟ ثم يقول: لا خلاص له عن احتمال الخطأ، ولكن لا ضرر عليه، وغاية ما في هذا الباب أن يكون في درك الصواب مزية فضيلة، والإنسان -في جميع مصالحة الدينوية: من التجارة وال الحرب مع العدو والزراعة- يقول على ظنونه فلا يقدر على الخلاص من إمكان الخطأ فيه، ولا ضرر عليه، بل لو أخطأ صريحاً في مسألة شرعية فليس عليه ضرر، بل الخطأ في تفاصيل الفقهيات معفو عنه شرعاً بقوله ﷺ: «من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد»^(٢). فما هو لوا من خطر الخطأ مستحق في نفسه عند المحصلين من أهل الدين، وإنما يعظم به الأمر على العامة الغافلين عن أسرار الشرع، فليس الخطأ في الفقهيات من المهلكات في الآخرة، بل ليس ارتكاب كبيرة موجباً لتخليد العقاب ولا للزومه على وجه لا يقبل العفو، أما المجتهدين فلا مأثم على من يخطئ فيها، والحنفي يقول: يصلى المسافر ركعتين؛ والشافعى يقول: يصلى أربعاء، وكيفما فعل فالتفاوت قريب؛ ولو قدر فيه خطأ فهو معفو عنه. فإنما العبادات مجاهدات ورياضات تكسب النفوس صفاء وتبليغ في الآخرة مقاماً محموداً، كما أن تكرار المنفعة لما يتعلمه يجعله فقيه النفس

(١) زمان؛ الزمان (المبني). (الطاعن في السن).

(٢) متفقٌ عليه.

وأما (المقدمة الرابعة) وهى قولهم: إذا بطلت معالجته فى نفسه بطريق النظر ثبت وجوب التعلم من غيره، فهذه صادقة على تقدير بطلان النظر وتسليم معرفة الحق، ولكننا لا نسلم بطلان النظر، كما سبق وكما سذكر في إفساد شبههم المزخرفة لإبطال النظر، ولا نسلم وجوب معرفة الحق، لأن من جملته ما بنا متداولة عنه، والمحاج إلى معرفة الصانع وصدق الرسول، والناس قد اعتقدوها سمعاً وتقليداً لأبويهم، وفي ذلك ما يغنىهم فلا حاجة بهم إلى استئناف تعلم من معلم معصوم، فإن قنعوا بالتعليم من الآبوبين فتحن نسلم حاجة الصبيان في مبدأ الشيء إلى ذلك ولا ننكره. ولا مستروح لهم في هذا التسليم.

ومن هذه المقدمة قولهم: إذا ثبتت الحاجة إلى المعلم فليكن المعلم معصوماً، وهذا متنازع فيه، فإن المعلم إن كان يعلم ويدرك معه الدليل العقلى وينبه على وجه الدلالة ليتأمل المتعلم فيه بمبلغ عقله ويجوز له الثقة بمقتضى عقله بعد تنبئه بالمعلم، فليكن المعلم ولو أفسق الخلقة فلم يحتاج إلى عصمته؟ وليس يتلقف المتعلم منه تقليداً ما يتلقفه، بل هو كالحساب لابد من معرفة الحق فيه لمصالح المعاملات، ولا يعرف الإنسان من نفسه ويفتقر إلى معلم ولا يحتاج إلى عصمته لأنه ليس علمًا تقليدياً، بل هو برهانى، وإن زعمتم أن المتعلم ليس يتعلم بالبرهان والدليل لأن ذلك يدركه بنظر عقله، ولا ثقة بعقله مع ضعف عقول الخلق وتفاوتها فلذلك يحتاج إلى معصوم؛ فهذا الآن حماقة، لأن إما يعرف عصمته ضرورة أو تقليداً، ولا سبيل إلى دعوى شيء منه، فلا بد أن يعرفه نظراً، إذ لا شخص في العالم يعرف عصمته ضرورة أو يوثق بقوله مهما قال أنا معصوم، وإذا لم يعرف عصمته كيف يقلده! وإذا لم يثق بنظره كيف يعرف عصمته؟ فإن كان الأمر كما ذكرتموه فقد وقع الناس عن تعلم الحق وصار ذلك من المستحبيلات فإذا قالوا: لابد من تعلم الحق لا بطريق النظر، كان كمن يقول: لابد من الجمع بين البياض والسوداء، لأن إن تعلم من غيره بتأمل دليل المسألة التي يتعلمهها كان ناظراً مقتحماً خطأ الخطأ، وإن قوله لكونه معصوماً كان مدركاً عصمته بالنظر في دليل العصمة.

وإن لم يعتقد العصمة ويعلم من كان فقدر رجع الأمر بالأخرة إلى ما استبعده وهو التعلم من لم تعرف عصمته وفيهم كثرة وأقوالهم متعارضة كما ذكروه، وهذا لا مخلص عنه أبداً الدهر.

وأما (المقدمة الخامسة) وهي قولهم: إن العالم لا يخلو إما أن يستعمل على ذلك المعصوم المضطر إليه، أو يخلو عنه؛ ولا وجه لتقدير خلو العالم عنه فإن ذلك يؤدي إلى تغطية الحق وذلك ظلم لا يليق بالحكمة، فهو أيضاً مقدمة فاسدة، لأننا إن سلمنا سائر المقدمات وسلمنا ضرورة الخلق إلى معلم معصوم فنقول: لا يستحيل خلو العالم عنه، بل عندنا يجوز خلو العالم عن النبي أبداً، بل يجوز لله أن يعبد جميع خلقه وأن يضطرهم إلى النار، فإنه بجميع ذلك متصرف في ملكه بحسب إرادته، ولا معرض على المالك من حيث العقل في تصرفاته، وإنما الظلم وضع الشيء في غير موضعه، والتصرف في غير ما يستحقه المتصرف، وهذا لا يتصور من الله، فعلل العالم حال عنه على معنى أن الله لم يخلقه.

فإن قيل: مهما قدر الله على إرشاد الخلق إلى سبيل النجاة ونيل السعادات ببعثة الرسل ونصب الأئمة ولم يفعل ذلك كان إضراراً بالخلق مع انتفاء المنفعة عن الله تعالى في هذا الإضرار، وهو في غاية القبح المنافق لأوصاف الكمال من حكمته وعدله، ولا يليق بذلك بالصفات الإلهية.

قلنا: هذا الكلام مختلط وغطاء ينخدع به العامي ويستحرقره الغواص في العلوم، وقد انخدع به طوائف من المعتزلة، واستقصاء وجه الرد عليهم في فن الكلام^(١)، وأنا الآن مقتصر على مثال واحد يبين قطعاً أن الله تعالى ليس يلزمه في نعوت كماله أن يرعى مصلحة خلقه، وهو: أنا نفرض ثلاثة من الأطفال مات أحدهم طفلاً، وبلغ أحدهم مسلماً ثم مات، وبلغ الآخر وكفر ثم مات؛ فيجازى الله كل أحد بما يستحقه، فيكون مقىماً للعدل فينزل الذي بلغ وكفر في دركات

(١) فن الكلام: علم الكلام.

لظى^(١) ، والذى بلغ ، وأسلم فى درجات العلا ، والذى مات طفلاً من غير إسلام ومقاساة عبادة بعد البلوغ ، فى درجة دون درجة الذى بلغ وأسلم ، فيقول الذى مات طفلاً : يارب ! لم أخرتني عن أخي المسلم الذى بلغ ومات ، ولا يليق بكرمك إلا العدل ، وقد منعنى من مزايا تلك الرتبة ، ولو أنعمت على بها لانتفعت بها ولم تضرك ، فكيف يليق بالعدل ذلك ؟ فيقول له بزعم من يدعى الحكمة : إنه بلغ وأسلم وتعب وقاى شدائد العبادات ، فكيف يقتضى العدل التسوية بينك وبينه ؟ فيقول الطفل : يا رب ! أنت الذى أحبيبته وأمنتى ؛ وكان ينبغي أن تمد حياتى وتبلغنى إلى رتبة الاستقلال وتوفقنى للإسلام كما وفقته ، فكان التأخير عنه فى الحياة هو الميل عن العدل . فيقول له بزعم من يدعى الحكمة : كانت مصلحتك فى إماتتك فى صباك ، فإنك لو بلغت لكثرت واستوجبتك النار ، فعند ذلك ينادى الكافر الذى مات بعد بلوغه من دركات لظى فيقول : يارب ! قد عرفت مني أنى إذا بلغت كفرت ، فهلا أمنتى فى صبائى فإنى قانع بالدرجة النازلة التى أنزلت فيها الصبي المتشوق إلى درجات العلا ، وعند هذا لا يقى لمن يدعى الحكمة فى التسوية إلا الانقطاع عن الجواب والاجتراء .

وبهذا التفاوت يستبين أن الأمر أجل مما يظنون ، فإن صفات الربوبية لا توزن بموازين الظنون ، وإن الله يفعل ما يشاء ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون ، وبهذا يستبين أنه لا يجب بعث نبى ولا نصب إمام . فقد بطل قولهم إنه لابد أن يشتمل العالم عليه .

وأما (المقدمة السادسة) وهى قولهم : إذا ثبت أن المعموم لابد أن يصرح . فإذا من ذلك : وانتفاء ذلك مما لا يُعرف ضرورةً ولا نظراً، فإن قيل : يُعرف ذلك ضرورةً إذ لو كان لانتشر لأن مثل هذا تتوافق الدواعى على نقله ، قلنا : يتحمل أنه كان ولم ينتشر إلى بلادنا ، مع بُعد المسافة ، لأن المدعى له ليس يتمكن من ذكره إلا

على روحه فيخفى ذلك تقية^(٢) ، وذلك مما اتفقا على جوازه ، وإليه ذهبت الإمامية بأجمعهم ، وزعموا أن الإمام حى قائم موجود ، والعصمة حاصلة له ، ولكنه يتربص تصرم دولة الباطل وانقراض شوكة الأعداء . وإنما هو الآن متخصص بجلباب الخفاء ، حارس نفسه عن الهلاك لصيانة السر عن الإفشاء إلى أن يحضر أوانه وينفرض إمام الباطل وزمانه . فما جواب هؤلاء الباطنية على مذهب الإمامية ؟ وما الذى يمكن احتمال ذلك فإنهم ساعدوهم على جميع مقدماتهم إلا على هذه المقدمة ، وذلك لما شاهدوا من اختلال حال من وسمه هؤلاء بالعصمة وتحققوا من الأسباب المناقضة للورع والصيانة ، فاستحيوا من دعوى العصمة لمن يشاهدون من أحواله نقاصها ، فزعموا أن المعموم مختلف ، وأنما ننتظر ظهوره فى أوانه ، وعند هذا نقول : بم عرفت الباطنية بطلان مذهب الإمامية فى هذه القضية ؟ فإن عرفوها ضرورةً فكيف قام الخلاف فى الضروريات ، وإن عرفوها نظراً فما الذى أوجب صحة نظرهم دون نظر خصومهم وتركية عقولهم دون عقولهم ؟ أيعُرف ذلك بطول اللحى أو بياض الوجوه وهلم جرا إلى عين المسلك الذى نهجوه ؟ وهذا لا محض عنه بحال من الأحوال .

وأما (المقدمة السابعة) وهى قولهم : إذا ثبت أن المعموم لابد أن يصرح . فإذا لم يكن فى العالم إلا متصريح واحد كان هو ذلك المعين لا خصم له ، ولا ثانى له فى الدعوى التى يعتصفها المدعى من وجهين للعصمة ولا متصريح بها فى أقطار العالم سوى شخص واحد؟ فلعل فى أقصى الصين أو فى أطراف المغرب من يدعى شيئاً من ذلك : وانتفاء ذلك مما لا يُعرف ضرورةً ولا نظراً، فإن قيل : يُعرف ذلك ضرورةً إذ لو كان لانتشر لأن مثل هذا تتوافق الدواعى على نقله ، قلنا : يتحمل أنه كان ولم ينتشر إلى بلادنا ، مع بُعد المسافة ، لأن المدعى له ليس يتمكن من ذكره إلا

(١) التقية : إضمار عداوة الحاكم الطاغية فى النفس انتقاماً لشره وأذاته . مأمورة من قول الله تعالى : «لا يَخْدُدُ
الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرُونَ أَرْبَعَاً مِّنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعُلُ ذَلِكَ فَلَئِنْ مِّنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا
أَنْ تَقْعُدُنَّهُمْ فَقَاتِلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحَارِبَينَ» [آل عمران : ٢٨] .

(٢) دركات لظى قعر جهنم وقاعها . الدركات : المنازل ، لظى : جهنم .

مع سوسيه وصاحب سره، وحوله جماعة من أعدائه، فيفزع من إظهار السر وإفشائه، ويرى المصلحة في إخفائه؛ أو هو مفسر له ولكن المستمعين له ممنوعون عن الانتشار في البلاد وإنبار العباد به لأنهم محاصرون من جهة الأعداء، مضطرون إلى ملازمة الوطن خوفاً من نكبة المستولين عليهم، فما الذي يبطل هذا الاحتمال، وهو أمر قدر قريباً أو بعيداً. فهو ممكّن ليس من قبل المحالات، وأنتم تدعون القطع فيما توردون؟ فكيف يصفو القطع مع هذا الاحتمال؟!

(الوجه الثاني) في إفساد هذه المقدمة: هو أنكم ظنتم أنه لا يدعى العصمة في العالم سوى شخص واحد، وهو خطأ؛ فإننا بالتواتر نتسامع بمدععين أحدهما في جيلان^(١) فإنها لا تنفك قط عن رجل يلقب نفسه بناسir الحق ويدعى لنفسه العصمة، وأنه نازل منزلة الرسول، ويستبعد الحمقى من سكان ذلك القطر إلى حد يقطعهم جوانب الجنة مقدراً بالمساحة، ويضيق في بعضهم إلى حد لا يسع ذراعاً من الجنة لا بمائة دينار. وهم يحملون إليه ذخائر الأموال، ويشترون منه مساكن في الجنة، وهذا أحد الدعاة، فبم عرفتم أنه مبطل؟! وإذا قد تعدد المدعى ولا مرجع، إذ لا معجزة، فلا تظنو أن الحماقة مقصورة عليكم، وأن هذه الكلمة لا ينطق بها لسان غيركم، بل التعجب من ظنكم أن هذه الحماقة مقصورة عليكم في الحال أكثر من العجب في أصل هذه الحماقة.

فأما المدعى الثاني فرجل في جزائر البصرة يدعى الربوبية، وقد شرع ديناً ورتب قرآنأً ونصب رجلاً يقال له: على بن كحلا^(٢)، وزعم أنه بمنزلة محمد^ص، وأنه رسول إلى الخلق. وقد أحدق به طائفة من الحمقى زهاء عشرة آلاف نفس، ولعله يزيد عددهم على عددهم، وهو يدعى لنفسه العصمة وما فوقها. مما جوابكم عن رجل من الشاباسية^(٣) يسوق هذه المقدمات إلى هذه المقدمة ثم يقول: إذا لم يكن يقول بالحلول.

(١) جيلان: اسم لبلاد كثيرة تقع وراء طبرستان، تختلف تضاريسها بين مروج وجبال.

(٢) كان على بن كحلا هنا بمنزلة الرسول من الله لدى الشاباسية.

(٣) الشاباسية: نسبة إلى شباباس أو شباباس ادعى أصحابه وأتباعه الألوهية له.

بد من معلم معصوم، ولا معجزة للمعصوم وإنما يعرف بالداعي، وصاحب الباطنية لا يدعى الربوبية. كيف وصاحب الشاباسية يدعى الربوبية؟ فأتباعه أولى، فإن قلت: من يدعى الربوبية يعرف بطلاً قوله ضرورة؛ فالجواب من وجهين: أحدهما أنه إنما يدعى ذلك بطريق الحلول^(١) ويزعم أن ذلك توارث في نسبهم؛ وقد استمر ذلك في بيتهم عصراً طويلاً. والمدعى الآن كان جده مدعيًا لذلك، والحلول قد ذهب إليه طوائف كثيرة، فليس بطلاً مذهب الحلولية ضروريًا؛ فكيف يكون ضروريًا وفيه من الخلاف المشهور ما لا يكاد يخفى، حتى مال إلى ذلك طائفة كبيرة من محققى الصوفية وجماعة من الفلاسفة، وإليه أشار الحسين بن منصور^(٢) الحاج الذي صلب ببغداد حيث كان يقول: «أنا الحق، أنا الحق»؛ وكان يقرأ في وقت الصليب: «وَمَا قُتْلُوهُ وَمَا صُلْبُوهُ لَكُنْ شَهِيدُهُمْ» [النساء: ١٥٧]. وإليه أشار أبو يزيد البسطامي^(٣) بقوله: «سبحانى! سبحانى! ما أعظم شأنى!». وقد سمعت أنا شيخاً من مشايخ الصوفية تعقد عليه الخناصر ويشار إليه بالأصابع في متانة دين، وغزاره علم، حكى لي عن شيخه المرموق في الدين والورع أنه قال: ما تسمعه من أسماء الله الحسنى، التي هي تسعه وتسعون، كلها بصير وصفاً للصوفى السالك بطريقه إلى الله، وهو يعد من جملة السائرين إلى الله لا من زمرة الوالصين، وكيف ينكر هذا وعليه مذهب النصارى في اتحاد اللاهوت بناوسوت^(٤) عيسى عليه السلام حتى سماه بعضهم إليها وبعضهم ابن الإله وبعضهم قالوا هو

(١) الحلول؛ أي: حلول الذات الإلهية في الإنسان؛ فيتخد فيه اللاهوت بالناسوت! وهي فلسفة هندية (بوتية) قديمة؛ ثم يتوارث ذلك في السلالة والذرية.

(٢) الحاج: صلب أيام الخليفة المقتدر العباسى سنة ٢٠٩هـ. كان كما قال عنه ابن التديم: محتالاً يتعاطى مذاهب الصوفية، ويدعى كل علم جوراً على المسلمين، مرتكباً للعظام ويراه آخرون فيلوفاً إشراقياً، يقول بالحلول.

(٣) أبو يزيد البسطامي: طيفور بن عيسى البسطامي. أبو يزيد، ويقال: بايزيد زاهد مثير، له أخبار كثيرة. نسبة إلى «بسطام» بلدة بين خراسان والعراق، أصله منها ووفاته فيها (٢٦١، ١٨٨هـ).

(٤) الناسوت: الجانب البشري الإنساني في كيان ابن آدم (المادة التربية).

نصف الإله، واتفقوا على أنه لما قتلت إنما قتل منه الناسوت دون اللاهوت، كيف وقد تخيل جماعة من الروافض ذلك في على رضى الله عنه وزعموا أنه الإله^(١). وكان ذلك في زمانه حتى أمر بإحراقهم بالنار، فلم يرجعوا وقالوا: بهذا يبين صدقنا في قولنا إنه الإله لأن رسول الله ﷺ قال: «لا يعذب بالنار إلا ربه». فهذا يبين أن بطidan هذا المذهب ليس بضروري، ولكنه ضرب من الحماقة، ويعرف بطidanه بالنظر العقلى، كما يعرف بطidan مذهبهم، فإذا قد بطل قولهم: لا مدعى للعصمة سوى صاحبنا، بل قد ظهر من يدعى العصمة وزيادة.

(الوجه الثانى) في الجواب عن قولهم إن بطidan مذهبهم معلوم ضرورة، ولا فرق بين ما يعرف بطidanه ضرورة وبين ما يعرف بطidanه مشاهدة أو تواتراً، وعدم العصمة فيمن ادعتم عصمتة معلوم بمشاهدته ما ينافق الشرع من وجوه: أولها جمع الأموال وأخذ الضرائب والمواصير^(٢) واستئداء^(٣) الخراجات الباطلة وهو الأمر المتواتر في جميع الأقطار؛ ثم الترف في العيش، والاستكثار من أسباب الزينة، والإسراف في وجوه التجمل واستعمال الثياب الفاخرة من الإبريم^(٤) وغيرها؛ وعدالة الشهادة فتحرم بعشر عشر ذلك، فكيف العصمة! فإن أنكروا هذه الأحوال أنكروا ما شاهده خلق كثير من تلك الأقطار وتواتر على لسانهم إلى سائر الأمصار. ولذلك لا ترى لأحد من أهل تلك البلاد اغتراراً وإنخداعاً بهذه الت bliسيات لمشاهدتهم ما ينافقها. ومن وجوه حيلهم أنهم لا يبيرون الدعوة إلا في بلاد نائية، يحتاج المستجيب إلى قطع مسافة شاسعة لو اعترضت له ريبة فيها، حتى تدفعه العوائق عن النهضة والرحلة. فإنهم لو شاهدوا لانتكشف لهم عوار تلك الت bliسيات المزخرفة والجبل الملفقة.

(١) ذكرنا من قبل أن ابن السوداء عبد الله بن سبا اليهودي الأصل؛ كان أول من زعم ذلك في على - كرم الله وجهه -.

(٢) المواصير: أقل العطايا.

(٣) استئداء: طلب الأداء.

(٤) الإبريم: كلمة معربة، فارسية الأصل؛ نوع من القماش الحريري الفاخر.

أما (المقدمة الثانية) وهى قولهم: إذا بان أن المدعى للعصمة مهما كان واحداً وقع الاستغناء عن الاستدلال على كونه معصوماً؛ فصاحبنا إذا هو المدعى للعصمة وحده؛ فإذاً هو الإمام المعصوم؛ فهذه مقدمة تكذيبهم فيها، ولا نسلم أن أصحابهم يدعى لنفسه العصمة، فإنما لم نسمعه البة، ولم يتواتر إلينا من لسان من سمعه منه، بل إنما سمع ذلك من آحاد دعاتهم وليسوا معصومين ولا هم بالغون حد التواتر، ولو أنهم بلغوا حد التواتر فلا يحصل العلم بقولهم وخبرهم لوجهين: أحدهما أن المشافهين لهذه الدعوة من جهة أصحابهم قليل، فإنه محتجب لا يظهر إلا للخواص، ثم لا يشافه بالخطاب إلا خواص الخواص، ثم لا يفتشي هذه الدعوة إلا مع خاص من جملة خواص الخواص، فالذين يسمعون عنه لا يبلغون عدد التواتر؛ وإن بلغوا فكـلـهـمـ إنـ اـنـتـشـرـواـ لمـ يـكـنـ فـيـ بلـدـ مـنـهـ إـلـاـ وـاحـدـ؛ـ وأـكـثـرـ الـبـلـادـ أـيـضاـ يـخـلـوـ عـنـ آـحـادـهـمـ.

الوجه الثاني: أنهم وإن بلغوا حد التواتر فقد قُدِّشَ شرط التواتر في خبرهم، إذ شرط ذلك الخبر لا يتعلـقـ بـوـاقـعـةـ يـنـتـشـرـ التـوـاـطـوـرـ فـيـهاـ مـنـ طـائـفـةـ كـبـيرـةـ لـمـصـلـحةـ جـامـعـةـ لهمـ،ـ كـمـاـ يـتـعـلـقـ بـالـسـيـاسـاتـ.ـ فـإـنـ أـهـلـ مـعـسـكـرـ وـاحـدـ قـدـ يـجـمـعـهـمـ غـرـضـ وـاحـدـ فـيـ حـدـ ثـوـنـ عـلـىـ التـطـابـقـ بـشـيـءـ وـاحـدـ،ـ وـلـاـ يـورـثـ ذـلـكـ الـعـلـمـ،ـ وـرـبـ وـاحـدـ أـوـ اـثـيـنـ يـخـبـرـ عـنـ أـمـرـ فـيـعـلـمـ أـنـهـ لـاـ يـجـمـعـهـمـ غـرـضـ فـيـحـصـلـ لـهـ الـعـلـمـ،ـ وـهـؤـلـاءـ الـدـعـاـةـ لـعـلـهـمـ قـدـ تـوـاـطـوـرـاـ عـلـىـ هـذـاـ الـاخـتـرـاعـ لـيـتوـصـلـوـاـ بـهـ إـلـىـ اـسـتـبـاعـ الـعـوـامـ وـاستـبـاحـةـ أـمـوـالـهـمـ،ـ فـيـتـوـصـلـوـنـ بـهـاـ إـلـىـ آـمـالـهـمـ.

وعلى الجملة فحسن الظن ب أصحابهم يقتضى تكذيبهم، فإنهم لو حدثوا بذلك عن مريض في دار المرضى لاعتقدنا كذبه، إلا أن يعتقد الجنون في ذلك المريض، إذ لا يدعى عاقل العصمة عن المحرمات وتناول المحظورات مع مشاهدة أهل العلم تناوله لها و مباشرته لها، فأقل آثار العقل الحباء عن فضيحة الاجتراء؛ ومن تحلـىـ بـغـيـرـ مـاـ هـوـ فـيـهـ،ـ وـكـانـ ذـلـكـ جـلـيـاـ ظـاهـرـاـ لـمـنـ يـتأـمـلـ فـيـهـ،ـ اـسـتـدـلـ بـهـ عـلـىـ اـخـتـلـالـ

عقله . فإذاً ليس بيبين لنا صدقهم في نسبتهم هذه الدعوى إلى أصحابهم ، وهي مقدمتهم الأخيرة .

فإن قيل : لو أنكر الناس في أطراف العالم في عصر رسول الله ﷺ صدق الدعاء من رسول الله وقالوا لا نصدقكم في قولكم إن محمداً يدعى الرسالة ، بل لا يظن بعقله ذلك . ماذا كان يقال لهم ؟ - قلنا : بشـس ما شبـهـتـمـ الملـاـئـكـةـ بالـحـدـادـينـ ، إـذـ لاـ مـساـواـةـ فـإـنـ يـقـيـمـ كـانـ ظـاهـرـأـ بـنـفـسـهـ وـأـشـيـاعـهـ ، مـبـرـزـأـ لـلـقـتـالـ ، مـتـرـدـدـأـ فـيـ الـأـقـطـارـ ، مـظـهـرـأـ لـلـدـعـوـةـ عـلـىـ مـلـأـ مـنـ النـاسـ غـيرـ مـحـتـجـبـ وـلـاـ مـتـسـتـرـ ، ثـمـ كـانـ يـظـهـرـ الـمـعـجزـاتـ الـخـارـقـةـ لـلـعـادـةـ ، فـانـتـشـرـتـ دـعـوـتـهـ لـاـنـتـشـارـ خـرـوجـهـ وـمـقـاتـلـهـ وـاـنـتـشـارـ جـوـودـهـ ؛ وـلـيـسـ الآـنـ فـيـ صـاحـبـكـمـ كـذـلـكـ . نـعـمـ ، تـوـاتـرـ جـوـودـهـ وـتـرـشـحـهـ مـعـ آـبـائـهـ لـلـخـلـافـةـ وـدـعـوـاهـمـ آـنـهـ أـولـيـ بـهـاـ مـنـ غـيرـهـ ، أـمـاـ دـعـوـاهـ وـدـعـوـيـ مـنـ سـبـقـ مـنـ آـبـائـهـ الـعـصـمـةـ عـنـ الـمـعـاصـىـ وـعـنـ الـخـطـأـ وـالـزـلـلـ وـالـسـهـوـ وـمـعـرـفـةـ الـحـقـ فـيـ جـمـيعـ أـسـرـارـ الـعـقـلـيـاتـ وـالـشـرـعـيـاتـ ، فـلـمـ يـظـهـرـ ذـلـكـ لـنـاـ ، بلـ لـمـ تـظـهـرـ دـعـوـاهـ الـعـلـمـ أـصـلـأـ بـقـنـاـ مـنـ الـفـنـونـ كـالـفـقـهـ أـوـ الـكـلـامـ أـوـ الـفـلـسـفـةـ عـلـىـ الـوـجـهـ الـذـيـ يـدـعـيـ آـحـادـ الـعـلـمـاءـ فـيـ الـبـلـادـ . فـكـيـفـ ظـهـرـتـ دـعـوـاهـ مـعـرـفـةـ أـسـرـارـ الـنـبـوـةـ وـالـاطـلـاعـ عـلـىـ عـلـومـ الـدـنـيـاـ وـالـآـخـرـةـ ؟ وـهـذـاـ مـاـ تـو~اطـأـ عـلـىـ اـخـتـرـاعـهـ توـصلـإـ إـلـىـ اـسـتـدـراـجـ الـمـسـتـجـيبـ وـخـدـاعـهـ .

هـذـاـ تـامـ الرـدـ عـلـيـهـمـ فـيـ الـمـقـدـمـاتـ تـفصـلـاـ ، معـ آـنـ فـيـ الـمـنـهـجـ الـأـوـلـ الـمـنـطـوـيـ عـلـىـ الرـدـ عـلـيـهـمـ جـمـلةـ كـافـيـةـ وـمـقـنـعـاـ . وـلـمـ يـقـ إـلـاـ القـوـلـ فـيـ إـفـسـادـ أـدـلـتـهـمـ الـمـذـكـورـةـ لـإـبطـالـ الـنـظـرـ .

أـمـاـ (ـالـدـلـالـةـ الـأـوـلـىـ)ـ وـهـيـ قـوـلـهـمـ مـنـ صـدـقـ عـقـلـهـ فـقـدـ كـذـبـهـ إـذـ صـدـقـ عـقـلـ خـصـمـهـ ، وـخـصـمـهـ يـصـرـحـ بـتـكـذـبـيـهـ . فـنـقـولـ :ـ هـذـاـ تـخـيـلـ باـطـلـ مـنـ وـجـوهـ الـأـوـلـ الـمـعـارـضـةـ بـمـيـثـالـ ، وـهـوـ آـنـ نـقـولـ :ـ نـحـنـ صـدـقـنـاـ الـعـقـولـ فـيـ نـظـرـيـاتـهـ ، وـأـنـتـ صـدـقـتـمـوـهـاـ فـيـ ضـرـورـيـاتـهـ ؛ـ وـخـصـمـوـكـمـ مـنـ السـوـفـسـطـائـيـةـ بـكـذـبـوـكـمـ فـيـهـاـ ،ـ فـإـنـ اـقـتـضـىـ ذـلـكـ لـزـومـ الـاعـتـرـافـ بـكـذـبـ الـعـلـومـ الـضـرـورـيـةـ لـزـمـنـاـ مـنـ خـلـافـكـمـ الـاعـتـرـافـ

بـكـذـبـ الـعـلـومـ الـنـظـرـيـةـ ؛ـ فـإـنـ عـقـلـ إـنـ صـدـقـ فـيـ الـضـرـورـيـاتـ ،ـ فـمـاـ باـلـ عـقـلـ السـوـفـسـطـائـيـةـ كـذـبـ ؛ـ وـمـاـ فـرقـ بـيـنـ عـقـلـكـ وـعـقـلـهـ ؟ـ أـفـقـولـونـ إـنـ ذـلـكـ مـنـهـمـ حـمـاقـةـ وـسـوـءـ مـرـاجـ ؟ـ قـلـناـ :ـ وـكـذـلـكـ حـالـكـ فـيـ إـنـكـارـ الـنـظـرـيـاتـ ،ـ وـهـوـ كـمـنـ يـنـكـرـ الـحـسـابـيـاتـ مـنـ الـعـلـومـ ؛ـ فـإـنـهـ لـاـ يـشـكـكـنـاـ فـيـ الـبـرـاهـيـنـ الـحـسـابـيـةـ وـإـنـ كـانـ الـبـلـيـدـ لـاـ يـفـهـمـ ،ـ وـمـنـكـرـ الـنـظـرـ أـصـلـأـ يـجـحـدـهـ ؛ـ وـلـكـنـ طـرـيقـنـاـ مـعـهـ أـنـ نـورـدـ عـلـيـهـ الـمـقـدـمـاتـ ،ـ وـهـىـ ضـرـورـيـةـ ،ـ فـإـذاـ أـدـرـكـهاـ أـدـرـكـ الـتـيـجـةـ فـكـذـلـكـ خـصـمـنـاـ إـذـاـ كـذـبـنـاـ فـيـ مـسـأـلـةـ مـنـ الـمـسـائـلـ كـلـاـنـكـارـ ثـبـوتـ وـاجـبـ الـوـجـودـ عـرـضـنـاـ عـلـيـهـ مـقـدـمـاتـ الـقـيـاسـ الـدـالـلـةـ عـلـيـهـ وـقـلـناـ :ـ أـتـمـارـيـ فـيـ قـوـلـنـاـ :ـ لـاـ شـكـ فـيـ أـصـلـ الـوـجـودـ ؟ـ أـوـ فـيـ قـوـلـنـاـ :ـ إـنـ كـلـ مـوـجـودـ إـمـاـ جـاـئـزـ إـمـاـ وـاجـبـ ؟ـ أـمـ فـيـ قـوـلـنـاـ :ـ إـنـ كـانـ وـاجـبـاـ فـقـدـ ثـبـوتـ وـاجـبـ الـوـجـودـ ؟ـ أـمـ فـيـ قـوـلـنـاـ :ـ إـنـ كـانـ جـاـئـزـاـ فـكـلـ جـاـئـزـ مـسـتـنـدـ إـلـىـ وـاجـبـ الـوـجـودـ فـيـ آـخـرـ الـأـمـرـ لـاـ مـحـالـةـ ؟ـ .ـ وـإـذـ لـمـ يـمـكـنـهـ التـشـكـكـ فـيـ الـمـقـدـمـاتـ لـمـ يـمـكـنـهـ التـشـكـكـ فـيـ الـتـيـجـةـ ،ـ وـإـنـماـ يـخـتـلـفـ النـاسـ فـيـهـاـ لـأـنـ الـفـطـرـةـ غـيرـ كـافـيـةـ فـيـ تـعـرـيفـ تـرـتـيـبـ لـهـذـهـ الـمـقـدـمـاتـ ،ـ بـلـ لـابـدـ مـنـ تـعـلـمـهـاـ مـنـ الـأـفـاضـلـ ،ـ وـذـلـكـ الـفـاضـلـ لـاـ بـدـ أـنـ يـكـوـنـ تـعـلـمـ أـكـثـرـهـاـ أـوـ اـسـتـأـثـرـ باـسـتـبـاطـ بـعـضـهـاـ ،ـ وـهـكـذـاـ حـتـىـ يـتـهـىـ الـأـمـرـ إـلـىـ مـعـلـمـ مـعـصـومـ هـوـ نـبـيـ مـوـحـىـ إـلـيـهـ مـنـ جـهـةـ اللـهـ تـعـالـىـ ،ـ هـكـذـاـ تـكـوـنـ الـعـلـومـ كـلـهـاـ .ـ

فـإـنـ زـعـمـوـاـ نـكـمـ اـعـتـرـفـتـمـ بـالـحـاجـةـ إـلـىـ مـعـلـمـ وـمـنـ لـمـ يـعـتـرـفـ فـهـوـ مـعـانـدـ لـلـمـشـاهـدـةـ ،ـ فـالـافتـقـارـ إـلـيـهـ مـعـرـفـ بـهـ ،ـ وـلـكـنـهـ كـالـافتـقـارـ إـلـيـهـ فـيـ عـلـمـ الـحـاسـبـ ،ـ فـإـنـ لـيـحـتـاجـ فـيـهـ إـلـىـ مـعـصـومـ ،ـ إـذـ لـاـ تـقـلـيـدـ فـيـهـ ،ـ وـلـكـنـ يـحـتـاجـ إـلـىـ حـاسـبـ يـنـبـهـ عـلـىـ طـرـيقـ الـنـظـرـ ،ـ فـإـذاـ تـبـهـ الـمـعـلـمـ سـاـوـيـ الـمـعـلـمـ فـيـ الـعـلـمـ الـضـرـورـيـ الـمـسـتـفـادـ مـنـ الـمـقـدـمـاتـ بـعـضـهـاـ عـلـىـ بـعـضـ .ـ وـلـاـ شـكـ فـيـ أـنـ مـعـلـمـ الـحـاسـبـ أـيـضـاـ يـعـلـمـ أـكـثـرـ مـاـ يـعـلـمـ ،ـ إـنـ اـسـتـقـلـ باـسـتـبـاطـ تـرـتـيـبـ الـبـعـضـ ،ـ وـكـذـلـكـ القـوـلـ فـيـ مـعـلـمـ الـمـعـلـمـ إـلـىـ أـنـ يـتـهـىـ الـعـلـمـ الـحـاسـبـ إـلـىـ نـبـيـ مـنـ الـأـنـبـيـاءـ مـؤـيدـ بـالـوـحـىـ وـالـمـعـجزـةـ ،ـ وـلـكـنـ بـعـدـ إـفـاضـةـ اللـهـ عـلـمـ الـحـاسـبـ فـيـمـاـ بـيـنـ الـخـلـقـ اـسـتـغـنـىـ فـيـ تـعـلـمـهـ عـنـ مـعـلـمـ مـعـصـومـ ،ـ فـكـذـاـ الـعـلـومـ الـعـقـلـيـةـ الـنـظـرـيـةـ ،ـ وـلـاـ فـرقـ .ـ

(الاعتراض الثاني) أن يقال لهم: أنكرتم من خصوصكم تصديق العقل في نظره واختبرتم تكذيبه، فبماذا تعرفون الحق وتميرون بينه وبين الباطل؟ أبضرورة العقل ولا سبيل إلى دعواها، أو بنظره فتضطرون إلى الرجوع إلى النظر؟ فقد صدقتموه إذا بعد تكذيبه فتناقض كلامكم. فإن قلتم: نحن نأخذه من الإمام المعمصوم -قلنا: وهم تعرفون صدقه؟ فإن قلتم: لأنَّه معمصوم، قلنا: وهم تعرفون عصمته؟ -إنْ قلتم بضرورة العقل لم يخف عليكم خزيكم وعرفتم في الباطن من أنفسكم خلاف ما أظهرتم، فإن عصمة رسول الله ﷺ مع معجزته لم تعرف بضرورة العقل، حتى أنكر رسالته طوائف، بل أنكر بعثة الرسل جميع البراهمة^(١)، وأنكر الأكثرون من المسلمين عصمة الأنبياء، واستدلوا بقوله تعالى: «وَعَصَى آدَمَ رَبَّهُ فَغُوِيَ» [ط: ١٢١]. إلى غير ذلك مما اشتمل القرآن على حكاياته من أحوال الأنبياء. فإذا لم تعرف عصمة صاحب المعجزة ضرورة فكيف تعرف عصمة صاحبكم ضرورة؟

فإن قيل: نحن نعرفه بالنظر، ولكن النظر تعلم منه، والنظر ينقسم إلى صحيح وفاسد؛ وتمييز صحيحه عن فاسده ممتنع على كافة الخلق إلا على الإمام الحق، فهذا الميزان الموضح للفرقان بين الشبهة والبرهان، فقد عرفنا صحة النظر الذي استخدمنا منه فاطمأنت نفوسنا إليه بتزكيته وتعلمه.

قلنا: والنظر الذي علمكموه هل افتقرتم في فهمه إلى تأمل، أم هو مدرك على البديهة؟ فإن ادعitem البديهة فما أشد جهلكم إذ يرجع حاصله إلى أن معرفة عصمته عرفت بالبديهة، وهو كذب صريح. وإن افتقرتم إلى التأمل فذلك التأمل يعرف بالعقل، أم لا؟ ولابد أن يقال: إنه بالعقل. فنقول: والعقل إذا قضى عند التأمل بقضية فهو صادق أم لا؟ فإن قالوا: لا، فلم صدقه؟ وإن قالوا: نعم هو صادق، فقد أبطلوا أصل مذهبهم وهو قولهم: إن العقول لا سبيل إلى تصديقها.

(١) البراهمة: إحدى الطوائف الإلحادية القديمة: منتشرة في الهند.

فإن قيل: الإمام يعرف من يواطن أسرار الله أمرأً إذا ذكرها حصل للمتعلم عند سماعها علم بديهي ضروري بصدقه، ويستثنى به عن تدقير النظر والتأمل.

فنقول: ورسول الله ﷺ هل عرف ذلك، أم لا؟ فإن قلتم: لا. فقد فضلت الخليفة على الأصل؛ وإن قلتم: نعم؟ فلم أخفاها، وهلا أظهرها وأفشاها، حتى كانت العقول تضطر على البديهة إلى ذكرها وكانت تتسارع إلى التصديق له في دعاويه؟ ولم ترك طوائف الخلق مضطربين في مخاصمات الشبه متعرشرين في أذيال الضلالات، مجاهدين بأموالهم وأنفسهم في نصرة الغيالات الباطلة؟ كيف وأنت إذا تعلمت من إمامكم ذلك، وقدرتم على ذكره حتى يعرف بالبديهة صدقه فتلك الدقيقة لماذا أخفيت، ولأى يوم أجلت؟ وكتمان الدين من أكبر الكبائر؟ ثم كيف انقسم المستمعون فنون ضلالكم: إلى قائل مستمع، وراد، ومنخدع، ومتبه؛ وهلا أسلك الكل في ربة التصديق والانتقاد؟ وعلى الجملة فدعوى مثل هذا الكلام لا تدل إلا على الوقاحة وقلة الحباء؛ وإن فنحن بالضرورة نعلم أنكم على البديهة لم تدركوا صدق إمامكم وعصمته، ولكنكم ربما تضطربون، في تمثيل التبليس، إلى خلط جلباب الحباء؛ وكذلك يفعل الله بذوى الضلال والأهواء فنعود بالله من سقطة الأغبياء، فما هذه الكذبة الصادرة منكم قوله تعالى أو عشرة فقال، أو خدعة يسبق إليها الجهال فضلاً عن أفضضل الرجال.

(الاعتراض الثالث) وهو أن تقول للمترشد مثلاً، إذا شرك في صحة النظر واستدل بالاختلاف المجمل: ينبغي أن تعين المسألة التي تشترك فيها فإن المسائل منقسمة إلى ما لا يمكن أن يعلم بنظر العقل، وإلى ما يمكن أن يعلم عملاً ظنناً، وإلى ما يعلم يقينياً، ولا معنى لقبول السؤال المجمل، بل لا بد من تعين المسألة التي فيها الإشكال حتى يكشف الغطاء عنها وينبه السائل على أن المخالف فيها جهل وجه ترتيب المقدمات المتجهة له، ونحن لا ندعى الآن

الثانى: ألفاظ مجملة ومتشبهة كحروف أوائل السور فمعانها لا يمكن أن تدرك بالعقل، إذ اللغات تعرف بالاصطلاح، ولم يسبق اصطلاح من الخلق على حروف التهجي، وإن «الر» و«حم عسق» عباره عماداً؟ فالمعصوم أيضاً لا يفهمه، وإنما يفهم ذلك من الله تعالى إذا بين المراد به على لسان رسوله فيفهم ذلك سمائعاً، وذلك لا يخلو إما: أن لم يذكره الرسول لأنه لا حاجة إلى معرفته، ولنم يكلف الخلق به؛ فالمعصوم شريك في أنه لا يعرفه إذ لم يسمعه من الرسول وإن عرفه ذكره فقد ذكر ما بالخلق مندوحة عن معرفته، فإنه لم يكلفوه. وإن ذكره الرسول فقد اشترك في معرفته من بلغه الخبر- متواتراً كان أو آحاداً، وفيه عن ابن عباس وجماعة من المفسرين نقل، فإن كان متواتراً أفاد علماً، وإن أفاد ظناً، والظن فيه كاف، بل لا حاجة إلى معرفته فإنه لا تكليف فيه، وأما وقت القيمة فلم يذكره الله تعالى، ولا ذكره رسوله عليه السلام، وإنما يجب التصديق بأصل القيمة ولا يجب معرفة وقتها، بل مصلحة الخلق في إخفائها عنهم ولذلك طوى منهم.

فالمعصوم من أين عرف ذلك الكلام ولم يذكره الله ولا رسوله، ولا مجال لضرورة العقل ولا لنظره في تعين الوقت؟ ثم لنقدر أنه عرف ذلك وزعم أنه **ﷺ** ذكره سرآ مع على بن أبي طالب- رضي الله عنه- وذكره كل إمام مع سوسيه فأىفائدة للخلق فيه وهو سرّ لا يجوز أن يذكر إلا مع الأئمة؟ فإن ذكره معصومكم وأفتشي هذا السر الذي أمر الله تعالى بكتمانه إذ قال تعالى: **(أَكَادُ أَخْفِيهَا)** [طه: ١٥]، كان معانداً لله ورسوله؛ وإن كان لا يفشيه فكيف يتعلم منه ما لا يجوز تعليمه؟ فدلّ على أن الأمور العقلية محتاجة إلى التعليم. ولكن المعلم إن كان ينبه على طريق النظر فيه فلا يتشرط عصمه؛ وإن كان يقلد من غير دليل فلا بد أن تعرف بالمعجزة عصمه وهو النبي، وناهيك به معلماً، فلا حاجة إلى غيره.

القسم الثالث: الألفاظ التي ليست مجملة ولا صريحة، ولكنها ظاهرة فإنهما تثير

المعرفة إلا في مسائلتين: إحداهما وجود الصانع الواجب الوجود المستغنى عن الصانع والمدبر؛ والثانية: صدق الرسول. ويكتفينا في باقي المسائل أن نتلقاها تقلیداً من الرسول **ﷺ**. فهذا القدر الذي لا بد منه في الدين. وبباقي العلوم لا يتعين تحصيلها، بل الخلق مستغنو عنها وإن كان ذلك ممكناً كالعلوم الحسابية والطبية والتنجومية والفلسفية، وهاتان المسألتان نعرفهما يقيناً.
أما ثبوت واجب الوجود فبالمقالات التي عرفناها؛ وأما صدق الرسول، فبمقالات تماثلها، ومن أحاط بهالهم يشك فيها، وعلم غلط المخالف فيها، كما يعلم غلط المحاسب في الحساب، وخصوصاً من أيدوا مضطربون إلى معرفة هاتين المسألتين بالنظر، وإلا فقول النبي لا يعني فيهما، فكيف يعني فيهما قول المعموم؟

فإن قيل: معرفة صفات الله ومعرفة الشرائع ومعرفة الحشر والنشر - كل ذلك لا بد منه، فمن أين يعرف؟ - قلنا: يتعلمن من النبي **ﷺ** المعصوم المؤيد بالمعجزة ونصدقه فيما يخبر عنه كما تقددون أنتم صاحبكم الذي لا عصمة له ولا معجزة.

فإن قيل: و بما تفهمون كلامه؟ قلنا: بما تفهم به كلامكم هذا في أسئلتكم، وتفهمون كلامنا في أجوبتنا، وهو معرفة اللغة وموضوع الألفاظ، كما تفهمون أنتم من المعصوم عندكم، فإن قيل: ففى كلام الرسول وفي القرآن المشكلات والمجملات كحروف أوائل السور، والمتشبهة كأمر القيمة. فمن يطلعكم على تأويله والعقل لا يدل عليه؟

قلنا: للألفاظ الشرعية ثلاثة أقسام: ألفاظ صريحة لا يتطرق إليها الاحتمال فلا حاجة فيها إلى معلم، بل نفهمها كما نفهمون أنتم كلام المعلم المعصوم، إذ لو اقتصر صريح كلام الشارع إلى معلم ومؤول لا يقتصر صريح كلام المعلم المعصوم إلى مؤول ومعلم آخر، ولتسلسل إلى غير نهاية.

ظناً، ويكتفى بالظن في ذلك القبيل والفن، وسواء كان ذلك في الفقهيات وأمور الآخرة أو صفات الله فليس يجب على الخلق إلا أن يعتقدوا التوحيد، والألفاظ فيه صريحة، وأن يعتقدوا أنه قادر عليم سميع بصير ليس كمثله شيء. وكل ذلك اشتمل القرآن عليه، وهو مصرح به.

أما النظر في كيفية هذه الصفات وحقيقة أنها تساوى قدرتنا وعلمنا وبصرنا أم لا - فقوله **﴿لَيْسَ كَمِثْلُهُ شَيْءٌ﴾** [الشورى: ١١] دال على نفي المماثلة لسائر الموجودات، وهذا قد اكتفى من الخلق به، فلا حاجة بهم إلى معموم. نعم! الناظر فيه والمستدل عليه بالأدلة العقلية قد يتوصل إلى اليقين في بعض ما ينظر فيه وإلى الظن في بعضاً؛ ويختلف ذلك باختلاف الذكاء والفهمة واختلاف العوائق والبواعث ومساعدة التوفيق في النظر، والعارف يذوق اليقين. وإذا تيقن لم يتمار فيه، ولم يشككه قصور غيره عن الدرك، وربما تضعف نفسه، ويشككه خلاف غيره. وكل ذلك لا مضره له، لأنه ليس مأموراً به، والمعموم لا يغنى عنه شيئاً لو تابعه، فإن محض التقليد لا يكفيه، وإن ذكر وجه الدليل فذلك لا يختلف صدوره عن معموم أو غيره كما سبق.

وأما (الدلالة الثانية) وهي قولهم: إذا جاءكم مسترشد متغير وسألكم عن العلوم الدينية أفتحيلونه على عقله ليستقل بالنظر وهو عاجز، أو تأمرونه باتباعكم في مذهبكم وينازعكم المعتزل والفلسفى وكذا سائر الفرق. فبماذا يتميز مذهب عن مذهب وفرقة عن فرقة؟

فالجواب من وجهين (الأول) هو أنا نقول لهم: لو جاءكم متغير في أصل وجود الصانع وصدق الأنبياء؛ انقلب عليكم هذا الإشكال، فماذا تقولون؟ إن ذكرتم دليلاً عقلياً لم ثق بنظره، وإن ردتموه إلى عقله فكميل، فعساكم تشفون غليله بالحالة على المعموم، فما أبدى هذا الشفاء! فإنه يقول: قدروني قد جئت مسترشداً في زمان محمد بن عبد الله ومعه معجزته، فمعصومكم لا يقدر على معجزة؛ أو قدروا

أنى شاهدت معمومكم قلب العصا ثعباناً، أو أحيا الموتى، أو أبرا الأكمه والأبرص وأنا أشاهده، فلا يبين لي صدقه بضرورة العقل ولا أثق بالنظر. وكم من أصناف الخلاقين شاهدوا ذلك وأنكروه، فحمله بعضهم على السحر والخرافة، وبعضهم على غيره، فلعلكم تشعرون غصته بأن تقولوا له: قلد الإمام المعموم ولا تسأل عن السبب؛ فيقول: ولم لا أقلد المخالفين لكم في إنكار النبوة والعصمة، وهل بينهما فرق من طول لحية أو بياض وجه - إلى غير ذلك مما هذوا به؟ وهذا قلب لو اجتمع أولئك مع آخرهم على الخلاص منه دون الأمر بالتفكير والنظر في الدليل لم يجدوا إليه سبيلاً.

(الجواب الثاني) وهو التحقيق: هو أنا نقول للمترشد: ماذا تطلب؟ فإن كنت تطلب العلوم كلها، فما أشد فضولك وأعظم خطبك وأطول أملك! فاشتغل من العلوم بما يهمك: وإن قال: أريد ما يهمني. قلت: ولا مهم إلا معرفة الله ورسوله؛ وهذا معنى قوله: **«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ»**، فهاتان مسألتان يسهل علينا تعليمك إياهما، عند ذلك تذكر له المقدمات الضرورية التي ذكرناها في إثبات وجود الوجود، ثم مثلها في دلالة المعجزة على صدق الرسول، فإن زعم أن خلاف المخالفين هو الذي يشككنا في هذه المعرفة، أفتبعكم أو أتبع مخالفكم؟ فنقول له: لا تتبعنا ولا تتبع مخالفينا، فإن تعلم طريق التقليد مباح، والتقليد في التسييج غير موثوق به. فشكك في أي مقدمة من مقدماتنا: أفي قولنا إن أصل الوجود معترض به؟ فإن كان كذلك فعلاجك في دار المرضى فإن هذا من سوء المزاج، فإن من شك في أصل الوجود فقد شك أولًا في وجود نفسه، وإن قلت: لا أشك في هذا بخلاف السفسطائية، قلت: فقد تيقنت مقدمة واحدة، فهل تشك في الثانية وهي قولنا: إن كان هذا الوجود واجباً فقد ثبت واجب الوجود، فنقول: هذا أيضاً ضروري، قلت: فهل تشك في قولنا إن كان جائزًا فلا يتخصص أحد طرفى الجواز من الطرف المماثل له إلا بمخصوص، فهذه أيضاً مقدمة ضرورية عند من يدرك معنى اللفظ؛ وإن كان فيه توقف فالتوقف في درك مراد المتكلم من

لفظه ، فإن قال : نعم ! لا شك فيه ، قلنا : فذلك المخصص المفتقر إليه إن كان جائزًا فالقول في ذلك لا كالقول فيه فيفتقر إلى مخصص غير جائز ، وهو المراد بواجب الوجود ، ففي ماذا تتشكك ؟ فإن قال : قد يقى لى شك . عُرف به بلادته وسوء فهمه وقطع الطمع عن رشده . وليس هذا بأول بليد لا يدرك الحقائق فنخلية . وهو كمن يطلب علم الحساب فذكرنا له الغوامض من مقدمات الحساب من الشكل (القطاع) الذي هو في آخر كتاب «أقليدس» فلم يفهمه لبلادته ، بل في الشكل الأول الذي مضمونه إقامة البراهين على مثلث متساوي الأضلاع فلم يدركه ؛ عرفنا أن مزاجه ليس يتحمل هذا العلم الدقيق ؛ فليس كل خلقه يتحمل العلوم ، بل الصناعات والحرف . وهذا لا يدل على فساد هذا الأصل .

فإن قال المسترشد : لست أشك في هذه المقدمات ولا في النتيجة ، ولكن لم يخالفكم من يخالفكم ؟ قلنا : لجهله ترتيب هذه المقدمات ، أو لعناده ، أو لبلادته ، وينكشف الغطاء بأن نشافه واحداً منهم يميل إلى الإنفاق ونراجه في هذه المقدمات حتى يتبيّن لك أنه بين أن يفهم ويصف ويعترف ، أو لا يفهم لبلادته ، أو يمنعه التعلّب والتقليل عن حسن الإصغاء إليه فلا يدركه ، وعند ذلك يطلع على خطئه .

وكذلك يصنع به في كل مسألة وينظر فيه إلى ما تتحتمله حاله ويقبله ذكاوه وفطنته ، ولا يحمله ما لا يطيقه بل ربما يقنعه بما يورث له اعتقاداً في الحق مصمماً ، فإن أكثر عوام الخلق قع منهم الشرع بذلك ؛ ولا يكشف له عن وجه البراهين فربما لا يفهمها .

وأما (الدلالة الثالثة) وهي قولهم : الوحدة دليل الحق ، والكثرة دليل الباطل ؛ ومذهب التعليم تلزمـه الوحدة ، ومذهبكم تلزمـه الكثرة ، إذ لا تزال الفرقـة المخالفة للتعليم يكتـر اختلافـهم ، ولا تزال الفرقـة القـابلـة للتعليم يتحد طـريقـهم .

فالجواب من وجوهـه : أحـدـها المـعارـضـة ، والأـخـرـ الإـبـاطـالـ ، والـثـالـثـ التـحـقـيقـ . أما

المعارضة فـتـقولـ : والـصـائـرونـ إـلـىـ الـافتـقارـ إـلـىـ مـعـلـمـ مـعـصـومـ اـخـتـلـفـواـ فـيـ ذـلـكـ المعـصـومـ ، فـقـالـتـ الإـمامـيـةـ : إـنـ لـيـسـ بـظـاهـرـ وـلـيـسـ يـعـرـفـ عـيـنـهـ ، وـلـكـ أـخـفـيـ نـفـسـهـ تقـيـةـ ، وـقـالـ آخـرـونـ : لـيـسـ مـوـجـودـاـ ، وـلـكـهـ مـتـنـتـرـ الـوـجـودـ وـسـيـوـجـدـ إـذـ اـحـتـمـلـ الـرـمـانـ إـظـهـارـ الـحـقـ ، وـلـوـ كـانـ يـحـتـمـلـ الـزـمـانـ إـظـهـارـهـ لـوـجـدـ ، فـإـنـ لـاـ فـائـدـةـ فـيـ كـوـنـهـ مـوـجـودـاـ معـ تـعـذـرـ الإـظـهـارـ لـلـتـقـيـةـ ، وـقـالـ آخـرـونـ فـيـ بـعـضـ الـخـلـفـاءـ الـذـيـنـ مـضـواـ سـبـيلـهـمـ إـنـهـ أـحـيـاءـ وـسـيـظـهـرـونـ فـيـ أـوـانـهـ ، وـاـخـتـلـفـواـ فـيـ تـعـيـيـنـهـ حـتـىـ اـعـتـقـدـ فـرـيقـ أـنـ الـمـلـقـبـ بـالـحـاـكـمـ (١)ـ هـوـ حـيـ بـعـدـ . وـقـالـ آخـرـونـ ذـلـكـ فـيـ غـيـرـهـ ، إـلـىـ نـوـعـ مـنـ الـخـبـطـ طـوـيلـ ، فـإـنـ قـيلـ : هـؤـلـاءـ جـمـاعـةـ مـنـ الـحـمـقـيـ غـيرـ مـعـدـودـيـنـ فـيـ زـمـرـتـنـاـ فـإـذـاـ ضـمـمـتـمـوـهـمـ إـلـيـنـاـ وـجـمـعـتـمـ بـيـنـهـمـ تـطـرـقـتـ الـكـثـرـةـ إـلـيـنـاـ ؛ فـلـمـ تـجـمـعـونـ إـلـيـنـاـ مـنـ يـخـالـفـنـاـ كـمـاـ يـخـالـفـكـمـ ؟ بـلـ الـإـنـصـافـ أـنـ تـنـظـرـوـاـ إـلـيـنـاـ وـحـدـنـاـ وـنـحـنـ لـاـ تـخـتـلـفـ كـلـمـتـنـاـ أـصـلـاـ ؛ قـلـناـ : وـنـحـنـ أـيـضـاـ إـذـاـ اـعـتـقـدـنـاـ وـحـدـنـاـ فـنـحـنـ لـاـ نـخـالـفـ أـنـفـسـنـاـ ، وـقـدـ يـرـدـ هـذـاـ الـاعـتـرـاضـ لـاـ مـحـالـةـ مـنـ يـعـتـقـدـ مـذـهـبـاـ فـيـ جـمـيعـ الـمـسـائـلـ لـاـ يـخـالـفـ نـفـسـهـ ، وـمـعـ جـمـاعـةـ مـنـ الـخـلـقـ يـوـافـقـوـنـهـ فـيـ مـعـتـقـدـهـ فـيـ الـجـمـيعـ ؛ فـإـذـاـ اـعـتـقـدـتـمـوـهـ مـعـ فـرـقـتـهـ وـلـمـ تـجـمـعـوـاـ إـلـيـهـمـ مـنـ يـخـالـفـهـ بـالـحـمـاقـةـ وـالـبـلـادـةـ وـقـصـورـ الـنـظـرـ الـأـفـيـتـ كـلـمـتـهـمـ مـتـحـدـةـ ؛ فـلـاـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـ الـحـقـ فـيـهـمـ ، فـإـنـ قـلـتـمـ : وـبـمـ عـرـفـتـمـ حـمـاـقـةـ مـخـالـفـيـهـمـ ؟ اـنـقـلـبـ ذـلـكـ عـلـيـكـمـ مـعـ مـخـالـفـتـكـمـ الـقـائـلـيـنـ بـوـجـوبـ الـتـعـلـيمـ مـنـ الـمـعـصـومـ ، وـإـنـ زـعـمـتـ أـنـ الـقـائـلـيـنـ بـأـنـ الـنـظـرـ صـحـيـعـ فـرـقـةـ وـاحـدـةـ وـإـنـ اـخـتـلـفـوـاـ فـيـ تـفـاصـيـلـ الـمـذـهـبـ ، قـلـناـ : وـالـقـائـلـوـنـ بـيـنـ الـإـمـامـ الـمـعـصـومـ لـابـدـ مـنـهـ فـرـقـةـ وـاحـدـةـ ، وـإـنـ اـخـتـلـفـوـاـ فـيـ التـفـصـيـلـ ، وـهـذـاـ لـاـ مـحـيـصـ عـنـهـ أـبـدـ الـدـهـرـ .

الجواب الثاني : وهو أنا نقولـ : قـولـكـ الـوـحـدـةـ أـمـارـةـ الـحـقـ ، وـالـكـثـرـةـ أـمـارـةـ الـبـاطـلـ ؛ بـاطـلـ فـيـ الـطـرـفـيـنـ : فـرـبـ وـاحـدـ بـاطـلـ ، وـرـبـ كـثـيرـ لـاـ يـنـفـكـ عـنـ الـحـقـ . إـنـاـ إـذـ قـلـنـاـ : الـعـالـمـ حـادـثـ أـوـ قـدـيمـ ، فـالـحـادـثـ وـاحـدـ وـالـقـدـيمـ وـاحـدـ ؛ فـقـدـ اـشـتـرـكـاـ فـيـ

(١) الحاكم بأمر الله الفاطمي .

لزوم الوحدة، وانقسموا في الحق والباطل. وإذا قلنا: الخمسة والخمسة عشرة، أم لا؟ فقولنا: لا، نفي واحد، كقولنا عشرة: إثبات واحد، ثم اختلفنا فكان أحدهما حقاً والآخر باطلأ. فإن قلتم: إن قولكم عشرة لا يمكنكم أن تقسم وتفصل إلا بواحد وقولكم لا يفصل بالتسعة والسابعة وسائر الأعداد فيه الكثرة؛ قلنا: ولزوم الكثرة في مثل هذا التفصيل لا يدل على البطلان، فإنما إذا عمدنا إلى جسمين متقاربين قلنا: إنهما متساويان أم لا؟ فقولنا: متساويان واحد وهو باطل، ولا يمكن أن يفصل إلا بواحد، وقولنا: لا، إذ قلنا متفاوتان، حق، وهو واحد ويقبل التفصيل بما ينقسم إلى الحق والباطل، إذ يقال: هذا الجسم مفاؤت لذلك الجسم، أي هو أكبر؛ أو يفسر بأنه أصغر والحق أحدهما والباطل يقابلها في كونه واحداً وفي مشاركته في الاندراجه تحت لفظ واحد هو حق يدل على أن ما ذكره تليسي.

(الجواب الثالث) عن قولهم إن الكثرة أماره الباطل، فمذهبنا واحد لا كثرة فيه، وإنما الكثرة في الأشخاص الذين اجتمعوا على مسألة ثم افترقوا في مسائل؛ فلم قابلوا هذا بكثرة في جواب المسألة وهو في قولنا: كم الخمسة والخمسة؟ بل ورأيه من المذهب أن يفتى في مسألة واحدة بفتاوي كثيرة متناقضه؛ فعند ذلك يقال: الكثرة دليل الباطل؛ ولسنا نفتى في كل مسألة إلا بواحد، فإنما نقول: الله واحد، ومحمد رسوله، وهو صادق ومؤيد بالمعجزة فهذه فتوى واحدة فلتكن حقاً؛ وإن كان باطلا فهو موافق لمذهبهم.

وقولنا: إن نظر العقل طريق يوصل إلى درك ما لا يدرك اضطراراً، مذهب واحد لا كثرة فيه فليكن حقاً، كما أن قولنا: العلوم الحسائية علوم صادقة، قول واحد وكان حقاً. ولitetعجب من إبعادهم في التليسي إذ أخذوا لفظة «الكثرة» وهي لفظة مضافة مشتركة، تارة يراد بها الكثرة في الأجوية عن مسألة واحدة كالجواب عن الخمسة والخمسة، والسبعة والستة وغيرها، وتارة تطلق ويراد كثرة الأشخاص

المتفقين في مذهب والمختلفين فيه، فرأوا مفارقة الباطل للكثرة المضافة إلى عدد الأجوية في مسئلة واحدة، فاستدلوا به على بطلان قول واحد في مسألة واحدة اجتمع عليها جماعة كثيرة اختلفت كلمتهم في مسائل سوى تلك المشكلة.

ولكن هذا وإن كان تليسيًا بعيداً عن المحصل فمقصود واضعه التليسي على العوام، وذلك مما يتوقع رواجه، فالحيلة على العوام في استدراجهم ليست ممتنعة على جماعة من الحمقى قد ادعوا الروبوبيه؛ فكيف تتعسر عن غيرها! وأماماً قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْلِافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فهو من هذا الطراز في التليسي، فإن المراد به تناقض الكلمات في المتalking الواحد إذا تناقض كلامه فسد؛ ونحن لم يتناقض كلام الواحد منا في مسألة، بل اجتمع طائفه على مسألة وهي إثبات النظر، كما اجتمع طائفه على التعليم وإثباته، ثم اختلفوا في مسائل أخرى. فأين هذا من اختلاف الكلام الواحد؟!

فإن قيل: المتعلمون إذا أجمعوا على التعليم وعلى معلم واحد وأصغوا بأجمعهم إليه لم يكن بينهم خلاف وإن كانوا ألف ألف، قلنا: والناظرون إذا أجمعوا على النظر في الدليل وعلى تعين دليل واحد في كل مسألة ووقفوا عليها لم يتصور بينهم خلاف. فإن قلتم: فكم من ناظر في ذلك الدليل بعينه قد خالف؟! قلنا فكم من مصحح إلى معلمكم وقد خالف؟! فإن قلتم: لأنه لم يصدقه في كونه معصوماً، قلنا: وأن الناظر لم يعرف وجه دلالة الدليل، فإن قلتم: ربما يعرف وجه الدلالة ثم ينكر، قلنا: هذا لا يتصور إلا عناداً، كما يعتقد واحد كون الإمام المعصوم حقاً ثم يخالفه فلا يكون ذلك إلا عن عناد، ولا فرق بين المسلكين.

وأما (الدلالة الرابعة) وهي قولهم إن كان لا يدرك الناظر المساواة بينه وبين خصمه في الاعتقاد، فلم يدرك المساواة بين حالتيه؟ وكم من مسألة اعتقدها نظراً ثم تغير اعتقاده، فبم يعرف أن الثاني ليس كال الأول؟ قلنا: يعرف ذلك معرفة ضرورية لا يتمارى فيها. وهذا معتقدكم أيضاً في مثالين، ولا كلام أقوى من

القلب^(١) والمعارضة في مثل هذه المقالات؛ فإن عادتهم مديدة الاعتصام إلى إشكاليات لا تختص بمذهب فريق، فيحيرون عقول العوام به ويختلرون أنه من خاصة مذهب مخالفهم، والعامى المسكين متى يتتبه لانقلاب ذلك عليه في مذهبها! فنقول: هذا القائل اعتقد مذهب التعليم وإبطال النظر تقليداً ساماً من أبويه، أو سمع من الآبدين مذهبآتم تتبه بعد ذلك لبطلانه؟ فإن قال: اعتقدته ساماً من الآبدين، قلنا: وأولاد النصارى واليهود والمجوس وأولاد مخالفكم في مسألة النظر وقع شوؤهم على خلاف معتقدكم، فيما إذا تفرقون به بين أنفسكم وبينهم؟ أبطال اللحى أو سواد الوجه، أم بسبب غيره والتقليد شامل؟

إن قلت: لا، بل اعتقدنا مذهبكم ثم تركنا التقليد وتتبهنا لصحة مذهب التعليم، قلنا: تبهتم بطلان مذهبنا: على البديهة، أو بنظر العقل؟ فإن كان على البديهة فكيف خفى عليكم البديهي في أول أمركم وعلى آبائكم وعلينا ونحن العقلاه وقد طبقنا وجه الأرض ذات الطول والعرض؟ وإن عرفتم ذلك بنظركم فلم وثقم بالنظر ولعل حالكم اللاحقة كحال السابقة، فما الفارق؟ فإن قلت: عرفنا من المعلم، قلنا: إن كان تقليداً فما الفرق بين التقليد للأول، وبين تقليدكم وتقليد طوائف المخالفين من اليهود والنصارى والمجوس وال المسلمين؟ وإن فهمتم بالنظر فما الفرق بينكم وبين سائر النظار؟ وهذا مما لا جواب عنه إلا أن يقال: بالضرورة ندرك التفرقة بين ما عُلم بيقيناً لا يمكن فيه الخطأ، وبين ما يمكن، فهكذا جوابنا.

المثال الثاني: إن من غلط في مسألة حسابية ثم تتبه لها: هل يتصور أن يزول شكه بعد التنبئ؟ نجيب: أنه ليس مخطئاً وأن الخطأ غير جائز عليه؛ وإنما كان الخطأ فيما تقدم لمقدمة شدت عنه، فإن قلت: لا؛ فقد أنكرتم المشاهدة. وإن قلت: نعم، فيما إذا تدرك التفرقة إلا بالضرورة؟! وقد انقلب الإشكال بعينه. وكيف

(١) القلب: رد الحججة عليه بمثلها.

تنكر ذلك وقد رأيت من يدعى الذكاء والفتنة في علم الحساب حكم بأن التيمان في القبلة واجب بيلد «نيسابور»، وأنه لابد من الميل عن محرابها المتفق عليه إلى اليمين. واستدل عليه بمقدمة مسلمة وهي أن الشمس تقف وسط السماء على سمت الرأس بمكة في أطول النهار وقت الزوال، ثم قال: ترى الشمس في أطول النهار وقت الزوال بنيسابور مائة قليلاً إلى يمين المستقبل في محرابها فليعلم أنه على سمت رأس الواقف بمكة، وأن مكة مائة إلى اليمين. فتابعه على ذلك جماعة من الحساب، واعتقدوا أن ذلك هو الواجب بحكم هذا الدليل، حتى تبعوا على محل الغلط فيه وإحلالهم بمقدمة أخرى، وهي أن ذلك إنما يلزم له وكان وقت الزوال بنيسابور هو وقت الزوال بمكة؛ وليس كذلك، بل يقع بعد ساعة، وتكون الشمس قد أخذت إلى صوب المغرب في جانب اليمين عرضاً، فيرى وقت الزوال مائلاً عن قبلة نيسابور، لأنه ليس وقت الزوال والغروب في جميع المواقع متفقاً، ويعرف ذلك باختلاف ارتفاع القطبين وانخفاضهما، بل باستثارهما وانكشافهما في البقاء المختلفة، فهذا الغلط وأمثاله في الحساب أفيدل ذلك على أن النظر في الحساب ليس طريقاً موصلاً إلى معرفة الحق؟، أو يتشكل المتتبه بعدها فيقول: لعله شدّت عنى مقدمة أخرى وأنا غافل عنها كما في الأول، هذا لو فتح باليه فهو السفسطة الممحضة ويدعو ذلك إلى بطلان العلوم والاعتقادات كلها فكيف يقى معه وجوب التعلم ومعرفة العصمة، ومعرفة إبطال النظر!

وأما (الدلالة الخامسة) وهي قولهم إن صاحب الشرع رسول الله قال: «الناجي من الفرق واحدة وهم أهل السنة والجماعة» ثم قال: «ما أنا الآن عليه وأصحابي» -. وهذا من عجيب الاستدلالات فإنهم أنكروا النظر في الأدلة العقلية لاحتمال الخطأ فيه، وأخذوا يتمسكون بأخبار الآحاد والزيادات الشاذة فيها، فأصل الخبر من قبل الآحاد؛ وهذه الزيادة شاذة، فهو ظن على ظن؛ ثم هو لفظ محتمل من وجوه التأويل ما لا حصر له، فإن ما كان عليه هو وأصحابه إن اشترط جميعه في الأقوال والأفعال والحركات والصناعات كان محالاً؛ وإن أخذ بعضه بذلك البعض من

يعينه ويقدره؟ وكيف يدرك ضبطه، وهل يتصور ذلك إلا بظن ضعيف؟ وربما لا يرتضى مثله في الفقهيات مع خفة أمرها، فكيف يستدل على القطعيات بمثلها؟ على أنا نقول: هم كانوا على اتباع النبي مؤيد بالمعجزة. فلستم إذن من الفرقة الناجية، فإنكم اتبعتم من ليس هو نبياً ولا مؤيداً بالمعجزة، فسيقولون: ليس تجب مساواته من كل وجه؛ قلنا: فتحن على مساواتهم من كل وجه: فإننا نأمر باتباع الكتاب والسنّة والاجتهد عند العجز عن التمسك بهما، كما أمر معاذأبه، وكما استمر عليه الصحابة بعد وفاته من المشاورة والاجتهد في الأمور، فالحديث قاض لنا بالنجاة ولهم بالهلاك، فإنكم انحرفت عن اتباع النبي المعصوم إلى غيره، فإن قبيل: ومعانى الكتاب والسنّة كيف تفهمونها؟ قلنا: قد بينا أنها ثلاثة أقسام: صريحة، وظاهرة، ومجملة؛ وبيننا أن معرفتنا لها كمعرفة سائر الصحابة، وكمعرفة من تدعون له العصمة من غير فرق. فإن قيل: وأنتم تدعون إلى نظر العقل، وما كان هذا من دأب الصحابة. قلنا: هيئات! فإننا ندعو إلى الاتباع، وإلى تصديق رسول الله ﷺ في قول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله. فمن صدق بذلك سبقاً إليه من غير منازعة ومجادلة فقعن منه كما يقنع رسول الله ﷺ به من أجلاف العرب. والناس على ثلاثة أقسام: قسم هم العوام المقلدون نشتوا على اعتقاد الحق سمعاً من آبائهم، فهم مقررون عليه بصحة إسلامهم، الثاني: الكفار الذين نشوا على ضد الحق سمعاً عن آبائهم وتقلیداً، فهم مدعاونون عندنا إلى تقليد النبي المعصوم المؤيد بالمعجزة واتباع سنّته وكتابه، وأنتم تدعونه إلى معصومكم. فليت شعرى! أيها أشباه بصحابة رسول الله ﷺ: أمن يدعوا إلى النبي المؤيد بالمعجزة، أم من يدعوا إلى من يدعى العصمة بشهوته من غير معجزة؟! - القسم الثالث: من فارق حيز المقلدين وعرف أن في التقليد خطر الخطأ، فصار لا يقنع به، فتحن ندعوه إلى النظر في خلق السموات والأرض ليعرف به الصانع، وإلى التفكير في معجزات النبي ﷺ ليعرف به صدقه، وأنتم تدعونه إلى تقليد المعصوم وتكتذبون نظر العقل وتزخرفونه، فليت شعرى أى الدعوتين أوفى لدعوة أصحاب

رسول الله ﷺ؟ فمتى قالوا للمسترشد المتشكك: إياك ونظر العقل وتأمله فإن فيه خطر الخطأ، ولذلك اختلف الناظرون؛ بل عليك أن تقلد ما تسمعه منا من غير بصيرة وتأمل، هذا هو صدر من مجnoon لضحك منه، ولقليل له: لم تقلدك ولا نقلدك من يكذبك؟ فإذا طوى بساط الدليل المفرق بطريق النظر بينك وبين خصمك، ولم يمكن درك التفرقة بالضرورة فبم تميز عن مخالفك المكذب؟! فليت شعرى من فتح باب النظر الذي يسوق إلى معرفة الحق متبعاً فيه ما اشتغل عليه القرآن من الحث على التدبر والتفكير في الآيات وفي القرآن وعجز الخلق عن الإتيان بمثله واستدلاله به، هو أقرب إلى موافقة الصحابة وأهل السنّة والجماعة، أو من يؤيّس الخلق عن النظر في الأدلة بالتكذيب حتى لا يبقى للدين عصام يتمسك به إلا الدعاوى المتعارضه؟ وهل هذا إلا صنع من يريد أن يطفئ نور الله ويغطى شرع رسول الله ﷺ بسد طرقه المفضي إليه؟! فإن قيل: فنراكم تميلون تارة إلى الاتباع، وتارة إلى النظر. قلت: هكذا تعتقدونه. ولكنه في حق شخصين. فالذين سعدوا بالولادة بين المسلمين فأخذوا الحق تقليداً مستغلون عن النظر؛ وكذا الكفار إذا تيسر لهم تصدق رسول الله ﷺ تقليداً، كما كان يتيسر لأجلاف العرب، والذي يتشكك ويعرف غرر التقليد فلا بد له من معرفة صدقنا في قولنا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ثم بعد هذا قدر على اتباع رسول الله ﷺ ولن يعرف التوحيد والنبوة إلا بالنظر في دليله الذي دل عليه الصحابة ودعا الرسول الخلق به؛ فإنه ما دعاهم بالتحكم المحسن والقهر المجرد، بل بكشف سبل الأدلة. فهذا صورة القول مع كل متشكك؛ وإنما فلبيرز الباطنى معتقده في حقه وأنه كيف ينجو عن شكه إذا حسم عليه بباب التأمل والنظر!

فهذا حل هذه الشبهات. وهي أركع عند المحصل من أن يفتقر في حلها إلى كل هذا الإطناب، ولكن اغترار بعض الخلق به وظهور التبليس في هذا الزمان يتضاعى هذا الكشف والإيضاح. والله تعالى يوفقنا للعلم والعمل والرشد والإرشاد، بمنه ولطفه.

الباب السابع

في إبطال تمسكهم بالنص في إثبات الإمامة والعصمة

وَفِيهِ فَصْلَانِ

الفصل الأول

في تمسكهم بالنص على الإمامة

ومهما راجع العاقل بصيرته استغنى في معرفة استحالة هذه الدعوى عن مرشد يرشده ويسدد منهجه على وجه الاستحالة. كيف وقد استحالت هذه الدعوى وتعذر على الإمامية في دعوى إمامية على فقط . فكيف تستتب لهؤلاء دعوى إمامية

صاحبهم مع تضاعف الشغل عليهم وكثرة دعاويمهم إلى أن ينساقوا إلى إثبات الإمامة لمن اعتقدوا إمامته اليوم! ولكننا مع الاستغناء عن الإيضاح لفساد دعواهم، ننبه على ما فيه من العسر والاستحالة ونقول: مدعى الإمامة اليوم لشخص معين من عترة رسول الله ﷺ يفتقر إلى نص متواتر عن رسول الله على عليه رضي الله عنه. يتنهى في الوضوح إلى حد الخبر المتواتر عن وجود على ومعاودة وعمرو بن العاص، فإنما بالتواتر عرفنا وجودهم، ومهما أدعى تواتر هذا الخبر في زمان رسول الله ﷺ افتقر إلى حد التواتر بعده في كل عصر يفترض، حتى لا يزال النقل متواتراً على تناصح الأعصار وإنفراط القرون بحيث يستوي في بلوغ المخبرين حد التواتر طرف الخبر وواسطته. وهذا ممتنع، يفتقر في كل واحد من على وأولاده -رضي الله عنهم- إلى يومنا هذا أربعة أمور:

الأول: أن يثبت أنه مات عن ولد ولم يمت أبتر لا ولد له حتى يعرف ولد كـما عـرف على -رضي الله عنه! - وتـعرف صـحة أـنسابـهمـ كما عـرف صـحةـ أـنسـابـ علىـ.

الثاني: أن يثبت أن كل واحد منهم نص على ولده قبل وفاته، وجعله ولـىـ عـهـدـهـ، وعـيـنهـ منـ بـيـنـ سـائـرـ أـولـادـهـ فـانـتـصـبـ لـلـإـمـامـةـ بـتـوـلـيـتـهـ؛ـ وـلـمـ يـمـتـ وـاحـدـ إـلـاـ بـعـدـ التـنـصـيـصـ وـالتـعـيـنـ عـلـىـ ولـىـ عـهـدـهـ.

الثالث: أن ينقل أيضاً خبراً متواتراً. أنه ﷺ جعل نص جميع أولاده بمنزلة نصه في وجوب الطاعة ومصادفته لمظنة الاستحقاق ووقوعه على المستحق للمنصب من جهة الله تعالى حتى لا يتصور وقوع الخطأ لواحد منهم في التعين.

الرابع: أن ينقل أيضاً بقاء العصمة والصلاح للإمامـةـ منـ وقتـ نـصـهـ عـلـىـ أـنـ تـوفـيـ هوـ بـعـدـ نـصـهـ عـلـىـ غـيرـهـ.

فـلوـ انـخـرـمـتـ رـتـبةـ مـنـ هـذـهـ الرـتـبـ لـمـ تـسـتـمـرـ دـعاـوـيـمـ،ـ وـلـوـ أـبـتـواـ تـوـاتـرـ نـصـ كـلـ واحدـ مـنـهـ وـوـجـودـ ولـدـ فـلاـ يـغـنـيـهـ حـتـىـ يـثـبـتـواـ تـوـاتـرـهـ كـذـلـكـ فيـ سـائـرـ أـعـصـارـ الـمـتـوـالـيـةـ بـعـدـ عـصـرـ.ـ وـهـذـهـ أـمـورـ لـوـثـبـتـ التـوـاتـرـ فـيـهاـ

لعلمت كما يعلم وجود الأنبياء وجود الأقطار التي لم تشاهد كالصين وقيروان المغرب، وجود الواقع كحرب بدر وصفين، ولا يشترك الناس في دركه، حتى كان لا يقدر أحد على أن يشكك فيه نفسه، وليس يخفى أن الأمر في هذه الدعاوى بالضبط، إذ لو كلف الإنسان أن يتسع لتجويف ما قالوه وأمكانه لم يتمكن ، بل علم قطعاً خلافه، فكيف يتصور الطمع في إثباته! وكيف يتواقحون على دعواه وقد اختلف القائلون بوجوب الإمام المعصوم في جماعة من الأئمة بزعمهم أنه خلف ولداً أو لم يخلف؛ واختلفوا في تعين الإمامة في بعضهم؛ واختلفوا في ظهوره، فقال قائلون: الإمام موجود ولكنه ليس يظهر تقية، وقال آخرون هو ظاهر؛ فكيف خالفهم أصحابهم؟ وإن كانوا قد عرفوا بذلك بنص متواتر فكيف قبلوه من الآحاد إن لم يكن متواتراً، وقول الآحاد لا يورث إلا الظن؟! فاستبان أن ما ذكروه طمع في غير مطعم، وفرع إلى غير مفزع. ومثالهم في الفرار من مسلك النظر إلى مسلك النص مثال من يميل من البـلـ إلى الغـرـقـ؛ـ فـإـنـ الـمـسـلـكـ الـأـوـلـ أـقـرـبـ إـلـىـ التـلـيـسـ مـنـ هـذـاـ الـمـسـلـكـ.

فإن قال قائل: قد طولتم الأمر عليهم وأحرجتموهـمـ إلىـ إـثـبـاتـ النـصـ عـلـىـ عـلـىـ،ـ ثـمـ إـثـبـاتـ النـصـ مـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ أـعـقـابـهـ وـلـدـاـ وـلـدـاـ،ـ ثـمـ صـحـةـ نـسـبـهـ؛ـ ثـمـ استفاضـةـ هـذـهـ الـأـخـبـارـ أـوـلـاـ وـوـسـطـاـ وـآخـرـاـ،ـ وـهـمـ يـسـتـغـفـلـونـ عـنـ جـمـيعـ ذـلـكـ بـخـبـرـ وـاحـدـ وـهـوـ أـنـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺ قـالـ:ـ «ـالـإـمـامـ بـعـدـ لـعـلـىـ وـبـعـدـ لـأـوـلـادـهـ لـاـ تـخـرـجـ مـنـ نـسـبـيـ،ـ وـلـاـ يـنـقـطـ نـسـبـيـ أـصـلـاـ،ـ وـلـاـ يـمـوتـ وـاحـدـ مـنـهـمـ قـبـلـ تـوـلـيـتـهـ الـعـهـدـ لـوـلـدـهـ»ـ.ـ وـهـذـاـ الـقـدـرـ يـكـفيـهـمـ.ـ قـلـناـ:ـ نـعـمـ يـكـفيـهـمـ هـذـاـ الـقـدـرـ إـنـ كـانـ كـلـ مـاـ يـخـطـرـ بـالـبـالـ وـيـوـافـقـ شـهـوـةـ الـضـلـالـ يـمـكـنـ اـخـتـرـاعـهـ وـنـقـلـهـ مـتـوـاتـرـاـ،ـ وـلـكـنـ هـذـاـ عـلـىـ هـذـاـ الـوـجـهـ لـمـ يـقـعـ وـلـاـ نـقـلـ،ـ وـلـاـ دـعـيـ مـدـعـ وـقـوـعـهـ،ـ مـعـتـقـدـاـ بـالـبـاطـلـ وـلـاـ عـلـىـ سـبـيلـ الـعـنـادـ،ـ فـضـلـاـ عـلـىـ أـنـ يـنـطـقـ بـهـ عـنـ الـاعـقـادـ.ـ وـنـقـلـ هـذـاـ النـصـ وـدـعـوـيـ التـوـاتـرـ فـيـ كـدـعـوـيـ مـنـ نـقـلـ مـضـادـهـ وـهـوـ أـنـ الـإـمـامـ لـيـسـ لـعـلـىـ بـعـدـ إـنـمـاـ هـيـ لـأـبـيـ بـكـرـ،ـ وـإـنـمـاـ تـكـوـنـ بـعـدـ بـالـاختـيـارـ وـالـشـورـىـ؛ـ وـأـنـ مـنـ أـدـعـىـ النـصـ أـوـ اـخـتـصـاصـ الـإـمـامـ بـأـوـلـادـهـ مـنـ سـائـرـ قـرـيـشـ فـهـوـ

كاذب مبطل. فكما نعلم أن هذا الخبر لم يكن ولم ينقل. لا أحداً ولا تواتراً. نعلم ذلك فيما ينافقه. ومهما فتح باب الاختراع اشترك في الاقدار عليه كل من يحاول اللجاج والنزاع، وذلك مما لا يستحله ذوي الدين أصلاً.

فإن قال قائل: هذه الدعاوى لا تستتب لهؤلاء؛ فهل تستتب للإمامية في دعوى النص على على رضى الله عنه؟ - قلنا: لا؛ إنما الذي يستتب لهم دعوى ألفاظ محتملة نقلها الأحاديث. فأما اللفظ الذى هو نص صريح، فلا. ودعوى التواتر أيضاً لا يمكن، وتيك الألفاظ كما رواه أنه قال: «من كنت مولاه فعلى مولاه»^(١)، قوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»^(٢) - إلى غير ذلك من الألفاظ المحتملة، لا تجري مجرد النصوص الصريحة. فأما دعوى النص الصريح المتواتر فمحالٌ من وجوه موضع استقصائها في كتاب الإمامة من علم الكلام، وليس من غرضنا الآن، ولكننا ذكر استحالته بمسلكين: أحدهما أنه لو كان ذلك متواتراً لما شكنا فيه، كما لم يشك في وجود على رضى الله عنه، ولا في انتصاره للخلافة بعد رسول الله ﷺ، ولا في أمر رسول الله ﷺ بالصلوة والصيام والزكاة والحج. فإن قوله - عليه السلام! - في التنصيص على الخلافة بعده على ملا من الناس ليس قوله يستحق فيستر ولا يتسهّل في سماعه فيهم، بل توفر الدواعي على إشاعته، ولا تسمح النفوس بإخفائه والسكوت عنه، ولم تسمح بالسكوت عن أخبار وأحوال تقع دون ذلك في الرتبة. فهذا قاطع في بطلان دعواهم الخبر المتواتر. وعلى هذه الجملة فلا تمييز دعواهم عن دعواه البكرية^(٣) حيث قالوا: إن النبي ﷺ نص على أبي بكر. رضى الله عنه! - نصاً صريحاً متواتراً، ولا عن دعواه الروندية^(٤) إذ قالوا إنه نص على العباس نصاً متواتراً، وهذه الأقوال

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) رواه البخاري ومسلم وأبي داود والترمذى والنسائي و تمام الحديث: [...] . إلا أنه لا نبي بعدى].

(٣) البكرية: نسبة إلى أبي بكر الصديق. رضى الله عنه. أي الذين قالوا بالنص على إمامته من رسول الله ﷺ.

(٤) الروندية: الذين قالوا بإمامية العباس بن عبد المطلب وأولاده من بعده نصاً متواتراً عن رسول الله ﷺ.

متعارضة لأنها لم تعرف ولم تظهر بعد وفاة رسول الله ﷺ عند الخوض في الإمامة.

فلا تبقى بعد ذلك ريبة في بطلان هذه الدعوى.

المسلك الثاني: أن الذين نازعوا في إمامية أبي بكر وتصدوا للنضال عن على رضى الله عنهما. تمسكوا في نصرته بألفاظ محتملة نقلها آحاد، كقوله عليه السلام: «من كنت مولاه فعلى مولاه»، وقوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، وكيف سكتوا عن النص المتواتر الذي لا يتطرق التأويل إلى متنه والطعن على سنته! ومعلوم أن النفوس في مثل هذه المثارات تضطرب بأقصى الإمكان ولا تتعلق بالشبه إلا عند العجز عن البرهان، فهذا أيضاً يعرف المنصف ضرورة كذب المخترعين لهذه الأمور، وإنما هدفهم إلى اختراع دعوى النص المتواتر طائفنة من الملحدين أرادوا الطعن على الدين، وهم الذين لقنو اليهود أن ينقولوا عن موسى نصاً بأنه خاتم النبيين وأنه قال لليهود: «عليكم بالسبت ما دامت السموات والأرضون». وكان سبيلنا في الرد عليهم أن اليهود، مع ما جرى عليهم من الذل والإرقاء والسبى للذراري والأولاد وتخريب البلاد وسفك الدماء في طول زمان رسول الله ﷺ^(١)، كانوا يحتالون بكل حيلة في طمس شريعته وتطفئة نوره ودفع استيلائه؛ فلم ينقولوا عن موسى عليه السلام ذلك، ولم يقلوا له: ما جئت لإباتصديق موسى وأنه قال: أنا خاتم النبيين. ومعلوم أن الدواعي توافر على نقل مثل ذلك توفر لا يطاق السكوت معه؛ وقد كان فيهم الأخبار والمتقدمون، وكلهم كانوا مضطرين تحت القهر والذل، متعطشين إلى دفع حجته

(١) لقد هادنهم رسول الله ﷺ وحالفهم وعقد معهم العقد عند هجرته إلى المدينة لكنهم غدروا ونقضوا، بنو قباع وبنو النضير، وبنو قريظة؛ ثم انخدعوا من خبير منطلق تامر على المسلمين؛ وحاربهم جميعاً رسول الله ﷺ، حتى أجlahم عن المدينة وخبيث.

بأقصى الجد، وهذا بعينه هو الذي يكشف عن اختراع هؤلاء وتهجمهم على الاختلاف والتخرص.

فإن قيل: لعله تمسك به المتمسكون، إلا أنه اندرس ولم ينقل إلينا، قلنا: كيف نقل إلينا التمسك بالألفاظ الظاهرة، ونقل المنازعة في الإمامة من الأنصار وقول قائلهم: «أناجذيلها المحكك وعذيتها المرجب»^(١) والداعي على نقل النص أوفر. ولو جاز فتح هذا الباب لجاز لكل ملحد. إذا احتججنا عليه بالقرآن وعجز الخلق عن معارضته، وبيننا به صدق محمد ﷺ. أن يقول: لعله عورض ولكنه لم ينقل، وتعاطى المسلمين إخفاءه. فإن قيل: أنت مضطرون إلى معرفة هذا الخبر المتواتر، ولكنكم تعاندون في إخفائه تعصباً. قلنا: ولم تنكرن على من يقلب عليكم ويقول: أنتم تعرفون بطريق ما ينقولون ضرورة ولكنكم تعاندون في الاختراع؟ و بم تفصلون عن البكرة والرونية إذا أدعوا ذلك في النص على أبي بكر والعباس رضي الله عنهما؟ - فإن قيل: ألستم تدعون في معجزات الرسول ﷺ انشقاق القمر وكلام الذئب وحنين الجذع وتكتير الطعام القليل - إلى غير ذلك مما أنكره كافة الكفار وطوائف من المسلمين ولم يكن خلافهم مانعاً لكم من دعوى التواتر - قلنا: نحن لا ندعى التواتر الذي يوجب العلم الضروري إلا في القرآن؛ أما ما عداه من هذه المعجزات فلو نقلها خلق كثير بلغوا حد التواتر لما تصوروا الشك فيها؛ وإنما نقلها جماعة دون تلك الكثرة يُعرف صدقهم بضروب من الأدلة النظرية والاستدلال بالقرائن الخالية من روایتهم ذلك، وسکوت الآخرين عن الإنكار، إلى غير ذلك من الأمور التي يُتوصل إلى استفادة العلم منها عند إمعان النظر فيها بدقيق الفكر، ومن أعرض عن النظر في تيك الدلائل والقرائن ولم يتأملها حق التأمل لم يحصل له العلم. وأما أنتم فلا تقنعون في خبركم بالنقل من عدد دون عدد التواتر،

(١) تلك مقوله الحباب بن المنذر في سقيفة بنى ساعدة عند وفاة رسول الله ﷺ، واجتماع الأنصار لاختبار خليفة. والعذيق: تصفيير عذر، وهو النخلة بحملها. والجذيل المحكك: الذي ينصب في معاطن الإبل، لتحتك به الجريبي فتشفي. فشبة نفسه بذلك، لأنه يلجا إليه ويشتفي برأسه.

ولا بالحاجة فيه إلا النظر والاستدلال والتأمل فإنكم بطلون طرق النظر، فلا تستقيم هذه المقابلة منكم.

فإن قيل: انشقاق القمر من الآيات العلوية والبراهين السماوية. فكيف يتصور أن يختص بمشاهدته عدد دون عدد التواتر؟ - قلنا: ولو شاهده عدد التواتر كيف كان يتصور التردد فيه والإنكار له؟ وهل ترى أحداً يتردد في وجود مكة وجود أبي حنيفة والشافعى وسائر المشهورين، وهى من الأمور الأرضية؟ وهل ترى أن أحداً يتردد في أن الشمس كانت تطلع فى أيام نوح عليه السلام ضرباً للمثال؟ - فإن ذلك لما كان من الأمور المتواترة لم يتصور الاسترابة فيه. فيبقى قولكم إنه كيف اختص بمشاهدة انشقاق القمر طائفه؟ فقد قال العلماء الأصوليون المنكرون للتباش ما يتواتر من الأخبار: هذه آية ليلية في وقت كان الناس فيه نيااماً، أو كانوا تحت السقوف والظلال والأستار؛ والمصحررون^(١) منهم المتبعون لا تستحيل عليهم الغفلة في لحظة، فيكون ذلك مثل انقضاض كوكب تختص بمشاهدته شرذمة قليلة؛ وذلك ممكן، فلم يكن الانشقاق أمراً دائمًا زماناً طويلاً، فليس يمتنع أن يختص بمشاهدته من حدق إليه بصره ممن كان حول رسول الله ﷺ حيث احتاج على قريش بانشقاق القمر. وقال قائلون أيضاً: يحتمل أن يكون الله تعالى خصص برؤية ذلك من حاج النبي ﷺ في تلك الساعة وناظره حيث قال ﷺ: «آيتى أنكم ترفعون رءوسكم فترون القمر منشقاً»^(٢). وحجب الله أبصار سائر الخلق عن رؤيته بحجاب أو سحاب أو تسلیط عقله وصرف داعية النظر لمصلحة الخلق فيه حتى لا يتحدى لنفسه بعض الكاذبين في الأمصار فيستدل به على صدق نفسه؛ أو يكون معجزة للنبي ﷺ من وجهين خارقين للعادة: أحدها إظهاره لهم، والآخر إخفاؤه عن غيرهم. وهذه الاحتمالات ذكرها العلماء حتى قال بعضهم إن انشقاق القمر

(١) المصحررون، من: أصحر القوم، إذا أوغلوا في الصحراء؛ واتخذوها مقاماً أو ملاذاً.

(٢) رواه مسلم وأبو داود.

ثبت بالقرآن وهو قوله تعالى: «أَفَتَرَبَّ السَّاعَةُ وَانْشَقَ الْقَمَرُ» [القمر: ١]. والكلام فيه طويل. وعلى الأحوال كلها فما بلغ حد التواتر لا يتصور التشكيك فيه. هذه قاعدة معلومة عليها تبني جميع قواعد الدين؛ ولو لاه لما حصلت الثقة بأخبار التواتر، ولما عرفنا شيئاً من أقوال رسول الله ﷺ إلا بالمشاهدة. والكلام في هذا يتحمل الإطناب، ولكنه بعيد عن مقصود الكتاب، فرأيت الإيجاز فيه أولى.

فى إبطال قولهم إن الإمام لابد أن يكون معصوماً من الخطأ والزلل والصغرائير والكبائر

نقول لهم: وبماذا عرفتم صحة كونه معصوماً وجود عصمه؟ أبضوره العقل أو بنظره أو سماع خبر متواتر عن رسول الله ﷺ يورث العلم الضروري؟ ولا سبيل إلى دعوى الضرورة، ولا إلى دعوى الخبر المتواتر المفيد للعلم الضروري، لأن كافة الخلق تشترك في دركه^(١). وكيف يدعى ذلك وأصل وجود الإمام لا يعرف ضرورة، بل نازع منازعون فيه، فكيف تعلم عصمه ضرورة، وإن ادعیتم ذلك بنظر العقل فنظر العقل عندكم باطل. وإن سمعتم من قول إمامكم أن العصمة واجبة للإمام فلم صدقتموه قبل معرفة عصمه بدليل آخر؟ وكيف يجوز أن تعرف إمامته وعصمه بمجرد قوله؟

على أن نقول: أيُّ نظر عرفكم وجوب عصمة الإمام؟ فلا بد من الكشف عنه فإن قيل: الدليل عليه وجوب الاتفاق على كون النبي ﷺ معصوماً، ولم نحكم بوجوب عصمه، إلا لأننا بواسطته نعرف الحق ومنه نتلقفه ونستفيده. ولو جوزنا عليه الخطأ والمعصية سقطت الثقة بقوله. فما من قول يصدر عنه إلا وتصور أن يقال: لعله أخطأ فيه، أو تعمد الكذب، فإن المعصية ليست مستحبة عليه وذلك مما لا وجه له - فكذلك الإمام منه نتلقى الحق، وإليه نرجع في المشكلات كما كانا نرجع إلى رسول الله ﷺ فإنه خليفة وبه نستضيء في المشكلات التأويل والتزيل وأحوال القيامة والحضر والنشر. فإن لم تثبت عصمه فكيف يوثق به؟

قلنا: مثار غلطكم ظنكם أننا نحتاج إلى الإمام لنتفهيد منه العلوم، ونصدقه فيها. وليس كذلك، فإن العلوم منقسمة إلى عقلية وسمعية. أما العقلية فتنقسم إلى قطعية

(١) دركه: إدراكه.

وظنية ولكل واحد من القطع والظن مسلك يفضي إليه ويدل عليه. وتعلم ذلك ممن يعلم، ولو من أفسق الخلق، ممكناً، فإنه لا تقليد فيه، وإنما المتبوع وجه الدليل. وأما السمعيات فمسندها سمع: إما متواتر، وإما آحاد، والمتواتر تشتراك الكافة في دركه، ولا فرق بين الإمام وبين غيره؛ والآحاد لا تقليد إلا ظناً، سواء كان المبلغ إليه أو المبلغ الإمام أو غيره. والعمل بالظن فيما يتعلق بالعمليات واجب شرعاً، والوصول إلى العلم فيه ليس بشرط، ولذلك يجب عندهم تصديق الدعاء المستشرين في أقطار الأرض، مع أنه لا عصمة لهم أصلاً، وكذلك كان ولاة رسول الله ﷺ في زمانه، فإذاً لا حاجة إلى عصمة الإمام، فإن العلوم يشترك في تحصيلها الكل. والإمام لا يولد عالماً ولا يوحى إليه، ولكنه متعلم. وطريق تعلم غيره كتعليمه، من غير فرق.

فإن قيل: فلماذا تحتاج إلى الإمام إذ كان يستغني عنه في التعليم؟ قلنا: ولماذا يحتاج في كل بلد إلى قاض؟ وهل يدل الاحتياج إليه على أنه لابد أن يكون معصوماً؟ فيقولون؛ إنما نحتاج إليه لدفع الخصومات، وجمع شبات الأمور، وجرم القول في المجتهدات، وإقامة حدود الله تعالى، واستيفاء حقوقه وصرفها إلى مستحقيها إذا لا سبيل إلى تعطيلها، ولا سبيل إلى تفويضها إلى كافة الخلق فيتزاحمون عليها متقائلين ويتكاسلون عنها متواكلين ومتخاذلين، فتعطل الأمور؛ فجملة الدنيا في حق الإمام كبلدة واحدة في حق القاضي، فكما يستغني عن عصمة القاضي في البلد ويحتاج إلى قضايه فكذلك يستغني عن عصمة الإمام ويحتاج إليه كما يحتاج إلى القضاة وأمور آخر كلية سياسية: من حراسة الإسلام، والذب عن بيضته^(١) والنضال دون حوزته، وحشد العساكر والجنود إلى أهل الطغيان والعناد، وتطهير وجه الأرض عن الطغاة والبغاة والساسين في الأرض بالفساد وملاحظة أطراف البلاد بالعين الكائنة، حتى إذا ثارت فتنة بادر إلى الأمر بتطفتها، وإذا نبغت

(١) ثائرتها: وناثرتها بمعنى واحد.

(٢) المتعس: من: عس، وهو: نفع الليل عن أهل الريمة، فهو: عاس. وعس الليل: أقبل ظلامه.

(٣) يجاهد: يجحد وينكر.

نابعة تقدم على الفور يجاز التها قبل أن تستحكمَ غائزتها، وتستطير في الأرض ناثرها^(١)، هذا وما يجري مجرد هو الذي يراد لأجله الإمام، وذلك يحتاج إلى عدالة وعلم ونجد وكمالية وصرامة وشرائط آخر سنذكرها في الباب التاسع.

فأما العصمة فيستغني عنها كما في حق القضاة والولاة، فإن منعوا وادعوا العصمة للقضاة والولاة وكل مرشح لأمر من الأمور من جهة الإمام. وهذا ما اعتقد الإمامية حتى أورد عليهم الحارس والمتعس^(٢) والباب ويرتبط بكل واحد منهم أمر. فأجابوا بأن هذه الأمور إن كانت أموراً دينية شُرّطت العصمة في المتكلفين بها، والمنتسب لها بنصب الإمام لا يكون إلا معصوماً، ونعيذ بالله من اعتقاد مذهب يضطر ناصره والذاب عنه إلى أن يجاهد^(٣) ما يشاهده ويدركه على البديهة والضرورة، فالظلم على طبقات الناس مشاهد من أحوال المنتسبين من جهة إمامهم. ولا ينفك أورع متدين منهم عن استحلال الأموال المغصوبة باسم الخراج والضربيه من أموال المسلمين مع العلم بتحريمها. ومهما انتهى كلام الخصم إلى مجادلة الضرورة فلا وجه إلا الكف عنه، والاقتصار على تعزيره فيما أصيب به من عقله.

الباب الثاشر

في الكشف عن فتوى الشرع في حقهم من التكبير وسفك الدم

ومضمون هذا الباب فتاوى فقهية، ونحصر مقصوده في فصول أربعة:

الفصل الأول

في تكبيرهم أو تضليلهم أو تخطئتهم

ومهما سئلنا عن واحد منهم، أو جماعتهم، وقيل لنا: هل تحكمون بكافرهم؟ لم نتسارع إلى التكبير إلا بعد السؤال عن معتقدهم ومقالتهم، ونراجع المحكوم عليه أو نكشف عن معتقدهم بقول عدول يجوز الاعتماد على شهادتهم؛ فإذا عرفنا حقيقة الحال حكمنا بموجبه.

ولمقالتهم مرتبان: إحداهما توجب التخطئة والتضليل والتبديع، والأخرى توجب التكبير والتبري.

فالموتبة الأولى

وهي التي توجب التخطئة والتضليل والتبديع

هي أن نصادف عامياً يعتقد أن استحقاق الإمامة في أصل البيت، وأن المستحق اليوم المتصدق لها منهم، وأن المستحق لها في العصر الأول كان هو على رضي الله عنه. فدفع عنها بغير استحقاق، وزعم، مع ذلك، أن الإمام معصوم عن الخطأ والزلل، فإنه لابد أن يكون معصوماً، ومع ذلك فلا يستحل سفك دمائنا ولا يعتقد كفرنا، ولكنه يعتقد فيما أنا أهل البغي، زلت بصائرنا عن درك الحق خطأ، إذ عدلنا

عن اتباعه، عناداً ونكداً. فهذا الشخص لا يُستباح سفك دمه، ولا يحكم بكتفه لهؤلاء الأقواب، بل يحكم بكونه ضالاً مبتداعاً فيزجر عن ضلاله، ويدعنه بما يقتضيه رأي الإمام، فأما أن يحكم بكتفه ويستباح دمه بهذه المقالات، فلا! وهذا إنما يقتصر على تضليله وتبديعه إذ لم يعتقد شيئاً مما حكينا من مذهبهم في الإلهيات وفي أمور الحشر والنشر، ولكنه لم يعتقد في جميع ذلك إلا ما نعتقده؛ وإنما تميز عنا بالقدر الذي حكيناه الآن. فإن قيل: هلا كفرتومهم بقولهم إن مستحق الإمامة في الصدر الأول كان علياً دون أبي بكر وعمر ومن بعده وأنه دفع بالباطل، وفي ذلك خرق لـ«إجماع أهل الدين»؟ قلنا: لا ننكر ما فيه من القحوم^(١) على خرق الإجماع، ولذلك ترقينا من التخطئة المجردة التي نطلقها ونقتصر عليها في الفروع في بعض المسائل إلى التضليل والتفسيق والتبديع، ولكن لا تنتهي إلى التكفير؛ فلم يبن لنا أحد خارق الإجماع كافر، بل الخلاف قائم بين المسلمين في أن الحجة هل تقوم بمجرد الإجماع؟ وقد ذهب النظام وطائفته إلى إنكار الإجماع، وأنه لا تقوم حجة أصلاً، فمن التبس عليه هذا الأمر لم نكفره بسببه، واقتصرنا على تخطئته وتضليله. فإن قيل: وهل كفرتومهم بقولهم إن الإمام معصوم، والعصمة عن الخطأ والزلل وصغير المأثم وكثيرها من خاصية النبوة فكانهم أثبتوا خاصية النبوة لغير النبي ﷺ؟ قلنا: هذا لا يوجب الكفر وإنما الموجب له أن يثبت النبوة لغيره بعده؛ وقد ثبت أنه خاتم النبيين، أو ثبت لغيره منصب النسخ لشريعته، فأما العصمة فليست خاصية النبوة ولا إثباتها كإثبات النبوة، فلقد قالت طوائف من أصحابنا: العصمة لا تثبت للنبي من الصغار، واستدلوا عليه بقوله: تعالى: «وعصى آدم ربَّه فتُوْلِي» [طه: ١٢١]، وبجملة من حكايات الأنبياء^(٢). فمن يعتقد في فاسق أنه مطيع ومعصوم عن الفسق لا يزيد على من يعتقد في مطيع أنه فاسق ومنهمك في الفساد، ولواعتقد إنسان في عدل أنه فاسق لم يزد على تخطئة من

(١) القحوم؛ من: قحوم، من باب: نصر. قحوماً: رمى نفسه في أمر عظيم، يقال: قحوم في، فهو فاحم.

(٢) كما روى عن سيدنا إبراهيم عليه السلام أنه كذب في دعوه أمام الملك أن سارة اخته وليس زوجته.

اعتقد في غير معصوم أنه معصوم. كيف يحكم بكتفه؟ نعم يحكم بحماته واعتقاده أمراً يكاد يخالف المشاهد من الأحوال وأمراً لا يدل عليه نظر العقل ولا ضرورته.

فإن قيل: فلو اعتقد معتقد فسوق أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وطائفه من الصحابة فلم يعتقد كففهم، فهل تحكمون بكتفه؟ قلنا: لأنكم بكتفه، وإنما تحكم بفسقه وضلالة ومخالفته لـ«إجماع الأمة»، وكيف تحكم بكتفه ونحن نعلم أن الله تعالى لم يوجب على من قذف محسناً بالزنى إلا ثمانين جلدة^(١)، ونعلم أن هذا الحكم يشتمل كافة الخلائق ويعتمد على تيرية واحدة، وأنه لو قذف قاذف أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - بالزنى لما زاده على إقامة حد الله تعالى المنصوص عليه في كتابه، ولم يدعوا أنفسهم التمييز بخاصية في الخروج عن مقتضى العموم.

فإن قيل: فلو صرخ بكتفه أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - يبغى أن ينزل منزلة من لو كفر شخصاً آخر من أحاديث المسلمين أو القضاة والأئمة من بعدهم. قلنا: هكذا نقول، فلا يفارق تكفيرون تكفيرون غيرهم من أحاديث الأمة والقضاة، بل أفراد المسلمين المعروفين بالإسلام إلا في شترين: أحدهما في مخالفتهم للإجماع وخرقهم، فإن مكفر غيرهم ربما لا يكون خارقاً لـ«إجماع معتقد به»، الثاني: أنه ورد في حكمهم من الوعود بالجنة والثانية عليهم والحكم بصحبة دينهم وثبات يقينهم وتقديمهم على سائر الخلائق أخبار كثيرة، فقاتل ذلك إن بلغته الأخبار واعتقد مع ذلك كففهم فهو كافر لا بتكفيروه إياهم ولكن بتكذيبه رسول الله ﷺ، فمن كذبه بكلمة من أقوابه فهو كافر بالإجماع، ومهما قطع النظر على التكذيب في هذه الأخبار وعن خرق الإجماع نزل تكفيرون متذلة سائر القضاة والأئمة وأحاديث المسلمين، فإن قيل: فما قولكم فيمن يكفر مسلماً: أهو كافر، أم لا؟ قلنا: إن كان يعرف أن معتقده التوحيد وتصديق الرسول ﷺ إلى سائر المعتقدات الصحيحة فمهما كفره بهذه المعتقدات

(١) الآية: «وَالَّذِينَ يَرْمَوْنَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَ شَهَادَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدًا» [النور: ٤].

عبد الله عليه صلوات الله صادق في كل ما جاء به من الحشر والنشر والقيامة والجنة والنار، وهذه الاعتقادات هي التي تدور عليها صحة الدين، فمن رأها كفراً هو كافراً لا محالة، فإن انصاف إلى هذا شيء مما حكى من معتقداتهم من إثبات إلهين وإنكار الحشر والنشر وجود الجنة والنار والقيامة فكل واحد من هذه المعتقدات موجب للتکفیر، صدر منهم أو من غيرهم.

فإن قيل: لو اعتقدت معتقداً وحدانية الإله ونفي الشرك ولكنه تصرف في أحوال النشر والحشر والجنة والنار بطريق التأويل للتفصيل دون إنكار الأصل، بل اعترف بأن الطاعة وموافقة الشرع وكف النفس عن المحمرمات والهوى سبب يفضي إلى السعادة، وأن الاسترسال على الهوى ومخالفة الشرع فيما أمر ونهى يسوق صاحبه إلى الشقاوة، ولكنه زعم أن السعادة عبارة عن لذة روحانية تزيد لذتها على اللذة الجسمانية الحاصلة من المطعم والمنكح اللذين شترك فيهما البهائم وتعالي عنهما رتبة الملائكة^(١)، وإنما تلك السعادة اتصال بالجواهر العقلية الملكية، وابتهاج بنيل ذلك الكمال؛ وللذات الجسمانية محترفة بالإضافة إليها، وأن الشقاوة عبارة عن كون الشخص محجوباً عن ذلك الكمال العظيم محله الرفيع شأنه مع التشوق إليه والشغف به، وأن ألم ذلك يستحرر معه ألم النار الجسمانية، وأن ما ورد في القرآن مثله ضرب لعوم الخلق لما قصر فهمهم عن درك تلك اللذات. فإنه لو تعدي النبي في ترغيبه وترهيبه إلى غير ما ألفوه وتشوقوا إليه وفزعوا منه لم تنبئ دواعيهم للطلب والهرب، فذكر من اللذات أشرفها عندهم وهي المدركات بالحواس من الحور والقصور إذ تحظى بها حاسة البصر، ومن المطاعم والمناكح إذ تحظى بها القوة الشهوانية. وما عند الله لعباده الصالحين خير من جميع ما أعربت عنه العبارات ونبهت عليه ولذلك قال تعالى فيما حكى عنه النبي عليه صلوات الله «أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب

(١) الملكية: الملائكة.

فهو كافر، لأنه رأى الدين الحق كفراً وباطلاً، فاما إذا ظن أنه يعتقد تكذيب الرسول أو نفي الصانع أو تشبيهه^(١) أو شيئاً مما يوجب التكذيب فكفره بناء على هذا الظن فهو مخطئ في ظنه المخصوص بالشخص، صادق في تكذيب من يعتقد ما يظن أنه معتقد هذا الشخص، وظن الكفر بمسلم ليس بکفر، كما أن ظن الإسلام بكافر ليس بکفر، فمثل هذه الظنون قد تخطيء وتصيب، وهو جهل بحال شخص من الأشخاص، وليس من شرط دين الرجل أن يعرف إسلام كل مسلم، وكفر كل كافر، بل ما من شخص يفرض إلا ولو جهله لم يضره في دينه، بل إذا آمن شخص بالله ورسوله وواظب على العبادات ولم يسمع باسم أبي بكر وعمر ومات قبل السماع مات مسلماً، فليس الإيمان بهما من أركان الدين حتى يكون الغلط في صفاتهما موجباً للانسلاخ من الدين.

وعند هذا ينبغي أن يقبس عنان الكلام، فإن الغوص في هذه المغاشاة يفضي إلى إشكالات وإثارة تعصبات، وربما لا تذعن جميع الأذهان لقبول الحق المؤيد بالبرهان لشدة ما يرسخ فيها من المعتقدات المألوفة التي وقع التشوؤ عليها والتحق بحكم استمرار الاعتياد بالأخلاق الغربيزية التي يعتذر إزالتها. وبالجملة: القول فيما يوجب الكفر والتبرى وما لا يوجه لا يمكن استيفاؤه في أقل من مجلدة وذلك عند إثمار الاختصار فيه فلنقتصر في هذا الكتاب على الغرض المهم.

الموتة الثانية

المقالات الموجبة للتکفیر

وهي أن يعتقد ما ذكرناه ويزيد عليه فيعتقد كفرنا واستباحة أموالنا وسفك دمائنا، فهذا يوجب التكذيب لا محالة، لأنهم عرروا أننا نعتقد أن للعالم صانعاً واحداً قادراً عالماً مريداً متكلماً سميأ بصيراً حياً ليس كمثله شيء، وأن رسوله محمد بن

(١) تشبيه: أي جعلهما إلهين ثالثين تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً.

بشر»^(١). وكل ما يدرك من الجسمانيات فقد خطر على قلب بشر أو يمكن إخباره بالقلب.

وزعم هذا القائل أن المصلحة الداعية إلى التمثيل للذات والآلام بالمؤلف منها عند العوام كالمصلحة في الألفاظ الدالة على التشبيه في صفات الله تعالى، وأنه لو كشف لهم الغطاء ووصف لهم جلال الله الذي لا تحيط به الصفات والأسماء، وقيل لهم: صانع العالم موجود، ليس بجواهر ولا عرض ولا جسم، ولا هو متصل بالعالم، ولا هو منفصل عنه، ولا هو داخل فيه ولا خارج عنه، وأن الجهات محصورة في ست، وأن سائر الجهات فارغة منه، وليس شاغلاً لواحد منها فلا داخل العالم به مشغول، ولا خارج العالم عنه مشغول، لبادر الخلق إلى إنكار وجوده، فإن عقولهم لا تقوى على التصديق بوجود موجود ترده الأوهام والحواس، فذكر لهم ما يشير إلى ضروب التمثيل ليرسخ في نفوسهم التصديق بأصل الوجود في سارعون إلى امتثال الأوامر تعظيمًا له، وإلى الانزجار عن المعاصي مهابة منه فيمن هذا منهاجه.

قلنا: أما القول: باليهين فكفر صريح لا يتوقف فيه، وأما هذا فربما يتوقف فيه الناظر ويقول: إذا اعتبروا بأصل السعادة والشقاوة وكون الطاعة والمعصية سبيلاً إلىهما فالنزاع في التفصيل كالنزاع في مقادير الشواب والعقواب، وذلك لا يوجب تكفيراً فكذلك النزاع في التفصيل. والذى نختاره ونقطع به أنه لا يجوز التوقف في تكفيير من يعتقد شيئاً من ذلك لأنه تكذيب صريح لصاحب الشرع ولجميع كلمات القرآن من أولها إلى آخرها. فوصف الجنة والنار لم يتحقق ذكر مرة واحدة أو مرتين، ولا جرى بطريق كنایة أو توسيع وتجوز بل بألفاظ صريحة لا يتماري فيها ولا يسترار، وأن صاحب الشرع أراد بها المفهوم من ظاهرها، فالمسير إلى ما أشار إليه هذا القائل تكذيب وليس بتأويل، فهو كفر صريح لا يتوقف فيه أصلاً.

ولذلك نعلم على القطع أنه لو صرخ مصريخ بإنكار الجنة والنار والمحور والقصور فيما بين الصحابة لبادروا إلى قتلهم واعتقدوا بذلك منه تكذيباً لله ولرسوله. فإن قيل: لعلهم كانوا يفعلون ذلك وببالغون فيه حسماً لباب التصریح به، إذ مصلحة العامة تقضي أن لا يجري الخطاب معهم إلا بما يليق بأفهمهم ويؤثر في نفوسهم وإثارة دواعيهم؛ وإذا رفعت عن نفوسهم هذه الظواهر وقصرت عقولهم عن درك اللذات العقلية أنكروا الأصل وجحدوا الشواب والعقواب، وسقط عندهم تمييز الطاعة عن العصيان والكفر عن الإيمان.

قلنا: فقد اعترفت بإجماع الصحابة على تكبير هذا الرجل وقتله لأنه مصريخ به، ونحن لم نزد على أن المصريخ به كافر يجب قتله، وقد وقع الاتفاق عليه؛ وبقى قولكم إن سبب تكبيرهم مراعاة مصلحة العوام، وهذا وهم وظن ممحض لا يعني عن الحق شيئاً، بل نعلم قطعاً أنهم كانوا يعتقدون بذلك تكذيباً لله تعالى ولرسوله وردأ لما ورد به الشرع ولم يدفعه العقل، فإن قيل: فهلا سلكتم هذا المسلك في التمثيلات الواردة في صفات الله تعالى من آية الاستواء وحديث التزوّل ولفظ «القدم» ووضع الجبار قدمه في النار، ولفظ «الصورة» في قوله عليه السلام: «إن الله خلق آدم - عليه السلام! - على صورته»^(١) - إلى غير ذلك من أخبار لعلها تزيد على ألف، وأنتم تعلمون أن السلف الصالحين ما كانوا يؤولون هذه الظواهر، بل كانوا يجررونها على الظاهر. ثم إنكم لم تكفروا منكم الظواهر ومسؤولتها، بل اعتقدتم التأويل وصرحتم به. قلنا: كيف تستتب هذه الموازنة والقرآن مصريخ بأنه «ليس كمثله شيء» [الشورى: ١١]، والأخبار الدالة عليه أكثر من أن تتصدى، ونحن نعلم أنه لو صرخ مصريخ فيما بين الصحابة بأن الله تعالى لا يحييه مكان ولا يحده زمان ولا يimas جسماً ولا ينفصل عنه بمسافة مقدرة وغير مقدرة ولا يعرض له انتقالٌ وجية وذهاب وحضور وأفول، وأنه يستحيل أن يكون من الآفلين والمتقللين

(١) متفق عليه.

والمتمكنين إلى غير ذلك من نفي صفات التشبيه لرأوا بذلك عين التوحيد والتزيل، ولو أنكر الحور والقصور والأنهار والأشجار والزبانية والنار لعد ذلك من أنواع الكذب والإنكار، ولا مساواة بين الدرجتين، وقد نبهنا على الفرق في باب الرد عليهم في مذهبهم بوجهين آخرين: أحدهما أن الألفاظ الواردة في الحشر والنشر والجنة والنار صريحة لا تأويل لها ولا معدل عنها إلا بتعطيلها وتكييفها، والألفاظ الواردة في مثل الاستواء والصورة وغيرها كتابيات وتوسيعات على اللسان تحتمل التأويل في وصفه، والآخر أن البراهين العقلية تدفع اعتقاد التشبيه والتزوير والحركة والتتمكن من المكان وتدل على استحالتها دلالة لا يتماري فيها، ودليل العقل لا يحيل وقوع ما وعده من الجنة والنار في الدار الآخرة، بل القدرة الأزلية محيطة بها مستولية عليها، وهي أمور ممكنة في نفسها ولا تتقاصر القدرة الأزلية عمّا له نعم الإمكان في ذاته فكيف يشبه هذا بما ورد من صفات الله تعالى؟! ومساق هذا الكلام يتضمن بث جملة من أسرار الدين إن شرعبنا في استقصائهما ورغبتنا في كشف عطائهما، وإذا ورد ذلك معترضاً في سياق الكلام غير مقصود في نفسه فلنقتصر على هذا القدر الذي انطوى في هذا الفصل، ولنشتغل بما هو الأهم من مقاصد هذا الكتاب، وقد بينا في هذا الفصل من يكفر منهم ومن لا يكفر، ومن يضل ومن لا يضل.

الفصل الثاني

في أحكام من قضى بكفره منهم

والقول الوجيز فيه أن يسلك بهم مسلك المرتدین في النظر في الدم والمال والنكاح والذبيحة ونحوه الأقضية وقضاء العبادات، أما الأرواح فلا يسلك بهم مسلك الكافر الأصلي، إذ يتخير الإمام في الكافر الأصلي بين أربع خصال: بين المن والفداء والاسترقاء والقتل. ولا يتخير في حق المرتد، بل لا سبيل إلى استرقاءهم ولا إلى قبول الجزية منهم ولا إلى المن والفداء، وإنما الواجب قتلهم وتطهير وجه الأرض منهم، هذا حكم الذين يحكمون بکفرهم من الباطنية، وليس يخص جواز قتلهم ولا وجوبه بحالة قتالهم، بل نفثتهم ونسفك دماءهم فإنهم مهما اشتعلوا بالقتال جاز قتالهم، وإن كانوا من الفرقة الأولى التي لم يحكم فيهم بالكفر وهو أنهم عند القتال يتحققون بأهل البغى، والباغي يقتل ما دام مقبلاً على القتال وإن كان مسلماً؛ إلا أنه إذا أذير ولو لم يتبع مدبرهم ولم يوقف على جريتهم، أما من حكمنا بکفرهم فلا يتوقف في قتالهم إلى تظاهرهم بالقتال وتظاهرهم على النضال.

فإن قيل: هل يقتل صبيانهم ونساؤهم؟ قلنا: أما الصبيان فلا، فإنه لا يؤخذ الصبي، وسيأتي حكمهم، وأما النساء فإننا نقتلهم مهما صرحن بالاعتقاد الذي هو كفر على مقتضى ما قررناه، فإن المرتدة مقتولة عندنا بعموم قوله عليه السلام: «من بدل دينه فاقتلوه»^(١). نعم، للإمام أن يتبع فيه موجب اجتهاده، فإن رأى أن يسلك فيهم مسلك أبي حنيفة ويكتف عن قتل النساء فالمسألة في محل الاجتهاد، ومهما بلغ صبيانهم عرضنا الإسلام عليهم، فإن قبوا قبل إسلامهم وردت السيوف عن رقبتهم إلى قربها^(٢). وإن أصرروا على كفرهم متبعين فيه آباءهم مددنا سيف الحق إلى

(١) متفق عليه.

(٢) قربها: أغمادها.

في سائر أصناف الكفار إلا اليهود والنصارى لأن ذلك تخفيف في حقهم لأنهم أهل كتاب أنزله الله تعالى على نبي صادق ظاهر الصدق مشهور الكتاب، وأما أقضية حكامهم فباطلة غير نافذة، وشهادتهم مردودة، فإن هذه أمور يُشترط الإسلام في جميعها، فمن حكم بکفره من جملتهم لم تصح منه هذه الأمور، بل لا تصح عبادتهم ولا ينعقد صيامهم وصلاتهم ولا يتأدي حجتهم وزكاتهم؛ ومهما تابوا وتبرءوا عن معتقداتهم وحكمتنا بصحة توبتهم وجب عليهم قضاء جميع العبادات التي فاتت والتي أديت في حالة الكفر، كما يجب ذلك على المرتد.

فهذا هو القدر الذي أردنا أن نبه عليه من جملة أحكامهم. فإن قيل: ولماذا حكمتم بالحق عليهم بالمرتدin، والمرتد من التزم بالدين الحق وتطوّقه ثم نزع عنه مرتدًا ومنكرًا له، وهؤلاء لم يلزموه الحق فقط، بل وقع نشوؤهم على هذا المعتقد فهلا أحقتهم بالكافر الأصل؟ قلنا: ما ذكرناه واضح في الذين انتحدوا وتحولوا إليها معتقدين لها بعد اعتقاد نقيضها أو بعد الانفكاك عنها، وأما الذين نشأوا على هذا المعتقد سمعاً من آبائهم فهم أولاد المرتدin، لأن آباءهم وأباء آبائهم لابد أن يفرض في حقهم تحول هذا الدين بعد الانفكاك عنه، فإنه ليس معتقداً يستند إلى نبي وكتاب منزل كاعتقاد اليهود والنصارى، بل هي البدع المحدثة من جهة طوائف من الملاحدة والزنادقة في هذه الأعصار القريبة المترادخة.

وحكم الزنديق أيضاً حكم المرتد لا يفارقه في شيء أصلاً، وإنما يبقى النظر في أولاد المرتدin، وقد قيل فيهم إنهم أتباع في الردة لأولاد الكفار من أهل الحرب وأهل الذمة، وعلى هذا فإن بلغ طولب بالإسلام، والإقتل ولم يرض منه بالجزية ولا الرق، وقيل إنهم كالكافر الأصليين إذا ولدوا على الكفر، فإذا بلغوا وأثروا الاستمرار على كفر آبائهم جاز تقريرهم بالجزية وضرب الرق عليهم، وقيل إنه يحکم بإسلامهم لأن المرتد مؤخذ بعلاقة الإسلام فإذا بلغ ساكتاً فحكم الإسلام يستمر إلى أن يعرض عليه الإسلام، فإن نطق به فذاك، وإن أظهر كفر أبيه، عند ذلك حكمنا بردهه في الحال، وهذا هو المختار عندنا في

رقبهم وسلكنا بهم مسلك المرتدin، وأما الأموال فحكمها حكم أموال المرتدin، فما وقع الظفر به من غير إيجاف الخيل والركاب فهو في، كمال المرتد، فيصرفة إمام الحق على مصارف الفيء على التفصيل الذي اشتمل عليه قوله تعالى: ﴿مَا أفاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى فَلَلَّهُ وَلِرَسُولُهُ﴾ [الحشر: ٧]. وما استولينا عليه بإيجاف خيل وركاب فلا يبعد أن يسلك به مسلك الغنائم حتى يُصرف إلى مصارفها، كما اشتمل عليه قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَةَ﴾ [الأنفال: ٤] الآية. وهذا أحد مسالك الفقهاء في المرتدin، وهو أولى ما يقتضى به في حق هؤلاء، وإن كانت الأقوال ماضية فيه.

ومما يتعلق بالمال أنهم إذا ماتوا لا يتوارثون فلا يرث بعضهم بعضاً، ولا يرثون من المحقين، ولا يرث المحق ما لهم إذا كان بينهم قرابة. بل ولادة الوراثة منقطعة بين الكفار والمسلمين.

وأما أبضاع^(١) نسائهم فإنها محظوظة، فكما لا يحل نكاح مرتدة لا يحل نكاح باطنية معتقدة لما حكمنا بالتكفير بسببه من المقالات الشنيعة التي فصلناها. ولو كانت متدينة ثم تلقت مذهبهم انفسخ النكاح في الحال إن كان قبل المسيح، ويوقف على انقضاء العدة بعد المسيح. فإن عادت إلى الدين الحق وانسلخت عن المعتقد الباطل قبل انصرام العدة بقضاء مدتها استمر النكاح على وجهه، وإن أصرت واستمرت حتى انقضت المدة وتصرمت العدة تبين انفساخ النكاح من وقت الردة. ومهما تزوج الباطنى المحكوم بکفره بأمرأة من أهل الحق أو من أهل دينه فالنكاح باطل غير معنقد، بل تصرفه في ماله باليقين وسائر العقود مردود فإن الذي اخترناه في الفتوى الحكم بزوال ملك المرتدin بالردة.

ويحصل بتحريم المناكحة تحريم الذبائح فلا تحل ذبيحة واحد منهم، كما لا تحل ذبيحة المجوس والزنديق، فإن الذبيحة والمناقحة تحاذيان، فهما محرماتان

(١) أبضاع نسائهم: تزوجهن.

صبيان الباطنية، فإن علقة من علائق الإسلام كافية للحكم بإسلام الصبيان، وعلقة الإسلام باقية على كل مرتد فإنه مؤاخذ بأحكام الإسلام في حال ردهه. وقد قال ﷺ^(١): «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه» فيحكم بإسلام هؤلاء. ثم إذا بلغوا كُشف لهم عن وجه الحق ونهاوا عن فضائح مذهب الباطنية، وذلك يكشف للمصفي إليه في أوحى ما يقدر، وأسرع ما يتظر، فإن أبي إِلَّا دِينَ آبَائِه فعند ذلك يحكم بردته من وقته، ويسلك به مسلك المرتدین.

الفصل الثالث

في قبول توبتهم وردها

وقد ألحقنا هؤلاء بالمرتدین فيسائر الأحكام، وقبول التوبة من المرتد لابد منه، بل الأولى ألا يبادر إلى قتله إلا بعد استتابته وعرض الإسلام عليه وترغيبه فيه. وأمانوبة الباطنية وكل زنديق مستتر بالكفر يرى التقية ديناً ويعتقد التفاصي وإظهار خلاف المعتقد عنه استشعار الخوف حقاً؛ ففي هذا خلاف بين العلماء: ذهب ذاهبون إلى قبولها، لقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»^(٢)؛ ولأن الشعـر إنما بني الدين على الظاهر فتحـنـنـ لا نـحـكـمـ إـلـاـ بـالـظـاهـرـ وـالـلـهـ يـتـسـولـ إـلـىـ السـرـائـرـ . والدلـيلـ عـلـىـ أـنـ الـمـكـرـ إـذـ أـسـلـمـ تـحـ ظـلـلـ السـيـوـفـ وـهـ خـائـفـ عـلـىـ رـوـحـهـ نـعـلـمـ بـقـرـيـةـ حـالـهـ أـنـهـ مـضـمـرـ غـيـرـ مـاـ يـظـهـرـ، فـنـحـكـمـ بـإـسـلـامـهـ وـلـاـ نـلـنـفـتـ إـلـىـ الـمـعـلـومـ بـالـقـرـائـنـ مـنـ سـرـيرـتـهـ . وـيـدـلـ عـلـيـهـ أـيـضاـ مـاـ رـوـيـ أـنـ أـسـأـمـةـ قـتـلـ كـافـرـأـ فـسـلـ عـلـيـهـ السـيـفـ بـعـدـ أـنـ تـلـفـتـ بـكـلـمـةـ إـلـاسـلـامـ . فـاشـتـدـ ذـلـكـ عـلـىـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺ فـقـالـ أـسـأـمـةـ: «إـنـماـ فـعـلـ ذـلـكـ فـرـقاـ»^(٣) مـنـ السـيـفـ» . فـقـالـ ﷺ: «هـلـاـ شـقـقـتـ عـنـ قـلـبـهـ!؟»^(٤)ـ مـنـبـهـاـ بـعـلـىـ أـنـ الـبـوـاطـنـ لـاـ تـطـلـعـ عـلـيـهـ الـخـلـائـقـ وـلـاـ مـنـاطـ التـكـلـيفـ الـأـمـرـ الـظـاهـرـةـ . وـيـدـلـ عـلـيـهـ أـيـضاـ أـنـ هـذـاـ صـنـفـ مـنـ أـصـنـافـ الـكـفـارـ، وـسـائـرـ أـصـنـافـ الـكـفـارـ لـاـ يـسـدـ عـلـيـهـمـ طـرـيقـ التـوـبـةـ وـالـرـجـوعـ إـلـىـ الـحـقـ؛ فـكـذـلـكـ هـاـ هـنـاـ .

وذهب ذاهبون إلى أنه لا تقبل توبته؛ وزعموا أن هذا الباب لو فتح لم يمكن حسم مادتهم وقمع غالتهم، فإن من سر عقيدتهم التدين بالتقية والاستئثار بالكفر عند استشعار الخوف، فلو سلمنا هذا المسلك لم يعجزوا عن النطق بكلمة الحق

(١) ذكره الشیخان البخاری ومسلم فی الصحيحین وأبی داود والترمذی والنیانی وابن ماجہ فی السنن عن أبی هریرۃ؛ وهو متواتر، ومن صیغة: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنی رسول الله؛ فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله». وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام وقاعدة من قواعده.

(٢) فرقاً: خوفاً.

(٣) متفق عليه.

(٤) ذکرہ أبو یعلی فی «مسندہ» والطبرانی فی «الکبیر» والبیهقی فی «السنن الکبیر» عن الأسود بن سریع، والحدیث صصح؛ ویرد أحياناً فی هذه الصیغة: «کل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه».

إظهار التوبة عند الظفر بهم، فيلهجون بذلك مظهريين ويستهزئون بأهل الحق مضمررين، وأما الخبر^(١) فإنما ورد في أصناف من الكفار دينهم أنه لا يجوز التصريح بما يخالفه، وأن من التزم الإسلام ظاهراً صار تاركاً للتهود والتنصر. هذا معتقدهم، ولذلك تراهم يقطعون إرباً إرباً بالسيوف وهم مصرون على كفرهم ولا يسمحون في موافقة المسلمين بكلمة، فأماماً من كان دينه أن النطق بكلمة الإسلام غير ترك الدين، بل دينه أن ذلك عين دينه، فكيف نعتقد بتوبته مما هو عين دينه والتصرّح به وفاء لشرط دينه كيف يكون تركاً للدين؟

هذا ما ذكر من الخلاف في قبول توبتهم. وقد استقصينا ذلك في كتاب «شفاء العليل» في أصول الفقه، ونحن الآن نقتصر على ذكر ما نختاره في هذه الفرقة التي فيهم الكلام، فنقول: للتائب من هذه الضلالية أحوال: الحالة الأولى: أن يتسارع إلى إظهار التوبة واحداً منهم من غير قتال ولا إرهاق واضطهاد، ولكن على سبيل الإثمار والاختيار متبرعاً به ابتداء من غير خوف، واستشعار هذا ينبغي أن يقطع بقبول توبته، فإنما إن نظرنا إلى ظاهر كلمته صدقها موافقة لعين الإسلام. وإن نظرنا إلى سريرته كان الغالب أنها على مطابقة اللسان وموافقته، فإنما لم نعرف الآن له باعثاً على التيقية، وإنما المباح عندهم إظهار تقىضي المعتقد تقية عند تحقيق الخوف، فأماماً في حالة الاختيار فهو من أفحش الكبائر ويعضد ذلك بأمر كلّي وهو أنه لا سبيل إلى حسم باب الرشد عليهم، فكم من عامي ينخدع بتخيل باطل ويغتر برأي قائل ثم يتبه من نفسه أو يتبه منه لما هو الحق فيؤثر الرجوع إليه والشروع فيه بعد التزوع عنه، فلا سبيل إلى حسم مسلك الرشاد على ذوى الضلال والعناد.

الحالة الثانية: الذي يسلم تحت ظلال السيوف، ولكنه من جملة عوامهم وجهالهم لا من جملة دعاتهم وضلاليهم، فهذا أيضاً تقبل توبته، فمن لم يكن مترشحاً للدعوة فضرر كفره مقصور عليه في نفسه، ومهما أظهر الدين احتمل كونه صادقاً في إسراره وإظهاره، والعامي الجاهل يظن أن التلبيس بالأديان والعقائد مثل المواصلات والمعاقدات الاختيارية فيصلها مدة بحكم المصلحة ويقطعها أخرى،

(١) الخبر: يعني به ما ورد من فعل أسامة بن زيد رضي الله عنهما وما قاله له رسول الله ﷺ.

وباطنه يوافق الظاهر فيما يتعاطاه من التزام وإعراض، ولذلك ترى من يسبى من العبيد والإماء من بلاد الكفر إلى دار الإسلام يدينون بدينهم معتقدين وشاكرين لله على ما أتاح لهم من الرشد ورخص^(١) عنهم من وضر^(٢) الكفر والغنى، ولو سئلوا عن السبب في تبديل الدين وإثمار الحق المبين على الباطل لم يعرفوا سبباً إلا موافقة السادة على وفق مصلحة الحال، ثم ذلك يؤثر في باطن عقائدهم كما نرى ونشاهد، فإذا عرف أن العامي سريع التقلب فصدقه في انقلابه إلى الحق كما نصدقه في إضرابه عنه فإذا ظهر من معتقده خلاف الحق، فإنما بين أن نغضى عن كافر مستسر ولا نقتله بل نتعامى عنه، أو نهجم على قتل مسلم ظاهراً أو باطناً إن كان مضمراً لما يظهر، وليس في التغاضي عن كفر كافر ليست له دعوة تنتشر وليس فيه شرّ يتعدى كبير محظور. فكم مننا على الكفار وأغضبنا عنهم ببذل الدينار! فليس ذلك ممتنعاً، أما اقتحام الخطير في قتل من هو مسلم ظاهراً ويحمل أن يكون مسلماً باطناً احتمالاً قوياً؛ فمحظور.

الحالة الثالثة: أن نظر بواحد من دعاتهم ممن يعرف منه أنه يعتقد بطلان مذهبه، ولكنه يتخلله غير معتقد له ليتوصل إلى استعماله الخلق وصرف وجههم إلى نفسه طلباً للرياسة وطمعاً في حطام الدنيا؛ هذا هو الذي يتقي شرّه.

والأمر فيه منوط برأى الإمام ليلاحظ قرائن أحواله ويفترس من ظاهره في باطنه، ويستبين أن ما ذكره يكون إذعانًا للحق واعترافاً به بعد التحقق والكشف، أو هو نفاق وتقية، وفي قرائن الأحوال ما يدل عليه، والأولى ألا يوجب على الإمام قتله لا محالة ولا أن يحرم قتله، بل يفوض إلى اجتهاده، فإن غلب على ظنه أنه سالك منهج التقية فيما أداه قتله؛ وإن غلب على ظنه أن تنبه للحق وظهر له فساد الأقوال والمخربة التي كان يدعو إليها، قبل توبته وأغضى عنه في الحال، وإن بقيت به ريبة وكل به من يراقب أحواله ويفتقده في باطن أمره ويحكم فيه بموجب ما يتضح له منه، فهذا هو المسلك الفقصد القريب من الإنصاف والبعيد من التعصب والاعتساف.

(١) رخص: وسخ وقدر.

(٢) وضر: وسخ وقدر.

الفصل الرابع

في حيلة الخروج عن أيمانهم وعهودهم إذا عقدوها على المستجيب

فإن قال لنا قائل: ما قولكم في عهودهم ومواثيقهم وأيمانهم المعقودة على المستجيبين؛ هل تعتقد؟ وهل يجوز الحثت فيها؟ أم يجب الحثت أن يتم؟ وإن حثت الحالف يلزم بسيبه معصية وكفاره، أم لا يلزم؟ وكم من شخص عُقد عليه العهد وأكدت عليه اليدين فنطوقه اغتراراً بتخليهم، ثم لما انكشف له ضلالهم تمنى افتضاحهم والكشف عن عوراتهم ولكن منعته الأيمان المغلظة المؤكدة عليه، فالحاجة ماسة إلى تعليم الحيلة في الخروج عن تلك الأيمان - فنقول: الخلاص من تلك الأيمان ممكن، ولها طرق تختلف باختلاف الأحوال والألفاظ:

الأول: أن يكون الحالف قد تنبأ بخطر اليدين وإمكان اشتتماله على تلبيس وخداع ذكر في نفسه عقيب ذلك الاستثناء وهو قوله: «إن شاء الله». فلا يعتقد يمينه ولا يمتنع عليه الحثت. وإذا حثت لم يلزم بـ«الـحـثـتـ حـكـمـ أـصـلـاـ»، وهذا حكم كل يمين أردف بكلمة الاستثناء كقوله: «والله لأفعلن كذا إن شاء الله» وكتقوله: «إن فعلت كذا فزوجتني طالق إن شاء الله» وما جرى مجراء.

الثاني: أن يؤدى في يمينه أمراً وينوى خلاف ما يتمنى منه ويضمير خلاف ما يظهر ويكون الإضمار على وجه يحمله اللفظ فيدبر بينه وبين الله عز وجل؛ فله أن يخالف ظاهر كلامه ويتبين فيه موجب ضميره ونيته، فإن قيل: الاعتماد في اليدين على نية المستحلف إذ لو عول على نية الحالف واستثنائه لبطلت الأيمان في مجالس القضاة ولم يعجز المحلف بين أيديهم عن إضمار نية وإسرار استثناء، وذلك يؤدى إلى إبطال الحقوق، قلنا: القياس أن يكون التعويل على نية الحالف واستثنائه فإنه الحالف، والمحلف عارض عليه اليدين ولكنه حكم باتباع نية

المستحلف مراعاة للحقوق وصيانة لها بحكم الضرورة الداعية إليه وذلك في المحقق في التحليف المواقف للشرع وموارد التوقف فيه، فأماماً المكره ظلماً والمخادع عدواً وغشماً، فلا. ويعتبر أمر الحالف معه في القانون القياسي في الاعتبار بجانب الحالف لأن سبب العدول إلى اعتبار جانب المستحلف شدة الحاجة، وأى حاجة بنا إلى تسلیط الظلمة على تأکید اليمین على ضعفاء المسلمين بأنواع الخداع والتلبیس! فيجب الرجوع فيه إلى القانون.

الثالث: أن ينظر إلى لفظ الحلف، فإن قال: عليك عهد الله وميثاقه وما أخذ على النبيين والصديقين من العهود، وإن أظهرت السر فأنت بريء من الإسلام والمسلمين، أو كافر بالله رب العالمين أو جميع أموالك صدقة، لا يعتقد بهذه الألفاظ يمين أصلاً. فإنه إن قال: إن فعلت كذا فأنا بريء من الإسلام ومن الله ورسوله لم تكن هذه يميناً لقوله عليه السلام: «من حلف فليحلف بالله أو فليصمت»^(١). والhalb بالله أن يقول: تالله ووالله وما يجري مجراء. وقد استقصينا صريح الأيمان في فن الفقه، وهذه الألفاظ ليست من جملتها. وكذا قوله: «على عهد الله وميثاقه وما أخذته الله على النبيين»، فإنه إذا لم يأخذ الله ميثاقهم وعهده لا يعتقد ذلك بقول غيره، والله تعالى لم يأخذ ميثاقهم على كتمان سر الكفار والضلال، ولا هذا العهد مماثل عهد الله فلا يلزم به شيء، وكذلك لو قال الإنسان: «إن فعلت كذا فأموالي صدقة». لا يلزم شيء، إلا أن يقول: «فلله على أن أتصدق بما لي» وهو يمين الغضب واللجاج؛ ويخلصه على الرأي المختار كفاره يمين.

الرابع: أن ينظر إلى المحلول عليه، فإن كان لفظ المحلف فيه ما حكيناه في نسخة عهودهم وهو قوله: «تكتم سر ولي الله وتنصره ولا تخالفه». فليظهر السر مهما أراد ولا يكون حانياً لأنه حلف على كتمان سر ولي الله تعالى وقد كتمه،

(١) الحديث رواه مسلم في كتاب الأيمان والنذور، (صحیح مسلم) ٤، ص ١٠.

ومهما انعقدت اليمين على هذا الوجه فيباح إفشاء السر ، بل يجب إفشاء السر ثم تلزم الكفارة كفاراة يمين ، ويكتفيه أن يطعم عشرة مساكين كل مسكين مُدّاً من الطعام . فإن عجز عن هذا : صام ثلاثة أيام^(٣) . وما أهون الخطب في ذلك ! ولا حاجة إلى التأتق في طلب العيلة للخلاص من هذا القدر فإنه قريب محتمل ، ثم لا يعصى بالحث لقوله ﷺ : «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه»^(٤) ؛ ومن حلف على أن يزني ولا يصلى وجب عليه الحث ولزمته الكفارة ؛ فهذا جار مجرى ذلك .

(١) الرمكة: الفرس والبرذونة تتحذ لتنسل، والجمم رمك ورماك.

(٢) الإداوة: إناء صغير يحمل فيه الماء؛ والجمع: إداوى.

(٣) كفارة السبع: اطعام عشرة مساكين أو صوم ثلاثة أيام.

(٤) رواه أحمد بن حنبل في «مسندة» ومسلم في «صححه» والترمذى في «السنن» عن أبي هريرة.

الخامس: إذا ترك الحالف النية والاستثناء وترك المحلف لفظ العهد والميثاق ولفظ ولى الله وأتى بأيمان صريحة بالله وبتعليق الطلاق والعتاق في مماليكه الموجودين وزوجاته وفيما سيملك من بعد إلى آخر عمره وعلق بالحنث لزوم مائة حججة وصيام مائة سنة وصلاة ألف ألف ركعة والتصدق بآلف دينار وما جرى هذا المجرى فطريقه في اليمين بالله أن يطعم عشرة مساكين أو يصوم عند العجز كما سبق. وهذا أيضاً يخلصه عن تعليق الصدقة والحج والعصيام والصلوة بالحنث لأن ذلك يمين غريب ولجاج لا يلزم الوفاء بموجبه. وأما تعليق الطلاق والعتق فيما سيملك من النساء والعبد والإماء - فباطل غير منعقد، فليحنث ولينكح من شاء متى شاء إذ لا طلاق قبل نكاح، ولا عتق قبل ملك . وإن كان في ملكه رقيق وخاف من عتقه فطريقه أن يبيعه من أهله أو من ولده أو من صديقه، ثم يفتشي السرشم يستعيده إلى ملكه بالشراء أو الاستهباب أو بما شاء، ولا يعجز أحد عن صديق ينقض بصادقته وأمانته فيبيعه منه ثم يرد عليه مهما أراد. وأما زوجته إن حلف بطلاقها فيحال عليها بدرهم معها، أو مع أحجني ، ويفتشي السر، ثم يجدد نكاحها فيأمن لحق الطلاق بعده.

فإن قيل : إن كان قد طلق قبل ذلك تطليقيتين ولم تبق له إلا طلاقه واحدة ، وفي الخُلُم ما يحرمهما عليه إلى أن تنكح زوجاً غيره . فما سببه ؟ - قلنا : سببه أن يقول : مهما وقع عليك طلاق فأنك طالق قبله ثلاثة ، فمهما حصل لا يقع طلاقه ، وهذه هي اليمين الدائرة التي تخلص من الحدث وتمكن وقوع الطلاق ، فإن قيل : فقد اختلف العلماء في ذلك وربما لا يرتضى المتصور اقتحام شبهة الطلاق ! قلنا : السائل إن كان مقلداً فعليه تقليد المفتى ومتابعته ، وعهد الطلاق يختص بتطوّرها المفتى دون المقلد ، وإن كان المفتى مجتهداً فعليه موجب اجتهاده ، فإن أدى اجتهاده إلى ذلك لم يمنع وقوع الطلاق ، فهو مخير بين أن يستبدل بها غيرها أو يسكت عن إفشاء سرهم فيترك معتقدهم . وليس في السكوت عن إفشاء ما قالوا موافقة لهم في الدين ، بل الموافقة في أن يعتقدوا وأن يعرب عن اعتقاده

ويدعو إليه، فإن صرف ضلالهم ظاهراً وباطناً فليس يلزمه أن ينطق بما سمعه منهم، إذ ليس يتعين حكایة الكفر عن كل كافر.

فهذه طرق الحيل في الخروج عن اليمين. وذهب بعض الخائضين في هذا الفن إلى أن الأيمان الصادرة منهم لا تتعقد بحال، وهو كلام يصدر عن قلة البصيرة بالأحكام الفقهية، وإنما الموافق لتصرف الفقه وأحكام الشرع الذي ذكرناه؛ والسلام!

الباب التاسع

في إقامة البراهين الشرعية على أن الإمام القائم بالحق الواجب على الخلق طاعته في عصرنا هذا هو الإمام المستظرer بالله^(١)، حرس الله ظلاله

والمقصود من هذا الباب: بيان إمامته على وفق الشرع، وأنه يجب على كافة علماء الدهر الفتوى ، على البitt، والقطع، بوجوب طاعته على الخلق ونفوذ أقضيته بمنهج الحق، وصحة توليته للولاية وتقليله للقضاء، وبراءة ذمة المكلفين عند صرف حقوق الله تعالى إليه، وأنه خليفة الله على الخلق، وأن طاعته على كافة الخلق فرض .

فهذا باب يتعمّن - من حيث الدين - صرف العناية إلى تحقيقه وإقامة البرهان على منهج الحق وطريقه ، فإن الذي يسير إليه كلام أكثر المصنفين في الإمامة يقتضي إلا نعتقد في عصرنا هذا وفي أقصى مقتضية خليفة غير مستجمع لشرائط الإمامة ، متصرف بصفاتهم ، فتبقى الإمامة معطلة لا قائم بها ، ويبقى المتضد لها متعدياً عن شروط الإمامة غير مستحق لها ولا متصرف بها وهذا هجوم عظيم على الأحكام الشرعية وتصریح بتعطيلها وإهمالها ، ويتداعى إلى التصریح بفساد جميع الولايات وبطلان قضاء القضاة وضياع حقوق الله تعالى وحدوده وإهدار الدماء والفروج والأموال ، والحكم ببطلان الأنکحة الصادرة من القضاة في أقطار الأرض ، وبقاء حقوق الله تعالى في ذمم الخلق ؛ فإن جميع ذلك لا يتأدي على وفق الشرع إلا إذا صدر استيفاؤها من القضاة ، ومصدر القضاة تولية الإمام ، فإن بطلت الإمامة بطلت التولية ، وانحلت ولایة القضاة والتتحققوا بأحاد الخلق وامتنعت التصرفات في

(١) راجع من (٣).

النفوس والدماء والفروج والأموال، وانطوى بساط الشرع بالكلية في هذه المهام العظيمة.

فالكشف عن فساد كل مذهب يتداعى إلى هذه العظائم من مهام الدين وفرائضه؛ إلا أن تقرير ذلك متوعر، وترتيبه مع الاحتراز عن الهدف للإشكالات والاعتراضات متعر، ونحن ب توفيق الله نكشف الغطاء عنه فنقول:

ندعى أن الإمام المستظہر بالله - حرس الله أيامه - هو الإمام الحق الواجب الطاعة، فإن طولنا بإقامة البرهان عليه تدرجنا في تحقيقه وتلطفنا في تفهمه، إلى أن يعترف المستربب فيه بالحق، ويلوح له وجه الصواب والصدق، ونقول: لا بد من إمام في كل عصر، ولا مرشح للإمامنة سواه فهو الإمام الحق إذاً، وهذه نتيجة بنيناها على مقدمتين: إحداهما قولنا لا بد من الإمام، والأخرى قولنا: لا يترشح للإمامنة سواه. ففي أيهما التزاع؟ فإن قيل: بم تنكرون على من لا يسلم أنه لا بد من إمام، بل يقول: لنا غنية عنه؟ - قلنا: هذا سؤال اتفقنا نحن والباطنية وسائر أصناف المسلمين على بطلانه، فإنهم أجمعوا وتطابقوا على أنه لا بد من إمام؛ وإنما نزاعهم في التعين لا في الأصل. ولم يذهب أحد إلى أن الإمام لا يجب نصبه وأنه يُستَعْتَنُ به إلا رجل يعرف بعد الرحمن بن كيسان^(١). ولا يستربب محصل في بطلان مذهبة وفساد معتقده، وكأننا نبه المسترشد عليه بمسلكين: الأول هو أن ابن كيسان مسوق فيما يدعيه بإجماع الأمة فاطبة، ولقد هجم بما اتحل من المذهب على خرق الإجماع وتضميخ برذيلة العدول عن سنن الاتباع، فليلاحظ العصر الأول كيف تسارع الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ إلى نصب الإمام وعقد البيعة، وكيف اعتقادوا بذلك فرضاً محتوماً وحقاً واجباً على الفور والبدار وكيف اجتنبوا فيه التوانى والاستخار حتى تركوا - بسبب الاشتغال به - تجهيز رسول الله ﷺ وعلموا

(١) هو أبو بكر الأصم الذي كان يزعم أن القرآن جسم مخلوق، وأنكر الأعراض أصلاً، وأنكر صفات الباري تعالى (الشهرستاني: «المثل والنحل» بهامش «الفصل» لابن حزم، ج ٢ ص ٨١؛ القاهرة سنة ١٣٤٧هـ) ويعرف مذهبة وأتباعه بالكيسانية.

أنه لو تصرم عليهم لحظة لا إمام لهم فربما هجم عليهم حادثة ملمة وارتباكا في حادثة عظيمة تشتت فيها الآراء، وتخالف فيها الأهواء، ولا يصادفون فيها متبعاً مطاعاً يجمع شتات الآراء لأنخرم النظام وبطل العصام وتداعت بالانفصام عرّى الأحكام. فلأجل ذلك آثروا البدار إليه، ولم يرجعوا في الحال إلا عليه. وهذا قاطع في أن نصب الإمام أمر ضروري في حفظ الإسلام.

المسلك الثاني: هو أن نقول: لا يتماري متدينٌ في أن الذب عن حوزة الدين والنضال دون بيضته والانتداب لنصرته وحراسته بالمحافظة على نظام أمور جند الإسلام وعدمه أمر ضروريٌ واجب لابد منه، وأن النظام لا يستمر على الدوام إلا بمترصد يكلاً الخلق بالعين الساهرة، فمهما اشرابت فتة للثوران وكشرت عن نابها وأشرفت على الاستحكام بادر إلى تطفئتها وحسم غائزها، فإنها لو تركت حتى إذا ثارت اشتغل بتطفئتها العوام والطعام والأفراد والآحاد، لأفضى ذلك إلى التعادي والتضاد، وصارت الأمور شورى، وبقي الناس فوضى مهملين سُدُّى متهاوتين على ورطات الردى، مقت testimin فيه مسالك الهوى ومناهج المُنْ، وعند ذلك تناقض الإرادات، وتتنازع الشهوات، وتفضي بالأخرة إلى استيلاء الرذائل على الفضائل وتتوثب الطعام على علماء الإسلام والأمثال، وتتمتد الأيدي إلى الأموال والفروج، وأصبحت الأيدي السافلة عالية. وليس يخفى ما في ذلك من حل عصام الأمور الدينية والدنيوية، فيتبين بهذا للناظر البصير أن الإمام ضرورة الخلق لا غنية لهم عنه في دفع الباطل وتقرير الحق. فقد ثبتت هذه المقدمة وهي أن الإمام لابد منه، فإن قيل: وبم تنكرون على من ينماز في المقدمة الثانية. وهي قولكم: لا يترشح للإمامنة سواه؟ فإن الباطنية يدعون الخلق إلى مترشح لها غير ما إليه دعوتكم، فكيف تستتب لكم هذه الدعوى؟

قلنا: لا ننكر دعوى بعض المدعين للإمامنة بغير استحقاق، ولكننا نقول: إذا بطل ما تدعى به الباطنية تعينت الإمامة لمن يدعى بها، وحصل ما نزوره ونبتغيه. فإنه إذا لم يكن بُدّ من إمام وفاقاً، ثبت أن الإمامة لا تعدو شخصين، وثبت بطلان الإمامة

في حق واحد لم تبق ريبة في ثبوتها للثاني، والمسالك الدالة على إبطال الإمامة التي تدعىها الباطنية وترجح الإمامة التي ندعىها أكثر من أن تدخل تحت الحصر، فلستا نسلك فيه مسلك الاستقصاء، ولكننا نقتصر على دليلين واقعين قاطعين تقر بهما كل عين، ويشترك في دركهما الفطن والغنى والمحنك والصبي، والمعاند المنصف، والمقتضى والمتسعف.

الأول: هو أن عصام شرائط الإمامة صحة العقيدة وسلامة الدين، ولقد حكينا عن مذهب الباطنية وصاحبهم ما افتضى أدنى درجاته التبديع والتضليل، وأعلاه التكفير والتبرى، وذلك في إثباتهم إلهين قد咪ين، على ما أطبق عليه جميع فرقهم.

والثاني: في إنكارهم الحشر والنشر والجنة والنار وجملة ما اشتمل عليه وَعْدُ القرآن ووعيده بفنون من التأويلات باطلة، وذلك مما نعلم أنه لو ذكر شيء منه في زمان رسول الله ﷺ وعصر الصحابة بعده لبادروا إلى حزّ الرقبة ولم يتماروا أنه صريح التكذيب لله ولرسوله، فمن كذب الله في وحدانيته ولم يصدق بالآيات الواردة في التوحيد ولم يصدق بالقيامة والبعث والنشور كيف يصلح أن يتصب منصب الإمامة وأن ينطأ به عرى الإسلام؟! وهذا المسلك يتحققه الناظر إذا تصفح ثم رجع إلى مذاهبهم التي ذكرناها في إبطاله، فصح له بمجموع النظرين ما ذكرناه من اختلال الدين وفساد العقيدة. وأتى يصح للإمامية من فيه مثل هذه الرذيلة!

المسلك الثاني: أنا نسلم جدلاً على سبيل التبرع والتقرير لمورد هذا السؤال. أن صاحب الباطنية صالح للإمامية بصفاء الاعتقاد وصحة الدين وحصول سائر الشروط، فمسلك الترجح غير منحس، فإن الإمامة التي ندعىها أجمع عليها أئمة العصر وعلماء الدهر، بل جماهير الخلق وأقاليم الأرض في أقصى المشرق وفي أقصى المغرب حتى تطوق الطاعة له والانقياد لأمره كل من على بسيط الأرض إلا شرذمة الباطنية، ولو جمع قضتهم وقضيضهم وصغيرهم وكبيرهم لم يبلغ عددهم

عدد من أهل بلدة واحدة من متبعي الإمامية العباسية، فكيف إذا قيسوا بأهل ناحية أو بأهل إقليم أو بكافة من على وجه الأرض من متبعي الإمام! أفيتماري المنصف في أن الغلاة من الباطنية على أهل الحق لو جمع منهم الصغير والكبير لم يبلغ عشر العشير من ناصري هذه الدولة القاهرة ومتبوعي هذه العصابة المُحْقِّة؟! وإذا كانت الإمامة تقوم بالشوكة، وإنما تقوى الشوكة بالمظاهر والمناصرة والكثرة في الاتباع والأشياع وتناصر أهل الانفاق والاجتماع فهذا أقوى مسلك من مسلك الترجح. وهذا بعد أن أعطيناهم بطريق المسامحة والتبرع صحة دينهم وجود شروط الإمامة في صاحبهم.

فإن قيل: ليس ينكر منكراً كثرة هذه العصابة بالإضافة إليهم، ولكن الحق لا يتبع الكثرة، فإن الحق خفى لا يستقل بدركه إلا الأفلون، والباطل جلىًّا بياذر إلى الانقياد له الأكثرون. وأنتم فقد بنيتم الترجح على قيام الشوكة بكثرة الأنصار والأشياع، وهذا إنما يستقيم لو كانت الإمامة في أصلها تعتقد باجتماع الخلق على الطاعة، فإن ذلك لا يرجع عند التجويز والاختلاف بالكثرة، وليس الأمر كذلك، بل الإمامة إنما تعتقد عند التجويز والاختلاف بالكثرة، وليس الأمر كذلك، بل الإمامة إنما تعتقد عند الباطنية بالنص، والمنصوص عليه مُحْقِّبٌ بـأَوْلَمْ يَبَايِعُ، قلْ مَبَايِعُهُ أَوْ كَثْرُوا؛ والمخالف له مُبْطَلٌ سعادته دولته فكثربسببها أتباعه أو لم تسعده، فمن أى وجه يصح الاستدلال بكثرة الأتباع؟ - قلنا: إنما يستتبعن وجه دلالة الكثرة من فهم مأخذ الإمامة، وقد بان أنها ليست مأخذة من النص كما قدرناه في الباب السابع ونبهنا على حماقة من يدعى توافر النص من كل واحد منهم على ولده، بل بيتاً جهل من يدعى ذلك في على رضي الله عنه. فإن ذلك لو كان لاستدل به على ولم يعجز عن إظهاره ولا رضي به؛ فهو الذي جر العساكر والجنود في زمان معاوية حتى قُتل من أبطال الإسلام في تلك المعارك ألفاً ولم يكتثر بقتلهم، فما الذي كان نزعه وأشياعه عن الاستدلال بنص رسول الله ﷺ وقد بيتاً أن ذلك يقابله دعوى البكرة في النص على أبي بكر - رضي الله عنه! . ودعوى

اشتغل بالإمامية وخاض في القيام بموجب الرعامة محتكماً في أوامرها ونواهيه على الخاصة وال العامة، إذا بطل اشتراط إجماع كافة الخلق وكافة أهل الحل والعقد فالشخص يكتفى بذلك تحكم، إذ ليس من يشترط باتفاق أهل بلدة بأولى من يكتفى بأهل محله أو قرية أو لم يشترط اتفاق أهل ناحية أو إقليم، ومن لا يشترط إجماع أربعين أو خمسة أو أربعة أو اثنين بأولى من غيره من الأعداد، وهذه المقدرات قد ذهب إلى التحكم بها ذاهبون بمجرد التشهّي من غير مستند، فلا يبقى إلا الاكتفاء ببيعة شخص واحد وفي الأشخاص كثرة، وأحوالهم متعارضة، ولا يترجح شخص على شخص إلا بالعصمة، فيجب أن يكون إذا مولى العهد واحداً، ولكن ذلك الشخص معصوماً وهو معتقدنا، وعند هذا لا تفع الكثرة في المخالفين لذلك الواحد المتميز عن غيره، فإذا لا معتضم في الكثرة التي تعلقت بها.

قلنا: نعم! لا مأخذ للإمامية إلا النص، أو الاختيار، ونحن نقول: مهما بطل النص ثبت الاختيار، وقولهم إن الاختيار باطل لأنه لا يمكن اعتبار كافة الخلق ولا الاكتفاء بوحدة، ولا التحكم بتقدير عدد معين بين الواحد والكل، فهذا جهل بمذهبنا الذي نختاره ونقيم البرهان على صحته، والذي نختاره أنه يكتفى بشخص واحد يعقد البيعة للإمام مهما كان ذلك الواحد مطاعاً ذا شوكة لا تطال ومهما كان مال إلى جانب مال بسببه الجماهير ولم يخالفه إلا من لا يكرث بمخالفته، فالشخص الواحد المتبع المطاع الموصوف بهذه الصفة إذا بايع كفى، إذنى موافقه موافقة الجماهير، فإن لم يحصل هذا الغرض إلا لشخاصين أو ثلاثة فلابد من اتفاقهم، وليس المقصود أعيان المبایعين، وإنما الغرض قيام شوكة الإمام بالأتباع والأشياء، وذلك يحصل بكل مستوى مطاع. ونحن نقول: لما بايع عمر أبا بكر - رضي الله عنهما! - انعقدت الإمامية له بمجرد بيته؛ ولكن لتنبّع الأيدي إلى البيعة بسبب مبادرته، ولو لم يبايعه غير عمر وبقي كافة الخلق مخالفين، أو انقسموا انقساماً متكافئاً لا يتميز فيه غالب عن مغلوب لما انعقدت الإمامية، فإن شرط ابتداء الانعقاد قيام الشوكة وانصراف القلوب إلى المشايعة ومطابقة البواطن

الروندية^(١). في النص على العباس رضي الله عنه!، فإذا بطل تلقى الإمامة من النص لم يبق إلا الاختيار من أهل الإسلام والاتفاق على التقديم والانقیاد، وعند ذلك يبين أنه مهما وقع الاتفاق على نصب واحد كما اتفقا في بداية إمامية العباسية فمن طمع إلى طلبها لنفسه كان بااغياً، فإنهم لو اختلفوا في مبدأ الأمر وجّب الترجيح بالكثرة في ذلك عند تقابل العدد وتقاربهم، فكيف إذا أطبق كل من شرفت عليهم الشمس شارقة وغارقة، لم يخالفهم إلا فئة معدودة وشرذمة يسيرة لا يؤبه ولا يعبأ بهم لشذوذهم بالإضافة إلى الخلق الكبير والجم الغفير الذين هم في مقابلتهم ولا عشر العشر من أعشارهم وما هم إلا كالحسوة^(٢) في البحر الزاخر والموج المتلاطم.

فإن قيل: وَمَنْ تَنَكِّرُونَ عَلَىٰ مَنْ يَقُولُ: لَا مَأْخُذٌ لِلإِمَامَةِ إِلَّا النَّصُّ أَوِ الْإِخْتِيَارِ، فَإِذَا بَطَلَ الْإِخْتِيَارُ ثَبَتَ النَّصُّ؟ وَيَدْلِلُ عَلَىٰ بَطْلَانِ الْإِخْتِيَارِ أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَامًا أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ إِجْمَاعٌ كُلُّهُ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنْ جَمْلَةِ الْخَلْقِ فِي جَمِيعِ أَقْطَارِ الْأَرْضِ، أَوْ يُعْتَبَرُ إِجْمَاعٌ أَهْلُ الْبَلْدِ الَّذِي يُسْكِنُهُ الْإِمَامُ وَيُقْدِرُ بِإِجْمَاعِ عَشْرَةِ أَوْ خَمْسَةِ أَوْ عَدْدٍ مُخْصُوصٍ، أَوْ يَكْفِي بِمَبَايِعَةِ سَبْعِينَ أَهْلَ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، وَيَبْطَلُ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ إِجْمَاعٌ كُلُّهُ أَهْلُ الْخَلْقِ فِي جَمِيعِ أَقْطَارِ الْأَرْضِ، فَإِنَّ ذَلِكَ غَيْرَ مُمْكِنٍ وَلَا مُقْدُورٍ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَلَا فَرْضُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْأَعْصَارِ الْخَالِيَّةِ لِلْأَائِمَّةِ الْمَاضِينَ، وَيَبْطَلُ أَنْ يُعْتَبَرُ إِجْمَاعٌ كُلُّهُ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فِي جَمِيعِ أَقْطَارِ الْأَرْضِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مَا يَمْتَعُ بِهِ أَيْضًا فِي الْأَعْصَارِ الْخَالِيَّةِ لِلْأَائِمَّةِ الْمَاضِينَ، وَيَبْطَلُ أَنْ يُعْتَبَرُ تَعْلِرًا يَفْتَرُ فِيهِ إِلَى انتظارِ مَدَّةٍ عَسَاهَا تَزِيدُ عَلَىٰ عُمُرِ الْإِمَامِ، فَتَبْقَىُ الْأَمْرُ فِي مَدَّةِ الانتظارِ مُهْمَلةً؛ وَلَا نَهَا لِمَا عَقَدْتَ بِهِ الْبَيْعَةَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ! لَمْ يَتَظَرِّرْ انتشارُ الْأَخْبَارِ إِلَى سَائِرِ الْأَمْصَارِ، وَلَا تَوَاتِرُ كِتَابَ الْبَيْعَةِ مِنْ أَفَاقِ الْأَقْطَارِ، بَلْ

(١) الروندية (أو الريوندية) كما في «شذرات الذهب» جماعة ظهرت في سنة ١٤١ هـ، (وهم قوم خراساني على رأي أبي مسلم «الخراساني» صاحب الدعوة «العباسية» يقولون بتناسخ الأرواح، وأن ربهم الذي يطammهم ويسقيهم: المنصور، وأن الهيثم بن معاوية: جبريل؛ فأتوا قصر المنصور وطافوا فيه..).

(٢) الحسوة: قدر ما يحسى مرة واحدة.

والظواهر على المبادعة، فإن المقصود الذي طلبنا له الإمام جمع شتات الآراء في مصطدم تعارض الأهواء، ولا تتفق الإرادات المتناقضة والشهوات المتباعدة المتنافرة على متابعة رأى واحد إلا إذا ظهرت شوكته وعظمت نجذته وترسخت في النفوس رهبة ومهابة، ومدار جميع ذلك على الشوكة، ولا تقوم الشوكة إلا بموافقة الأكثرين من معتبري كل زمان.

إذا بان أن هذا مأخذ الإمامة، فليس يُتماري في أن الجهة الشريفة التي نصرها قد صرف الله وجوه كافة الخلق إليها وجعل قلوبهم على حبها، ولذلك قامت الشوكة له في أقطار الأرض، حتى لو ظهر باع بظاهر خلافاً في هذا الجناب الكريم، ولو بأقصى الصين أو المغرب، لبادروا إلى اختطافه وتطهير وجه الأرض منه، متقربين إلى الله تعالى.

وقد لاح لك الآن كيف ترقينا من هذه المغاشاة المظلمة، وكيف دفعنا ما أشكل على جميع جماهير الناظار من تعين المقدار في عدد أهل الاختيار، إذ لم نعین له عدداً، بل اكتفينا بشخص واحد بياع، وحكمنا بانعقاد الإمامة عند بيته، لا لفرده في عينه، ولكن لكون النفوس محمولة على متابعته ومباعدة من أذعن هو لطاعته، وكان في متابعته قيام قوة الإمام وشوكته، وانصراف قلوب الخلائق إلى شخص واحد أو شخصين أو ثلاثة على ما تقتضيه الحال في كل عصر، ليس أمراً اختيارياً يتوصل إليه بالحيلة البشرية، بل هو رزق إلهي يؤتيه الله من يشاء، فكأننا في الظاهر ردتنا تعين الإمامة إلى اختيار الله تعالى ونصبه؛ إلا أنه قد يظهر اختيار الله عقب متابعة شخص واحد أو أشخاص. وإنما المصحح لعقد الإمامة انصراف قلوب الخلائق لطاعته والانقياد له في أمره ونهيه، وهذه نعمة وهدية من الله تعالى. فإذا أتاحها للعبد من عباده وصرف إلى محبيه وجوه أكثر خلقه، كان ذلك من الله تعالى لطفاً في اختياره لخلافته وتعيينه للإقتداء بأوامره في تفقد عباده، وذلك أمر لا يقدر كل البشر على الاختيال لتحصيله.

فلينظر الناظر إلى مرتبة الفريقين إذا نسبت الباطنية أنفسها إلى أن نصب الإمام عندهم من الله تعالى، وعند خصومهم من العباد، ثم لم يقدروا على بيان وجه نسبة ذلك إلى الله تعالى إلا بدعوى الاختراع على رسوله في النص على على، ودعوى بقاء ذلك في ذريته بقاء كل خلف لكل واحد، ودعوى تنصيصه على أحد أولاده بعد موته، إلى ضروب من الدعاوى الباطلة، ولما نسبونا إلى أنا نصب الإمام بشهوتنا واحتياتنا، ونقموا بذلك منا، كشفنا لهم بالأخرة أنا لسنا نقدم إلا من قدمه الله، فإن الإمامة عندنا تتعقد بالشوكة، والشوكة تقوم بالمبادعة، والمبادعة لا تحصل إلا بصرف الله تعالى القلوب قهراً إلى الطاعة والموالاة، وهذا لا يقدر عليه البشر، ويدلك عليه أنه لو أجمع خلق كثير لا يحصى عددهم على أن يصرعوا وجوه الخلق وعقائدهم عن الموالاة للإمامية العباسية عموماً، وعن المشايعة للدولة المستظہرية -أيديها الله بالدلوام! -خصوصاً، لأنفوا أعمارهم في العجل والوسائل وتهيئة الأسباب والوسائل ولم يحصلوا في آخر الأمور إلا على الخيبة والحرمان.

فهذا طريق إقامة البرهان على أن الإمام الحق هو أبو العباس أحمد المستظہر بالله -حرس الله ظلاله في هذا العصر-. ولم يبق إلا حسم مطاعن المتكبرين في دعواهم اختلال شرائط الإمامة وفوات صفات الأنمة، وها نحن نبين وجه الحق فيه في معرض سؤال وجواب.

فإن قال قائل : ما ذكرتموه من الترجيح وتعين هذه الجهة الكريمة لمن يستحق الإمامة إنما يستتب إذا أظهرتم وجود شرائط الإمامة وصفات الأنمة؛ ولها شروط كثيرة لا تتعقد دون شروطها، بل لو تطرق الخلل إلى شرط من شرائطها امتنع انعقادها، ففصلوا الشروط وبينوا تحققها حتى نسلم لكم ثبوت الإمامة ونبطل مذهب القائلين بأن هذا العصر والأعصار الخالية القريبة كانت خالية عن الإمام لفقد شروط الإمامة في المترشحين لها.

الجواب : إن الذي عذر علماء الإسلام من صفات الأنمة وشروط الإمامة تحصرها عشر صفات : ست منها خلقية لا تكتسب، وأربع منها تكتسب أو يفيد

الاكتساب فيها مزيداً، فاما السُّتُّ الخلقية فلا شَكُ في حضورها، ولا تتصور
المجاحدة في وجودها: الأولى: البلوغ - فلا تتعقد الإمامة لصبي لم يبلغ؛ الثانية:
العقل - فلا تتعقد لمجنون، فإن التكليف ملاك الأمر وعصامه، ولا تكليف على
صبيٍّ ومجنون؛ الثالثة: الحرية - فلا تتعقد الإمامة لرفيق، فإن منصب الإمامة
يستدعى استغراق الأوقات في مهام الخلق، فكيف يتدبّر لها من هو كالمنفود
في حق نفسه الموجود لمالك يتصرف تحت تدبيره وتسخيره! كيف وفي اشتراط
نسب قريش ما يتضمن هذا الشرط، إذ ليس يتصور الرق في نسب قريش بحال من
الأحوال. الرابعة: الذكورية - فلا تتعقد الإمامة لأمرأة وإن اتصفت بجميع خلال
الكمال وصفات الاستقلال. وكيف تترشح امرأة لمنصب الإمامة، وليس لها
منصب القضاء، ولا منصب الشهادة في أكثر الحكومات! الخامسة: نسب قريش لا
يبد منه لقوله ﷺ: الأئمة من قريش، واعتبار هذا مأخوذه من التوقيف ومن إجماع
أهل الأعصار الخالية على أن الإمامة ليست إلا في هذا النسب، ولذلك لم يتصرّد
الطلب الإمامة غير قريشى في عصر من الأعصار مع شغف الناس بالاستيلاء
على الستلاء وبذلهم غاية الجهد والطاقة في الترقى إلى منصب العلَا، ولذلك لما هم
المخالفون بمصر^(١) لطلب هذا الأمر أدعوا أولاً لأنفسهم الاعتزاء إلى هذا النسب،
علماءً منهم بأن الخلق متباينون على اعتقادهم لانحصر الإمامة فيهم. السادسة:
سلامة حاسة السمع والبصر - إذ لا يمكن الأعمى والأصمَّ من تدبير نفسه، فكيف
يتقدّم عهدة العالم! ولذلك لم يستصلحا لمنصب القضاء، وأضاف مصنفو إلى

(١) المخالفون بمصر: أى الفاطميون؛ إذ ادعى مؤسس دولتهم أبو محمد عبيد الله بن محمد بن عبد الله بن ميمون، أنه من نسل الإمام علي. قال أبو الفدا في تاريخه: «وقد اختلف العلماء في صحة نسبة فضال القائلون بiamامته إن نسبة صحيح ولم يربتوا فيه، وذهب كثير من العلويين العاملين بالأساب إلى موافقتهم أيضاً.. وذهب آخرون إلى أن نسبتهم مدخول ليس ب صحيح. وبالغت طائفة منهم إلى أن جعلوا نسبهم في اليهود فقالوا: لم يكن اسم المهدي: عبيد الله، بل كان اسمه سعيد بن أحمد بن عبد الله القداح بن ميمون بن ديسان..» (تاريخ أبي الفداء ج ٢ ص ٦٧ - ٦٨). طبعة استانبول سنة ١٤٢٦هـ، ولقد شغل هذا الزراعة حيزاً كبيراً في التاريخ، وطائفة كبيرة من النساين، ويدرك أن المعز لدين الله عند دخول مصر سثل عن نسبة وحسبه، فسحب سيفه من غمه إلا قليلاً وقال: هذا حسينا، ثم نثر دنانير الذهب على الناس وقال: وهذا نستنا.

هذا اشتراط السلامة من البصر والجذام والزمانة وقطع الأطراف وسائر العيوب الفاحشة المنفرة، وأنكره منكرون وقالوا لا حاجة إلى وجود السلامة من هذه الأمراض؛ فإن التكفل بأمور الخلق والقيام بمحاسبة الجهم لا تستدعيها، ولم يرد من الشارع توقيف وتبعد فيها، وليس من غرضنا بيان الصحيح من المذهبين، وإنما المقصود أن هذه الصفات ليست غريزية لا يمكن اكتسابها، وهي بجملتها حاضرة حاصلة فلا تثور منها شهبة المعاندة.

أما الصفات الأربع المكتسبة، وهي النجدة والكافية والعلم والورع، فقد اتفقا على اعتبارها. ونحن نبين وجود القدر المشروط لصحة الإمامة في الإمام المستظہر بالله أمير المؤمنين ثبت الله دولته، وأن إمامته على وفق الشرع، وأنه يجب على كل مفت من علماء الدهر أن يفتى على القطع بوجوب طاعته على الخلق ونفوذ أقضيته بالحق، وبصحة توليه للولاة، وتقليله للقضاء، وصرف حقوق الله إليه ليصرفها إلى مصارفها ويوجهها إلى مطانتها ومواعتها. ونتكلم في هذه الصفات الأربع على الترتيب:

الغول في الصفة الأولى

وهي النجدة

فقول : مراد الأئمة بالنجدة ظهور الشوكة ، وموفور العدة ، والاستظهار بالجند ، وعقد الألوية والبنيود ، والاستمکان . بتضافر الأشياع والأتباع . من قمع البغاء والطغاء ومجاهدة الكفرة والعتاة وتطفلة ناثرة^(١) الفتنة وحسم مواد المحن قبل أن يستظهر شررها وينتشر ضررها ، هذا هو المراد بالنجدة ، وهى حاصلة لهذه الجهة المقدسة ، فالشوكة فى عصرنا هذا من أصناف الخلاق للترك^(٢) ، وقد أسعدهم الله تعالى بموالاته ومحبته حتى إنهم يتقربون إلى الله بنصرته وقمع أعداء

(١) نائمة: ثانية.

(٢) الترك: العناصر والأجناس. غير الفارسية. التي دخلت الإسلام، من بلاد المشرق.

دولته، ويتدینون باعتقاد خلافته وإمامته ووجوب طاعته، كما يتدبّرون بوجوب أوامر الله وبتصديق رسالته في رسالته، فهذه نجدة لم يثبت مثلها لغيره، فكيف يتمارى في نجده؟

فإن قيل: كيف تحصل نجدة بهم وإنما نراهم يتهدّمون على مخالفة أوامره ونواهيه، ويتعذّرون الحدود المرسومة لهم فيه، وإنما تحصل الشوكة بمن يتردد تحت الطاعة على حسب الاستطاعة؛ وهواء في حرکاتهم لا يترددون إلا خلف شهواتهم؛ وإذا هاج لهم غضبٌ أو حرکتهم شهوة أو أُوغِر صدورهم ضغينة لم يبالوا بالاتّباع ولم يعرفوا إلا الرجوع إلى ما جُبِلُوا عليه من طباع السباع، فكيف تقوم الشوكة بهم؟

قلنا: هذا سؤال في غاية الركاك، فإن الطاعة المشروطة في حق الخلق لقيام شوكة الإمام لا تزيد على الطاعة المشروطة على الأرقاء والعبيد في حق ساداتهم، ولا على الطاعة المفترضة على المكلفين لله ورسوله، وأحوال العبيد في طاعة سيدهم وأحوال العباد في طاعة ربهم لا تتفّك عن الانقسام إلى موافقة ومخالفة. فلما انقسم المكلّفون إلى المطيعين والعصاة، ولم ينسّلخوا به عن إهاب الإسلام، ولا انسّلوا به عن ريقته ما داموا معتقدين أن الطاعة لله مفروضة وأن المخالفه محرمة ومكرهه، فهذا حال الجد في الطاعة لصاحب الأمر، فإنهم وإن خالفوا أمراً من الأوامر الواجبة الطاعة اعتقدوا المخالفه إساءة والموافقة حسنة، ولذلك تراهم لا يغيرون العقيدة عن الموالاة ولو قطعوا إرباً، وما من شخص يقدر مخالفته في أمر من الأمور إلا وهو بعيته إذا انتهى إلى العتبة الشرفية صفع على الأرض خاصعاً وعقر خده في التراب متواضعاً، ووقف وقوف أذل العبيد على بابه، وانتهض مائلاً على رجليه عند سماع خطابه، ولو نبغت نابعة في طرف من أطراف الأرض على معاداه هذه الدولة الزاهرة لم يكن فيهم أحد إلا ويرى النصال دون حوزتها جهاداً في سبيل الله نازلاً منزلة جهاد الكفار، فأية طاعة في عالم الله تزيد على هذه الطاعة! وأية شوكة في الدنيا تقابل هذه الشوكة! وليت شعرى لم لا يذكر

الباطنية عند إيراد هذا السؤال ما جرى لعلّي - رضي الله عنه! - من اضطراب الأحوال وتختلف أشياعه عنه في القتال ومخالفتهم لاستصوابه في أكثر الأقوال والأفعال، حتى كان لا تنفك خطبة من خطبه عن شكياتهم في الإعراض عنه والاستبداد برأيهم، حتى كان يقول^(١): «لا رأى لمن لا يطاع»؟ فإذا كانت تقوم شوكته باتباع الأكثر من أتباعه من انتساب من انتصب لمخالفته، فكيف لا تقوم الشوكة في زماننا هذا، والحال على ما ذكرنا؟ فإن قيل: كان علىـ - رضي الله عنه! - يتولى الأمر بنفسه ويباشر الحروب ويتجرب^(٢) للخلق ولا يحتاجب عنهم، قلنا: ومن الذي شرط في الإمامة مباشرة الأمور وتعاطيها بنفسه؟! نعم، لا حرج عليه لو باشر بنفسه، فإذا استغنى بجنوده وأتباعه عن المقاومة للحرب بنفسه جاز له الاقتصار على مجرد الرأي والتدبر إذا رجع في الأمور القريبة منه ومن قطره والتفوّض إلى ذوى الرأى المؤوثق بයصیرتهم في الأمور البعيدة عنه، وهذا الآن في عصرنا مستغنٍ عنه، فقد سخر الله رجال العالم وأبطالهم لموالاة هذه الحضرة وطاعتھا حتى تبدّوا في أقطار الدنيا، كما نشاهد ونرى. فليس وراء هذه الشوكة أمرٌ يشترط وجوده لصحة الإمامة.

فإن قيل: وما بالكم تنظرون إلى هواء ولا تنظرون إلى جنود المخالفين، وهم أيضاً مستظہرون بشوكة على مخالفة هذه الشوكة؟ - قلنا: مهما كانت الكثرة من هذا الجانب لم تقدح مخالفة المخالفين، أفترى لم ينظر الباطني إلى شوكة معاوية وعدته ومقاومته لعلى بجنوده وأنصاره؟ فكيف لم يشترط في صحة الإمامة أن تصفو له جوانب الدنيا عن قذى المخالفه؟ ولو شرط هذا في الإمامة لم تتعقد الإمامة لأحد قط من مبدأ الأمر إلى زماننا هذا؟ فقد اتضحت أن المشروط من هذه الصفة موجود وزيادة.

(١) راجع «نهج البلاغة» طبعة الحلبى بالقاهرة، المنسوب للإمام على رضي الله عنه شرح ابن أبي الحديدة.

(٢) تجرب: يدو ويطهر.

القول في الصفة الثانية

وهي الكفاية

و معناها التهدي لحق المصالح في معضلات الأمور، والاطلاع على المسارك المقتصد عند تعارض الشرور، كالعقل الذي يميز الخير عن الشر وينصف به الجمهور، وإنما العزيز المعون عقلًا يعرف خير الخرين وشر الشررين، وذلك أيضاً في الأمور العاجلة وهي هيئة قريبة؛ وإنما الملتبس عواقب الأمور المخطرة ولن يستقبل بها إلا مسدد للتفريق من جهة الله تعالى.

ونحن نقول: إن هذه الصفة حاصلة، فإن أسبابها متوافرة، فإنها مهما حصل من غريبة العقل وانفك عن العته والخبل كان الوصول إلى درك عواقب الأمور بطريق الظن والحدس مبنياً على ركنين: أحدهما الفكر والتدبر، وشرطه الفطنة والذكاء، وهذه خصلة تميز فيها المنصور إمامته والمفروض طاعته عن النظراء بمزيد النفاذ والمضاء حتى صار أكابر العقلاء يتعجبون في معضلات الواقع من رأيه الصائب، وعقله الثاقب وتفطنه للدقائق يشذ عن درك المحنكين من ذوى التجارب، وهذه صفة غريبة، وهي من الله تحفة وهدية.

والركن الثاني: الاستضاعة بخاطر ذوى البصائر واستطلاع رأى أولى التجارب على طريق المشاورة، وهي الخصلة التي أمر الله بها نبيه إذ قال: ﴿وَشَارِهُمْ فِي الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ثم شرطه أن يكون المستشار مميزاً بين المراتب عارفاً للمناصب معمولاً على رأى من يوثق بدهائه وكفایته ومضاءه وصرامته وشفقته وديانته، وهذا هو الركن الأعظم في تدبير الأمور، فإن الاستبداد بالرأي، وإن كان من ذوى البصائر، مذمومٌ ومحنورٌ، وقد وفق الله الإمام بتفويف مقاليد أمره إلى وزير الذى لم يقطع ثوب الوزارة إلا على قدره حتى استظهر بأرائه السديدة في نواب الزمان ومعضلات الحدثان ومراعاة مصالح الخلق في حفظ نظام الدين والملك، وهو الجامع للصفات التى شرطها الشرع والعقل في المدير والمشير، من

متانة الدين ونقية الرأى وممارسة الخطوب ومقاساة الشدائى في طوارق الأيام، ورزانة العقل والعطف على الخلق والتلطف بالرعاية، وبمجموع هذين الأمرین يقئم مطلوب الكفاية، فإن مقصودها إقامة تناظم الأمور الدينية والدنيوية، وهذه قضية يُستدلّ على وجودها بمشاهدة الأحوال والأفعال، فليننظر المنصف كيف عالج معضلات الزمان بحسن رأيه، لما استأثر الله بروح الإمام المقتدى وأمتع كافة الخلق بالإمامية الراherة المستظہرية، وقد وافق وفاته إحداث العساكر بمدينة السلام وازدحام أصناف الجند على حافتها، والزمان زمان الفتنة، والدنيا طافحة بالمحن متوجهة بالفتنة، والسيوف مسلولة في أقطار الأرض، والاضطراب عام فيسائر البلاد لا يسكن فيها أوار الحرب، ولا تنفك عن الطعن والضرب؛ وامتدت أطماع الجند إلى الذخائر ففغروا أفواههم نحو الخزائن، وكان يتداعى إلى تغيير الضمائر وئور الأحقاد والضغائين، فلم يزل بدهائه وذكائه وحسن نظره ورأيه مراعياً لنظام الأمر، متربداً بين اللطف والعنف حتى انعقدت البيعة وانتشرت الطاعة، وأذاعت الرقاب واتسعت الأسباب وانطفأت الفتنة الثائرة وظلَّ الخلافة بحسن تدبيره وبرأى وزيره ممدوحاً، وأصبح لواء النصر بحسن مساعيةً معقوداً، وطريق الفساد بهيبيته ممدوحاً، وأضحت الرعايا في رعايته وادعة، وصارت عين الحوادث بحسن كلامه عن مدينة السلام هاجعة، فليت شعرى هل تكتب مثل هذه العظائم إلا بكمال الكفاية ونباهة الحزم والهداية! وهل يستدلّ على كفاية الملوك بشيء سوى انتظام التدبر وحسن الرأى في اختيار المشير والوزير؟! فليس يعتبر في صحة الإمامة من صفة الكفاية إلا ما يسر الله سبحانه له أضعف ذلك، فليقطع بوجود هذه الشريطة أيضاً مضمومة إلى سائر الشرائط.

القول في الصفة الثالثة

وهي: الورع

وهذه هي أعزّ الصفات وأجلّها وأولاها بالرعاية، وأجدرها وهو وصف ذاتي لا يمكن استعارته ولا الوصول إلى تحصيله من جهة الغير؛ أما النجدة فتحصيلها

من الغير لا محالة، والهداية وإن اعتمدت على غزارۃ العقل ففوائدها يمكن فيها الاستعارة بطريق المراجعة والاستشارة، والعلم أيضاً يمكنه تحصيله بالاستفتاء واستطلاع رأى العلماء؛ والورع هو الأساس والأصل، وعليه يدور الأمر كله . ولا يغنى فيه ورع الغير، وهو رأس المال ومصدر جملة الخصال ، ولو اختل هذا والعياذ بالله! - لم يبق معتصم في تحقيق الإمامة ، فالحمد لله الذي زين أحوال الإمام الحق المنصور إمامته ، بالورع والتقوى حتى أوفى فيه على الغاية القصوى فتميز بمتانة الدين وصفاء العقل واليقين في جماهير الخلفاء ، حتى ظهر من أحواله ، منذ تجمل صدرُ الخلافة بجماله ، من إفاضة الخيرات والعطاف على الرعاعيَا وذوى الحاجات وقطع العمارات التي كانت العادة جارية بالمواظبة عليها ، كل ذلك إضراباً عن عمارة الدنيا وإكباباً على ما ظهر من عمارة الدين ؛ هذا مع ما ظهر من سيرته في خاصة حالي ، من لبس الثياب الخشنة واجتناب الترف والدعة ، والمواظبة على العبادات ، ومهاجرة الشهوات واللذات ، استحقاراً لزخارف الدنيا ، وتوقياً من ورطات الهوى ، والتفاتاً إلى حسن المآب في العقبى ، فهو على التحقيق الشاب الذي نشأ في عبادة الله ، هذا كله في عنفوان السن وغرة من الشباب وبداية الأمر ، يُبَهِّ العقولاء لما سينتهي إليه الحال إذا قارب سن الكمال :

إِنَّ الْهَلَالَ إِذَا رَأَيْتُ نُمُّوَةً أَيْقَنْتَ أَنْ سَيَصِيرُ بِدْرًا كَامِلًا

والله تعالى يمدہ بأطول الأعمار وينشر أعلامه في أقصى الديار .

فإن قال قائل : كيف تجسرتم على دعوى التقوى والورع ، ومن شرطه التجدد عن الأموال حتى لا يأخذ قيراطاً إلا من حله ، ولا يدعه إلا في مظلة استحقاقه ، وقد قال : رسول الله ﷺ : «اتقوا النار ولو بشق تمرة»^(١) . وليس يتم الورع بالمواظبة على الفرائض واجتناب الموبقات والكبائر ، بل عماد هذا الأمر العدل واجتناب

الظلم في طرق الإعطاء والأخذ ، فإن ادعیتم حصول هذا الشرط نفرت القلوب عن التصديق ؛ وإن اعترفتم باختلال الأمر فيه انخرم ما ادعیتموه من حصول الورع والتقوى .

قلنا : هذا السؤال نكسر أولاً سوريته ، ثم نتبه على سر هو متنه الإنصاف فنقول : إن صدر الاعتراض عن باطنى فعله لوراجع صاحبه الذى يوالىه واستقرى ما شاهده من هذه الأحوال فيه ، افتضحك فى دعاويه ، وكان الحياة خيراً له مما يورده وبيديه ، وإن صدر السؤال عن أحد علماء العصر الذين يعتقدون خلو الزمان عن الإمام لفقد شرطه ، فيقال له : هون على نفسك ، فإن دعوى وجود هذا الشرط غير مستبعدة ؛ فإن الأموال المنصوبة إلى الخزائن المعمورة أربعة أصناف : الصنف الأول ارتفاع المستغلات ، وهى مأخوذة من أموال موروثة له ، والصنف الثاني أموال الجزية ، وهى من أطيب ما يؤخذ . والصنف الثالث : أموال التركات ، ولم يعهد منه قط إلى الآن الطمع فى تركة يتعين لاسحقاقها وارث ، ومن لا وارث له فمتصبه بيت المال ؛ الصنف الرابع : أموال الخراج المأخوذة من أرض العراق ، ومذهب الشافعى وطوائف من العلماء أن أرض العراق وقف . وهي من عبادان إلى الموصل طولاً ، ومن القادسية إلى حلوان عرضاً^(١) ، إنه وقفها عمر رضى الله عنه على المسلمين ليكون جميع خراجها منصباً إلى بيت المال ومصالح المسلمين ، فهذه هي الأموال المأخوذة ، وأخذها جائز ، ويبقى النظر فى مصارفها ، وهى مع اختلاف جهاتها تحويها أربع جهات ، وفيها تنحصر مصالح الإسلام والمسلمين :

الجهة الأولى : المرتزقة من جند الإسلام ، إذ لا بد من كفايتهم ، وأكثراهم فى هذا العصر مكفيون بثروتهم واستظهارهم ، ومقتدون على كفایة غيرهم ؛ ومع ذلك فقد أمدّهم الرأى الشريف النبوى في هذه الأيام مدة مقام العسكر بمدينة

السلام بأموال استفرغ فيها الخزائن ، وأفاض عليهم من ضروب التشريفات والإنعمان ما يخلد ذكره على مكّر الأيام والأعوام .

الجهة الثانية: علماء الدين وفقهاء المسلمين القائمون بعلوم الشريعة، فإنهم حراس الدين بالدليل والبرهان، كما أن الجنود حراسه بالسيف والستان، وما من واحد منهم إلا وهو مكفى من جهته برسم وإدراز، ومخصوص بإنعام وإيشار، والمستحق لهم أيضاً على بيت المال قدر الكفاية، وهو مبذول لكل من يتشبه بأهل العلم، فضلاًً عمَّ يتعلمه، يتحققه.

الجهة الثالثة: محاويح الخلق الذين قصرت بهم ضرورة الحال وطوارق الزمان عن اكتساب قدر الكفاية . وليس ينتهي إليه الخبر في حاجة إلا سدها ، ولا يرتفع إليه قصد ذي فاقة إلا تداركه ، ومواظبيته على الصدقات في نوب متواليات في السر والعلنية كافية جميع الحاجات .

الجهة الرابعة: المصالح العامة من عمارة الرباطات والقناطر والمساجد والمدارس، فيصرف لا محالة إلى هذه الجهة عند الحاجة قدرُّ من بيت مال المسلمين، فلا ترى هذه المواضع في أيامه إلا معمورة وملحوظة بالتعاهد من القوام بها والمتكفلين لها، وهذا وجه الدخل والخرج.

ونختم الكلام بما يقطع مادة الخصم وتبين فيه غاية الإنصاف فنقول: لا يظنن
ظان أنا نشرط في الإمامة العصمة، فإن العلماء اختلفوا في حصولها للأئمّة،
والأكثرون على أنهم لم يعصموا من الصغائر، ولو اعتبرت العصمة من كل زلة
لتعذر الولایات وإنزلت القضاة، وبطلت الإمامة، وكيف يحكم باشتراط التنقى
من كل معصية والاستمرار على سمت التقوى من غير عدول، ومعلوم أن الجبال
متقاضية للذات، والطبع محرضة على نيل الشهوات، والتکاليف يتضمنها من
العناء ما يتقادع عن احتمالها الأقوباء، ووساوس الشيطان وهواجس النفس
مستحثة على حب العاجلة واستحقار الآجلة، والجبلة الإنسانية بالسوء أمارة،

والتحقىُ فى أرجوحة الھھوى يغلب تارة ويعجز تارة، والشیطان ليس یفسر عن الوساوس، والزلات تجري على الأنفاس؛ فكيف یتخلص البشر عن افتھام محظور والتورط في محظور؟! ولذلك قال الشافعى- رضى الله عنه - في شرط عدالة الشهادة: لا یعرف أحد بمحض الطاعة حتى لا يتضمن^(١) بمعصية؛ ولا أحد بمحض المعصية حتى لا يقدم على طاعة، ولا ینفك أحد عن تخليط؛ ولكن من غلبت الطاعات في حقه المعا�ى، وكانت تسوه سیئته وتسره حسته فهو مقبول الشهادة؛ ولسنا نشرط في عدالة القضاء إلا ما نشرطه في الشهادة، ولا نشرط في الإمامة إلا ما نشرطه في القضاء، وهذا ذكرناه إذا لج ملاح أو ألح ملح ولازم اللدد في تصوير أمر من الأمور لا يوافق ظاهر الشرع، وإرادته الطعن في الإمامة والقدح فيها، عرف أن ذلك غير قادر في أصل الإمامة بحال من الأحوال.

القول في الصفة الرابعة

وهي العلم

فإن قال قائل : اتفق رأى العلماء على أن الإمامة لا تتعقد إلا لمن نال رتبة الاجتهاد والفتوى في علوم الشرع ، ولا يمكنكم دعوى وجود هذه الشريطة ، ولو أدعتم أن ذلك لا يشترط كان انسلاً عن وفاق العلماء قاطبة ، فما رأيكم في هذه الصفة ؟

قلنا: لو ذهب ذاهب إلى أن بلوغ درجة الاجتهد لا يشترط في الإمامة لم يكن في كلامه إلا الإعzaب^(٢) عن العلماء الماضين، وإنما فليس فيه ما يخالف مقتضى الدليل وسياق النظر، فإن الشروط التي تدعى للإمامية شرعاً لا بدّ من دليل يدلّ

١) پتضمون: پتلطفخ.

(٢) الإعزاب: الاعتزال والابتعاد.

عليها، والدليل إما نص من صاحب الشرع، وإما النظر في المصلحة التي طلبت الإمامة لها ولم يرد النص من شرائط الإمامة في شيء إلا في النسب إذ قال : «إن الأئمة من قريش»^(١) ، فأما ما عداه فإنما أخذ من الضرورة والحاجة الماسة في مقصود الإمامة إليها، فهذا كما شرطنا : العقل، والحرية، وسلامة الحواس، والهداية، والتوجدة، والورع، فإن هذه الأمور لو قدر عدمها لم يتنظم أمر الإمامة بحال من الأحوال . ولن يستلزم اجتهداد مما لا بد منه في الإمامة ضرورة، بل الورع الداعي إلى مراجعة أهل العلم فيه كاف، فإذا كان المقصود ترتيب الإمامة على وفق الشرع فائي فرق بين أن يعرف حكم الشرع بنظره، أو يعرفه باتباع أفضل أهل زمانه ! وإذا جاز للمجتهد أن يعوّل على قول واحد، ويرى له حدثاً فيحكم به ، إماماً كان أو قاضياً ، فيما المانع من أن يحكم بما يتفق عليه العلماء في كل واقعة؟ وإن اختلف فيتبع فيه قول الأفضل الأعلم ، ولم لا يكون مُكملًا بأفضل أهل الزمان مقصود العلم ، كما يكمل بأقوى أهل الزمان مقصود الشوكة ، وبأدھي أهل الزمان وأكفافهم رأياً ونظرًا مقصود الكفاية ، فلا تزال دولته محفوظة بملك من الملوك قوى يمدّه بشوكته ، وكاف من كفالة الزمان يتصدى لوزارته فيمده برأيه وهدایته ، وعالم مقدم في العلوم يفيض ما يلوح من قضايا الشرع في كل واقعة إلى حضرته ، هذا لو قال به قائل لكن مستمدًا من قواطع الأدلة والبراهين التي يجوز استعمالها في مظان القطع واليقين ، فكيف في موقع الظن والتخيّم !

وأكثر مسائل الإمامة وأحكامها مسائل فقهية ظنية يحكم فيها بموجب الرأي الأغلب . وما ذكرته مسلك واضح فيه ، ولكنني لا أؤثر الإعزاب عن الماضين ولا الانحراف عن جادة الأئمة المنقرضين ، فإن الانفراد بالرأي والانسلاخ عن موافقة الجماهير لا ينفك عن إثارة نفرة القلوب ، لكنني أستمتع مسلكاً مقتبساً من كلام الأئمة المذكورين وأقول :

اخالف الناس في أن أهل الاختيار لو عقدوا اعقد البيعة للمفضول وأعرضوا عن الأفضل هل تعتقد الإمامة مع الاتفاق على أن تقديم الأفضل عند القدرة واجب متعين؟ ثم ذهب الأكثرون إلى أنها إذا عقدت للمفضول مع حضور الأفضل انعقدت ولم يجز خلعه لسبب الأفضل ، وأنا من هذا أنسى وأقول : إن ردناها في مبدأ التولية بين مجتهدين في علوم الشرع وبين متقارن عندها فيتعين تقديم المجتهد لأن اتباع الناظر علم نفسه له مزية رتبة على اتباع علم غيره بالتقليد . والمزايا لا سبيل إلى إهمالها مع القدرة على مراعاتها ، أما إذا انعقدت الإمامة باليبيعة أو تولية العهد لمنفك عن رتبة الاجتهاد ، وقامت له شوكة وأذعنـت له الرقاب ، ومالـت إليه القلوب ، فإن خلا الزمان عن قرشى مجتهـد يستجـمع جميع الشروط وجـب الاستمرار على الإمامة المعقوـدة إن قـامت له الشـوـكة ، وهذا حـكم زـمانـاـناـ ، وإن قـدر ضـربـاـ لـلـمـثـلـ حـضـورـ قـرـشـىـ مجـتـهـدـ مـسـتـجـمعـ لـلـورـعـ وـالـكـفـاـيـةـ وـجـمـيعـ شـرـائـطـ الإـمـامـةـ وـاحـتـاجـ الـمـسـلـمـونـ فـيـ خـلـعـ الـأـوـلـ إـلـىـ تـعرـضـ لـإـثـارـةـ فـتـنـ وـاضـطـرـابـ أـمـورـ لـمـ يـجزـ لهمـ خـلـعـهـ وـالـسـبـدـالـ بـهـ ، بلـ تـجـبـ عـلـيـهـمـ الطـاعـةـ وـالـحـكـمـ بـنـفـوذـ وـلـايـهـ وـصـحةـ إـمامـتـهـ ، لـأـنـ نـعـلـمـ بـأـنـ الـعـلـمـ مـزـيـةـ روـعـيـةـ فـيـ الإـمـامـ تـحـسـيـنـاـ لـلـأـمـرـ وـتـحـصـيـلـاـ لـمـزيدـ المـصـلـحةـ فـيـ الـاسـتـقـلالـ بـالـنـظـرـ وـالـاسـتـغـنـاءـ عـنـ التـقـلـيدـ ، وـإـنـ الشـمـرـةـ المـطـلـوـبةـ مـنـ الإـمـامـ تـطـفـةـ الـفـتـنـ الثـائـرـةـ فـيـ تـفـرـقـ الـآـرـاءـ الـمـتـنـافـرـةـ ، فـكـيفـ يـسـتـجـيـزـ العـاقـلـ تـحرـيـكـ الـفـتـنـ وـتـشـوـيشـ نـظـامـ الـأـمـورـ وـتـفـوـيـتـ أـصـلـ الـمـصـلـحةـ فـيـ الـحـالـ تـشـوـفـاـ إـلـىـ مـزـيدـ دـقـيـقـةـ فـيـ الفـرـقـ بـيـنـ النـظـرـ وـالـتـقـلـيدـ ! وـعـنـدـ هـذـاـ يـنـبغـيـ أـنـ يـقـيـسـ الـإـنـسـانـ مـاـ يـنـالـ الخـلـقـ بـسـبـبـ عـدـولـ الـإـمـامـ عـنـ النـظـرـ إـلـىـ تـقـلـيدـ الـأـئـمـةـ بـمـاـ يـنـالـهـمـ لـوـ تـعـرـضـوـ الـخـلـعـ وـاسـتـبـدـالـهـ أـوـ حـكـمـواـ إـمـامـتـهـ غـيرـ مـنـعـدـةـ ، إـذـاـ أـحـسـنـ إـبـرـادـ هـذـهـ الـمـقـالـةـ عـلـمـ أـنـ التـفـاـوتـ بـيـنـ اـتـبـاعـ الـشـرـعـ نـظـراـ وـاتـبـاعـهـ تـقـلـيدـاـ قـرـيبـ هـيـنـ ، وـأـنـهـ لـاـ يـجـوزـ أـنـ تـخـرـمـ بـسـبـبـ قـوـاعـدـ الـإـمـامـ . وـهـذـاـ تـقـدـيرـ تـسـامـحـاـنـاـ بـهـ مـنـ وـجـهـيـنـ :

أـحـدـهـماـ :ـ تـقـدـيرـ قـرـشـىـ مجـتـهـدـ مـسـتـجـمعـ الصـفـاتـ مـتـصـدـ لـطـلـبـ الـإـمـامـ ،ـ وـهـذـاـ لـوـ جـوـدـ لـهـ فـيـ عـصـرـنـاـ .

(١) متفق عليه.

الباب العاشر

الوظائف الدينية التي بالمواظبة عليها

يدوم استحقاق الإمامة

ومن فرائض الذين على أمير المؤمنين زاده الله توفيقاً المداومة على مطالعة هذا الباب والاستفادة على تأمله وتصفحه وطالبة النفس الكريمة حتى تستمر عليه، فإن ساعد التوفيق للمجاهدة في الاقتدار على وظيفة من هذه الوظائف ولو في سنة فهي السعادة القصوى، وهذه الوظائف بعضها علمية، وبعضها عملية، فتقدم العلمية، فإن العلم هو الأصل، والعمل فرع له، إذ العلوم لا حصر لها؛ ولكننا نذكر أربعة أمور هن أمهات وأصول:

الأول: أن يعرف أن الإنسان في هذا العالم لم خلق، وإلى أي مقصد وُجِّه ولأى مطلب رشح؟ وليس يخفى على ذي بصيرة أن هذه الدار ليست دار مقر، وإنما هي دارُ مرّ؛ والناس فيها على صورة المسافرين، ومبدأ سفرهم بطون أمهاتهم، والدار الآخرة مقصد سفرهم، وزمان الحياة مقدار المسافة، وسنُو^(١) منازلهم، وشهروره فراسخه وأيامه أمياله، وأنفاسه خطاء، ويصار بهم عبر السفينة براكبها، ولكل شخص عند الله عمر مقدر لا يزيد ولا ينقص، ولهذا قال عيسى صلوات الله عليه وسلم: «الدنيا قنطرة فاعبروها ولا تعمروها» وقد دعى الخلق إلى لقاء الله في دار السلام وسعادة الأبد، فقال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُ إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥]، وهذا السفر لا يفضي إلى المقصد إلا بزاد وهو التقوى؛ ولذلك قال الله تعالى: ﴿وَتَرَوُدُوا فِي أَنْ خَيْرُ الرَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧]، فمن لم يتزود في دنياه لآخرته بالمواظبة على العبادة فسيرجع منه عند الموت ما اغتر من جسده وما له فيتسرّ حيث لا يغنى التحسّر ويقول: ﴿يَا لَيْتَنَا تَرَدُّدَ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ

والثاني: تقدير اقتدار الخلق على الاستبدال بالإمام والتصرف فيه بالخلع والانتقال؛ وهذا محال في زماننا، إذ لو أجمع أهل الدهر وتآلبو على أن يصرفوا الوجوه والقلوب عن الحضرة المقدسة المستظہرية لم يجدوا إليها سبيلاً، فيتعين على كافة علماء العصر الفتوى بصحة هذه الإمامة وانعقادها بالشرع.

ولكن بعد هذا شرطان: أحدهما أن لا يمضى كل قضية مشكلة إلا بعد استنتاج قرائع العلماء والاستظهار بهم، وأن يختار لتقليله عن التباس الأمر واحتلال الكلمة أفضل أهل الزمان وأغزرهم علماء، وقلما تنفك مدينة السلام عن شخص يُعرف له بالتقديم في علم الشرع، فلا بدّ من تعرف الشرع في الواقع منه لينوب ذلك عن الاجتهد، والثاني أن يسعى لتحصيل العلم وحيازة رتبة الاستقلال بعلوم الشرع، فإن الإمامة وإن كانت صحيحة منعقدة في الحال فخطاب الله تعالى قائم بإيجاب العلم وافتراض تحصيله، إذا ساعدت القدرة عليه لم يكن للتوانى فيه عذر، لا سيما والسن سن التحصيل، وريungan الشباب معين على الغرض، والقدر الواجب تحصيله شرعاً إذا صرف إليه الهمة الشريفة حصل في قدر يسير من الزمان، ولا يليق تطلب غaiيات الكمال إلا بالحضرۃ المقدسة الشريفة النبویة المحفوظة بالعز والجلال.

إذا اتضحت، في هذا الباب، بهذه البراهين اللائحة أن مقتضى أمر الله أن الإمام الحق المستظہر بالله هو المتعين لخلافة الله فما أبجر هذه النعمة أن تقابل بالشكراً وإنما الشكر بالعلم وبالعمل وبالمواظبة على ما أودعته في الباب الآخر من الكتاب، وعلى الجملة فشكر هذه النعمة لا يرضى أمير المؤمنين أن يكون لله على وجه الأرض عبدًّا عبد وأشكر منه؛ كما أن الله تعالى لم يرض أن يكون له على وجه الأرض عبدًّا عزّ وأكرم من أمير المؤمنين، فهذا هو الشكر الموازي لهذه النعمة. والله ولی التوفيق، بمنه ولطفه.

(١) سنُو: سننه وأعوامه.

وَطَهَارَتِهِ فِي أَنْ يَطْهُرَ عَنْ حُبِ الدُّنْيَا لِقُولِهِ ﴿حُبُ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ﴾^(١)، وَهَذَا هُوَ الدَّاءُ الَّذِي أَعْجَزَ الْخَلْقَ.

وَمِنْ ظَنِّهِ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَىِ الْجَمْعِ بَيْنَ التَّنَعُّمِ فِي الدُّنْيَا وَالْحَرْصِ عَلَىِ تَرْتِيبِ أَسْبَابِهَا، وَبَيْنِ سَعَادَةِ الْآخِرَةِ فَهُوَ مَغْرُورٌ؛ كَمَنْ يَطْمَعُ فِي الْجَمْعِ بَيْنِ الْمَاءِ وَالنَّارِ، لِقُولِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ ضُرَّتَانِ؛ مَهْمَا أَرْضَيْتَ إِحْدَاهُمَا أَسْخَطْتَ الْآخَرِيَّ. نَعَمْ! لَوْ كَانَ الإِنْسَانُ يَشْتَغِلُ بِالْدُّنْيَا لِأَجْلِ الدِّينِ، لَا لِأَجْلِ شَهْوَتِهِ، كَمَنْ يَصْرُفُ عُمْرَهُ إِلَىِ تَدْبِيرِ مَصَالِحِ الْخَلْقِ شَفَقَةً عَلَيْهِمْ، أَوْ يَصْرُفُ بَعْضَ أَوْقَانَهُ إِلَىِ كَسْبِ الْقُوَّةِ، وَنِيَّتِهِ فِي كَسْبِ الْقُوَّةِ إِلَىِ أَنْ يَتَقَوَّىَ بِتَنَوُّلِهِ عَلَىِ الطَّاعَةِ وَالتَّقْوَىِ فَهَذَا مِنْ عَيْنِ الدِّينِ، وَعَلَىِ هَذَا الْمَنْهَاجِ جَرِيَ حَرْصُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْخَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا.

وَمَهْمَا ثَبَّتَ أَنَّ الرَّازِدُ هُوَ التَّقْوَىُ، وَأَنَّ التَّقْوَىَ شُرُطُهَا خَلُوُ الْقَلْبِ عَنْ حُبِ الدُّنْيَا، فَلِكِنَّ الْجَهَدُ فِي تَخْلِيَتِهِ عَنْ حَبِّهَا، وَطَرِيقُهُ أَنْ يَعْرِفَ الإِنْسَانُ عِيْبَ الدُّنْيَا وَأَفْتَاهَا، وَيَعْرِفُ شَرْفَ السَّعَادَةِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ وَزِيَّتَهَا، وَيَعْلَمُ أَنَّ فِي مَرَاعَاةِ الدُّنْيَا الْحَقِيرَةِ فَوْتَ الْآخِرَةِ الْخَطِيرَةِ، وَأَقْلَى آفَاتِ الدُّنْيَا، وَهِيَ مُسْتِيقَنَةٌ لِكُلِّ عَاقِلٍ وَجَاهِلٍ، أَنَّهَا مَنْقُوصَيَّةٌ عَلَىِ التَّقْرُبِ، وَسَعَادَةَ الْآخِرَةِ لَا أَخْرَ لَهَا، هَذَا إِذَا سَلَّمَتِ الدُّنْيَا صَافِيَّةٌ عَنِ الشَّوَّابِ وَالْأَقْدَاءِ^(٢) خَالِيَّةٌ مِنِ الْمُؤْذِنَاتِ وَالْمَكَدَّراتِ، وَهِيَهَاتِ هِيَهَاتِ افْلَمِ يَسْلُمُ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا مِنْ طُولِ الْأَذْنِ وَمَقَاسَةِ الشَّدَائِدِ، وَمَهْمَا عُرِفَ تَصْرِيمُ الدُّنْيَا وَتَأْبِدُ السَّعَادَةَ فِي الْعَقْبَىِ فَلَيَتَمَلَّ أَنَّهُ لَوْ شَغَفَ إِنْسَانٌ بِشَخْصٍ وَاسْتَهَرَ^(٣) بِهِ وَصَارَ لَا يَطِيقُ فَرَاقَهُ، وَخَيْرُ بَيْنِ أَنْ يَعْجَلَ لِقَاءَهُ لَيْلَةً وَاحِدَةً وَبَيْنِ أَنْ يَصْبِرَ عَنْهُ تِلْكَ الْلَّيْلَةَ مُجَاهِدًا لِنَفْسِهِ ثُمَّ يُخَلِّي بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ أَلْفِ لَيْلَةٍ. فَكِيفَ لَا يَسْهُلُ عَلَيْهِ الصَّبَرُ لَيْلَةً وَاحِدَةً لِتَوْقِعِ التَّلَذِذِ بِمَشَاهِدَتِهِ أَلْفِ لَيْلَةً! لَوْ أَسْتَعْجَلَ تِلْكَ الْلَّيْلَةَ وَعَرَضَ نَفْسَهُ لِعَنَاءِ الْمُفَارِقَةِ

الوظيفة الثانية: أَنَّهُ مَهْمَا عُرِفَ أَنَّ زَادَ السَّفَرُ إِلَىِ الْآخِرَةِ التَّقْوَىَ فَلَيَعْلَمُ أَنَّ التَّقْوَىَ مَحْلُهَا وَمَنْبِعُهَا الْقَلْبُ لِقُولِهِ ﴿الْتَّقْوَىُ هَا هَنَا﴾^(٤)، وَأَشَارَ إِلَىِ صَدْرِهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِجْتِهَادُ فِي إِصْلَاحِ الْقَلْبِ أَوْ لَا، إِذْ صَلَاحُ الْجَوَارِحِ تَابَعَ لَهُ، لِقُولِهِ ﴿إِنَّ فِي بَدْنِ ابْنِ آدَمَ لِبُضُوعَةٍ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ﴾^(٥)، إِصْلَاحُ الْقَلْبِ شُرُطُهُ تَقْدِيمُ تَطْهِيرِهِ عَلَيْهِ،

(١) متفق عليه.

(٢) رواه مسلم وأبو داود.

(١) رواه أحمد.

(٢) الأقداء: الأوساخ، مفردة: قدى.

(٣) استهتر به: تولع وتعلق.

(١) رواه مسلم .
 (٢) رواه مسلم .

ألف ليلة لعدّ سفيهاً خارجاً عن حزب العقلاء . فالدنيا معشوقة كلّفنا الصبر عنها مدة يسيرة ، ووعدنا أضعاف هذه اللذات مدة لا آخر لها ، وتركُ الألف بالواحد ليس من العقل ، واختيار الألف على الواحد المعجل ليس بمتعدّر على العاقل ، وعند هذا ينبغي أن يقيس الإنسان أقصى مدة مقامه في الدنيا وهي مائة سنة مثلاً ، ومدة مقامه في الآخرة ولا آخر لها ، بل لو طلبنا مثلاً لطول مدة الأبد لعجزنا عنه . إلا أن نقول : لو قدرنا الدنيا كلها إلى متهي السموات ممتنعة بالذرة ، وقدرنا طائراً يأخذ بم مقابلة في كل ألف سنة حبة واحدة فلا يزال يعود حتى لا يبقى من الذرة حبة واحدة فتنتقضى هذه المدة وقد يبقى من الذرة أضعافها ، فكيف لا يقدر العاقل إذا حقق على نفسه هذا الأمر على أن يستحرر الدنيا ويتجرد لله تعالى ! هذا لو قد قدر بقاء العمر مائة سنة ، وقدرت الدنيا صافية عن الأقداء ؛ فكيف والموت بالمرصاد في كل لحظة ، والدنيا غير صافية من ضروب التعب والعناء ! وهذا أمرٌ ينبغي أن يطول التأمل فيه حتى يتسرّع في القلب ، ومنه تبعث التقوى . وما لم يظهر للإنسان حقارنة الدنيا لا يتصور منه أن يسعى للدار الأخرى ، وينبغى أن يستعن على معرفة ذلك بالاعتبار بمن سلف من أبناء الدنيا كيف تعبوا فيها ثم ارتحلوا عنها بغير طائل ؟ ولم تصبههم إلا الحسرة والندامة . ولقد صدق من قال من الشعراء حيث قال :

أشد الغمّ عندي في سرور تيقن عنه صاحبه انتقالا

وهذه حال لذات الدنيا .

الوظيفة الثالثة: أن معنى خلافة الله على الخلق إصلاح الخلق. ولن يقدر على إصلاح أهل الدنيا من لا يقدر على إصلاح أهل بلده؛ ولن يقدر على إصلاح أهل البلد من لا يقدر على إصلاح أهل منزله؛ ولا يقدر على إصلاح أهل منزله من لا يقدر على إصلاح نفسه؛ ومن لا يقدر على إصلاح نفسه فينبغي أن تقع البداية بإصلاح القلب وسياسة النفس؛ ومن لم يصلح نفسه وطمع في إصلاح غيره كان مغروباً كما قال الله تعالى: «أَتَأْمَرُونَ النَّاسَ بِالْمُبْرُوتِ وَتَنْهَوْنَ أَنفُسَكُمْ» [آل عمران: ١٠٢].

يلحق بالبهائم فيصير إما غمراً كثور^(١)، وإما شرها كخنزير، وإما ضرعاً ككلب أو حقوداً كجمل أو متكتراً كنمر أو ذاروغان ونفاق كثعلب، أو يجمع ذلك فيصير كشيطان مريد. وعلى ذلك دلّ قوله تعالى: «وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقَرْدَةَ وَالْخَازِيرَ وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ» [المائدة: ٦٠]، وقال: «كَالْأَنْعَامَ بِلْ هُمْ أَضَلُّ» [الفرقان: ٤٤]، وقال: «إِنَّ شَرَ الدُّوَابَ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكُمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ» [الأنفال: ٢٢]، وهذه الصفات الذميمة تجتمع في الأدمي في هذا العالم وهو في صورة الإنسان، فتكون الصفة باطنة والصورة ظاهرة؛ وفي الآخرة تتحد الصور والصفات، فيصور كل شخص بصفته التي كانت غالبة عليه في حياته، فمن غالب عليه الشر، حُشر في صورة خنزير، ومن غالب عليه الغضب حشر في صورة سبع، ومن غالب عليه الحمق حشر في صورة حمار، ومن غالب عليه التكبر حشر في صورة نمر، وهكذا جميع الصفات، ومن غالب عليه العلم والعمل واستولى بهما على هذه الصفات حشر في صورة الملائكة «وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسْنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا» [النساء: ٦٩].

وهذه الوظائف التي ذكرناها علمية يجب التأمل فيها حتى تمثل في القلب ف تكون نصب العين في كل لحظة. وإنما تترسخ هذه العلوم في النفس إذا أكدت بالعمل كما سنذكره في الوظائف العملية بعد.

القول في الوظائف العملية

وهي كثيرة، أولاً وهي من الأمور الكلية: أن كلّ من تولى عملاً على المسلمين فينبغي أن يحكم نفسه في كل قضية يبرمها؛ فما لا يرتضيه لنفسه لا يرتضيه لغيره، فالمؤمنين كنفس واحدة، فقد روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «من سره أن يزحر عن النار ويدخل الجنة

(١) غمراً كثور: يضرب الأرض بحافره؛ (يغمرها).

الإنسان كفرسه، وغضبه ككلبه، فإن كان الفارس حاذقاً والفرس مروضاً والكلب مؤدياً و沐لاً فهو قمين^(١) يادرك حاجته من الصيد، ومتى كان الفارس أخرق وفرسه جموحاً أو حروناً وكلبه عقوراً فلا فرسه يتبع تحته منقاداً، ولا كلبه يسترسل بإشارته مطيناً، فهو قمين^(٢) أن يعطيك، فضلاً أن يدرك ما طلب.

ومهما جاهد الإنسان فيها هواه، فله ثلاثة أحوال: الأول: أن يغلبه الهوى فيتبعه ويُغرض عن الشرع كما قال الله تعالى: «أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ» [الجاثية: ٢٣]؛ الثاني: أن يغالبه فيقهه مرة ويظهره الهوى أخرى، فله أجراً المجاهدين، وهو المراد بقوله ﷺ: «جاهدوا هواكم كما تجاهدوا أعداءكم»^(٣)؛ الثالث: أن يغلب هواه لكثير من الأنبياء وصفوة الأولياء، لقوله ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ شَيْطَانٌ يَتَسَلَّطُ عَلَى إِنْسَانٍ بِحَسْبَ وُجُودِ الْهَوَى فِيهِ، إِنَّمَا مَثَلُ الشَّهْوَةِ بِالْفَرْسِ وَالْغَضْبِ بِالْكَلْبِ لِأَنَّهُ لَوْلَا هَمَّا لَمَّا تَصَوَّرُتِ الْعِبَادَةُ الْمُؤْدِيَةُ إِلَى سَعَادَةِ الْآخِرَةِ، إِنَّ الْإِنْسَانَ يَحْتَاجُ فِي عِبَادَتِهِ إِلَى بَدْنِهِ وَلَا قِيَامٌ إِلَّا بِالْقُوَّةِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْأَقْيَاتِ إِلَّا بِشَهْوَةِ، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى أَنْ يَحْرِسْ نَفْسَهُ عَنِ الْهَلْكَاتِ بِدُفْعَهَا؛ وَلَا يُدْفِعُ الْمُؤْدِي إِلَّا بِدَاعِيَةِ الْغَضْبِ، فَكَأُنْهَمَا خَادِمَانَ لِبَدْنِهِ؛ وَالْبَدْنُ مُرْكَبٌ النَّفْسِ، وَبِوَاسْطَتِهِمَا يَصْلُ إِلَى الْعِبَادَةِ، وَالْعِبَادَةُ طَرِيقُهُ إِلَى النَّجَاهِ.

الوظيفة الرابعة: أن يعرف أن الإنسان مركب من صفات ملكية وصفات بheimية، فهو حيران بين الملك والبheimية، فمشابهته للملك بالعلم والعبادة والعنفة والعدالة والصفات المحمودة؛ ومشابهته للبهائم بالشهوة والغضب والحدق والصفات المذمومة. فمن صرف همته إلى العلم والعمل والعبادة فخليق أن يلحق بالملائكة فيسمى ملكاً وربانياً كما قال تعالى: «إِنَّهُمَا إِلَّا مُلْكَ كَرِيمٌ» [يوسف: ٣١]. ومن صرف همته إلى اتباع الشهوات واللذات البدنية يأكل كما تأكل البهائم فخليق أن

(١) رواه ابن ماجة والبيهقي.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

فليدركه موته وهو مؤمن بالله واليوم الآخر؛ وليرأ إلى الناس الذي يحب أن يوتى إليه^(١) . وروى أنس بن مالك : عن رسول الله ﷺ أنه قال : «من أصبح وهمه غير الله تعالى فليس من الله في شيء؛ ومن أصبح لا يهتم المسلمين فليس من المسلمين» .

ومنها: أن يكرك الوالي للأمر الترفة والتلذذ بالشهوات في المأكلولات والملبوسات ، فقد روى أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سلمان الفارسي يستزيره ، فلما قدم عليه سلمان تلقاه في أصحابه فالتزمه وضمّه إليه وصار إلى المدينة ، فلما خلا به عمر قال له : يا أخى هل بلغك مني ما تكرهه؟ فقال : لا . قال : عزمتُ عليك إن كان بلغك مني ما تكرهه إلا أخبرتني ، فقال : لو لا ما عزمت على أولاً ما أخبرتك : بلغنى أنك تجمع بين السمن واللحم على مائتك ؛ وبلغنى أن لك حلتين : حلة تلبسها مع أهلك ، وحلة تخرج فيها إلى الناس ، فقال عمر : هل بلغك غير هذا؟ فقال : لا . فقال : أما هذان فقد كفيتهما فلا أعود إليهما .

ومنها: أن يعلم والي الأمر أن العبادة تيسر للولاة ما لا يتيسر لأحد الرعايا ، فلتغتنم الولاية لتعبد الله بها ، وذلك بالتواضع والعدل والنصح للمسلمين والشفقة عليهم . فقد روى عن أبي بكر رضي الله عنه وهو على المنبر قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : «الوالى العدل المتواضع ظل الله ورحمه في أرضه ، فمن نصحه في نفسه وفي عباد الله حشره الله تعالى في وقده^(٢) يوم لا ظل إلا ظله ؛ ومن غش في نفسه وفي عباد الله خذله الله تعالى يوم القيمة ، ويرفع للوالى العدل المتواضع في كل يوم وليلة عمل ستين صديقاً كلهم عبد مجتهد في نفسه» . فهذه رتبة عظيمة لا تسلم في كل عصر إلا لواحد ، وإنما تصال هذه الرتبة بالعدل والتواضع ، وقد روى أبو سعيد الخدري^(٣) عن رسول الله ﷺ أنه قال : «سبعة يظلهم الله يوم القيمة يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل ؛ وشاب نشا في عبادة الله ؛ ورجل قلبه متعلق بالمسجد

ومنها: ألا يستحرق الوالي انتظار أرباب الحاجات ووقفهم بالباب في لحظة واحدة ؛ فإن الاهتمام بأمر المسلمين أهم له ، وأعود عليه مما هو متشارع به من نوافل العبادات ، فضلاً عن اتباع الشهوات ، فقد روى : (أن عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه) - جلس يوماً للناس ، فلما اتصف النهار ضجر ومل ، فقال للناس : مكانكم حتى أعود إليكم فدخل يستريح ساعة ، فجاء ابنه عبد الملك^(٤) فاستأذن

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) متبححاً : فرحاً.

(٣) تجب : ضطرب.

(٤) عبد الملك بن عبد العزيز ، كان شهماً شديد الورع حريثاً في الحق.

دخل عليه فقال : يا أمير المؤمنين ! ما سبب دخولك؟ قال : «أردت أن أستريح ساعة». فقال : «الأمنت أن يأتيك الموت ورعيتك على الباب يتظرونك وأنت محتجب عنهم!» فقال عمر : «صدقت» ، فقام من ساعته وخرج إلى الناس .

ومنها: أن يترك الوالي للأمر الترفة والتلذذ بالشهوات في المأكلولات والملبوسات ، فقد روى أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سلمان الفارسي يستزيره ، فلما قدم عليه سلمان تلقاه في أصحابه فالتزمه وضمّه إليه وصار إلى المدينة ، فلما خلا به عمر قال له : يا أخى هل بلغك مني ما تكرهه؟ فقال : لا . قال : عزمتُ عليك إن كان بلغك مني ما تكرهه إلا أخبرتني ، فقال : لو لا ما عزمت على أولاً ما أخبرتك : بلغنى أنك تجمع بين السمن واللحم على مائتك ؛ وبلغنى أن لك حلتين : حلة تلبسها مع أهلك ، وحلة تخرج فيها إلى الناس ، فقال عمر : هل بلغك غير هذا؟ فقال : لا .

ومنها: أن يعلم والي الأمر أن العبادة تيسر للولاة ما لا يتيسر لأحد الرعايا ، فلتغتنم الولاية لتعبد الله بها ، وذلك بالتواضع والعدل والنصح للمسلمين والشفقة عليهم . فقد روى عن أبي بكر رضي الله عنه وهو على المنبر قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : «الوالى العدل المتواضع ظل الله ورحمه في أرضه ، فمن نصحه في نفسه وفي عباد الله حشره الله تعالى في وقده^(١) يوم لا ظل إلا ظله ؛ ومن غش في نفسه وفي عباد الله خذله الله تعالى يوم القيمة ، ويرفع للوالى العدل المتواضع في كل يوم وليلة عمل ستين صديقاً كلهم عبد مجتهد في نفسه» . فهذه رتبة عظيمة لا تسلم في كل عصر إلا لواحد ، وإنما تصال هذه الرتبة بالعدل والتواضع ، وقد روى أبو سعيد الخدري^(٢) عن رسول الله ﷺ أنه قال : «سبعة يظلهم الله يوم القيمة يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل ؛ وشاب نشا في عبادة الله ؛ ورجل قلبه متعلق بالمسجد

(١) الوقدة: شدة حر النار وتلهبها.

(٢) أبو سعيد الخدري : سعد بن مالك بن سنان.

إذا خرج منه حتى يعود إليه؛ ورجلان تحاباً في الله فاجتمعوا على ذلك وتفرقوا عليه؛ ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه؛ ورجل دعته امرأة ذات حسب وجمال إلى نفسها فقال: إني أخاف الله رب العالمين، ورجل تصدق بصدقه وأخفاها حتى لا تعلم شعاليه ما تنفق يمينه^(١). فهذه سبع لا يتصور اجتماعها إلا في أمير المؤمنين، وإنما يقدر غيره من الخلق على أحادها دون مجموعها. فليجتهد في نيل رتبة لم تُدْخَر إِلَّا لَهُ، ولن يقوم بها سواه.

فقد روى أيضاً أبو سعيد الخدري أنه قال: «إن أحب العباد إلى الله تعالى وأقربهم مجلساً: إمام عادل؛ وإن أبغض الناس إلى الله وأشدّهم عذاباً يوم القيمة إمام جائز»، وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا يرد الله لهم دعوة: الإمام العادل، والصائم حتى يفطر، والمظلوم؛ يقول الله تعالى: وعزتي وجلالي وارتفاعي فوق عرشي لأنتصرن لك ولو بعد حين»، وقد روى عبد الله بن مسعود أنه ﷺ قال: «عدل ساعة خيرٌ من عبادة سنة، وإنما قامت السموات والأرض بالعدل». وقد روى عن ابن عباس أنه ﷺ قال: «والذى نفس محمد بيده إن الوالى العدل ليعرف الله له كل يوم مثل عمل رعيته، وصلواته في اليوم تعدل تسعين ألف صلاة». وروى ابن عباس أيضاً أنه ﷺ قال: «الإسلام والسلطان أحوان توأمان لا يصلح أحدهما إلا بصاحبه: فالإسلام أنس والسلطان حارس، فما لا أنس له منهدم، وما لا حارس له ضائع»؛ وقد روى أنس أنه ﷺ قال: ما من أحد أفضل منزلة عند الله من إمام إن قال صدق، وإن حكم عدل، وإن استرحم رحم!» والقصد من روایة هذه الأخبار التنبية على عظم قدر الإمامة وأنها إذا ترتبت بالعدل كانت أعلى العبادات. وإنما يعرف العدل من التزم بالشرع، فليكن دين الله وشرع

(١) رواه أسميد بن حنبل في «مسند» والترمذى وابن ماجه عن أبي هريرة وقال الترمذى: حسن. ويرد برؤاية أخرى: «ثلاثة لا ترد دعوتهم» الإمام العادل، والصائم حتى يفطر، ودعوة المظلوم يرجوها الله تعالى فوق الغمام وفتح لها أبواب السماء ويقول رب تبارك وتعالى: وعزتي لأصرنك ولو بعد حين».

رسول الله ﷺ هو المفزع والمرجع في كل ورد وصدر، وتفضيل العدل مما يطول ولعل الوظائف التي تأتي تشتمل عليه طرف منها.

ومنها: أن يكون الرفق في جميع الأمور أغلب من الغلطة، وأن يوصل كل مستحق إلى حقه، فقد روت عائشة رضي الله عنها! عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أيمًا وال ولی فلاناً ورفق به رُفق به يوم القيمة». وروت عائشة أيضًا أنه قال: «اللهم من ولی من أمر أمتی شيئاً فرق بهم فارفق به، ومن شق عليهم فاشقن عليه». هذا دعاء رسول الله ﷺ وإنه يستجاب لا محالة، وقد روى عن زيد بن ثابت أنه قال عند النبي ﷺ: «نعم الشيء الإمارة». فقال ﷺ: «نعم الشيء الإمارة لمن أخذها بغير حقها فتكون حسرة عليه يوم القيمة». وكل أمير عدل عن الشرع في أحكامه فقد أخذ إمارة بغير حقها.

وروى أبو هريرة عنه ﷺ أنه قال: «إن بني إسرائيل كان يسوهم الأنبياء عليهم السلام فكلما هلك نبئ قام نبئ مكانه، وإنه لا نبئ بعدي، وإنه يكون بعدى خلفاء»، قيل: «يا رسول الله! ما تأمرنا فيهم؟» قال: «أعطوههم حقهم، واسأروا الله تعالى حكمك، فإن الله تعالى سائلهم عمما استرعاهم هو». وقد حكى: أن هشام ابن عبد الملك قال لأبي حازم^(١) وكان من مشايخ الدين: «كيف النجاة من هذا الأمر؟» يعني من الإمارة. قال: «الآتاخذ الدرهم إلا من حله، ولا تضعه إلا في حقه». قال: «ومن يطبق ذلك؟» قال: «من طلب الجنة وهرب من النار».

ومنها: أن يكون أهم المقاصد عنده تحصيل مرضاعة الخلق ومحبتهم بطريق يوافق الشرع ولا يخالفه. فقد روى عوف بن مالك عنه ﷺ أنه قال: «إن خيار أئمتك الذين تحبونهم وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشر أئمتك الذين

(١) أبو حازم الأعرج: سلمة بن دينار؛ وكان رأساً في التابعين.

تبغضونهم ويعغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم»، قيل: يا رسول الله! أفلأ ننابذهم؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة؛ إلا من ولى عليه وال فرأه يأتي شيئاً من معاصي الله تعالى فليكره ما أتى من معاصي الله تعالى، ولا يتزعج بدأ عن طاعة الله». وقد روى عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ! أنه قال: «الخليفي على الناس السمعُ والطاعة ما استر حموا فرحموا، وحكموا فعدلوا، وعاهدوا فوفوا، ومن لم يفعل ذلك فعله لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

ومنها: أن يعلم أن رضي الخلق لا يحسن تحصيله إلا في موافقة الشرع، وأن طاعة الإمام لا تجب على الخلق إلا إذا دعاهم إلى موافقة الشرع كما روى عن محمد بن (١) على أنه قال: «إني لأعلم قبيلتين ثبستان من دون الله». قالوا: من هم؟ قال: «بنو هاشم وبنو أمية. أما والله ما نصبوهم ليسجدوا لهم ولا ليصلوا لهم، ولكن أطاعوهم واتبعوهم على ما أدمدوهم. والطاعة عبادة». وقد روى ابن عباس أنه ﷺ قال: «لا تسخطن الله برضي أحد من خلقه، ولا تقربوا إلى أحد من الخلق بتبعاد من الله، إن الله تعالى ليس بيته وبين أحد من خلقه قرابة يعظمه بها ولا يصرف عن أحد شرآ إلا بطاعته واتباع مرضاته واجتناب سخطه، وإن الله تعالى يعصم من أطاعه ولا يعصم من عصاه ولا يجد الهارب منه مهرباً» وقد روى عمر ابن (٢) الحكم أن رسول الله ﷺ بعث سرية وأمرَ عليهم رجلاً من أصحابه، فأمر ذلك الرجل عبد الله ابن حذافة (٣) وكان ذا دعاية فأiquid ناراً وقال: ألسنت سامعين مطعمين لأميركم؟ قالوا: بلى. قال: عزمتُ عليكم إلا وقعتم فيها. ثم قال: إنما كنت ألعب معكم، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «من أمركم من الأمراء بشيء من معصية الله فلا تطعوه». وقد روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه! أنه صعد المنبر بعد وفاة رسول الله ﷺ بسبعة أيام، فحمد الله وأثنى عليه وصلى على رسول الله ﷺ ثم

قال: «أيها الناس! إنكم ولি�تموني أمركم ولستُ بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن ضعفت أو عدلت عن الحق فقوموني، ولا تخافوا في الله أحداً، إن أكيس الكيس التقى، وإن أحمق الحمق الفجور، ثم إن أخبركم أنني سمعت رسول الله ﷺ وهو يقول في الغار: «إن الصدق أمانة، وإن الكذب خيانة، ألا إن الضعيف منكم هو القوي عندنا حتى يُعطي الحق غير متمنع ولا مقهور، والقوى هو الضعيف عندنا حتى نأخذ منه الحق طائعاً أو كارهاً»، ثم قال: «أطيعونا ما أطعنا الله ورسوله؛ فإذا عصينا الله ورسوله فلا طاعة لنا عليكم. فقوموا إلى صلاتكم، رحّمكم الله». وقد روى عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة أنه قال: انتهيت إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنه وهو جالس في ظل الكعبة، والناس حوله مجتمعون فسمعته يقول: قام رسول الله ﷺ فقال: «إنه لم يكن شيء إلا كان حقيقة على الله أن يدل أمته على ما يعلمه خيراً لهم، وينذرهم ما يعلمه شرآ لهم. وإن أمتكم هذه جعلت عاقبتها في أولها وإلى آخرها، سيصيبهم بلاء وأمور ينكرونها تجيء ستة ألفين فيقول المؤمن: هذه هذه؛ ثم تكشف فمن سرّة منكم أن يزحر عن النار ويدخل الجنة فلتدركه موته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأت إلى الناس ما يُحب أن يؤتى إليه، ومن تابع إماماً وأعطاه صفة قلبه وثمرة فؤاده فليعطيه ما استطاع». فقلت: أنا شريك الله، أنت سمعته من رسول الله؟ قال: سمعت أذناني ووعي قلبي. فقلت: هذا ابن عمك يأمرنا أن نأكل أموالنا بينما بالباطل وأن نغسل أنفسنا. فقال: قال الله تعالى: «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بِيَنْكُمْ بِالْبَاطِلِ» [النساء: ٢٩] الآية؛ قال: فجمع يديه فوضعهما على جبهته ثم نكس رأسه فقال: أطعه في طاعة الله، واعصه في معصية الله».

في بهذه الأحاديث يتبيّن أن الطاعة واجبة للأئمة، ولكن في طاعة الله لا في معصيته.

- (١) محمد بن علي: ابن أبي طالب (ابن الحفيظ).
- (٢) عمر بن الحكم السلمي أخو معاوية بن الحكم.
- (٣) عبد الله بن حذافة الشهري رضي الله عنه.

ومنها أن يعرف أن خطر الإمامة عظيم، كما أن فوائدتها في الدنيا والآخرة عظيمة؛ وأنها إن رواعت على وجهها فهي سعادة، وإن لم ترتع على وجهها فهي شقاوة ليس فوقها شقاوة، فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه أقبل وفي البيت رجالٌ من قريش. فأخذ بعضهم الباب ثم قال: «الأئمة من قريش ما قاموا فيكم بثلاث: ما إن استرحموا حمروا، وإن حكموا عدلوا، وإن قالوا أوفوا، ومن لم يفعل ذلك فعله لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً» الصرف: النافلة، والعدل الفريضة. وهذا قول رسول الله ﷺ، وما أعظم الخطر في أمر ينتهي إلى إلا يقبل بسيبه فريضةً ولا نافلة. وقد روى أيضاً أنه ﷺ قال: «من حكم بين اثنين فجبار وظلم فلعلة الله على الطالمين». وقد روى أبو هريرة أنه ﷺ قال: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيمة: الإمام الكذاب، والشيخ الزانى، والعائل^(١) المزهو». وروى الحسن عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يفتح عليكم مشارق الأرض ومحاربها، عمالها كلهم في النار إلا من اتقى الله تعالى وأدى الأمانة» وقد روى عن الحسن أنه قال: عاد عبد الله بن الحسن معقل^(٢) في مرضه الذي قبض فيه، فقال له معقل: إني محدثك بحديث سمعته من رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد يسترعيه الله تعالى رعيته يموت يوم يموت غاشياً لرعايته إلا حرم الله تعالى عليه الجنة» وروى عن زياد بن أبيه^(٣) عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من ولى من أمر المسلمين شيئاً ولم يحظهم بالصيحة كما يحوط على أهل بيته فليتبوأ مقعده من النار». وقد حكى عن سفيان الثورى أنه عاتب رجلاً من إخوانه قد كان هم أن يتلبس بشيء من أمر الولاية فقال: يا أبا عبد الله! إن على عيالاً، فقال له: لأن تجعل في عنقك مخلة تسأل على الأبواب خير لك من أن تدخل في شيء من أمور الناس. وقد روى معقل بن يسار عنه ﷺ أنه

(١) العائل: الفقير ذو العيال.

(٢) معقل بن يسار.

(٣) زياد بن أبيه (زياد بن أبي سفيان).

قال: «رجلان من أمتى لا تناههما شفاعتي: إمام ظلوم غشوم، وغال في الدين مارق منه». وروى أبو سعيد الخدري أنه ^ﷺ قال: «أشد الناس عذاباً يوم القيمة إمام جائز». وروى عن النبي ^ﷺ أنه قال: «خمسة غضب الله تعالى عليهم، إن شاء أمضى غضبه عليهم في الدنيا، وإن فماؤهم في الآخرة النار: أميرُ قومٍ يأخذ حقه من رعيته ولا ينصفهم من نفسه ولا يدفع المظالم عنهم؛ وزعيم قومٍ يطعنونه فلا يسوى بين الضعيف والقوى ويتكلم بالهوى؛ ورجل لا يأمر أهله وولده بطاعة الله ولا يعلمهم أمور دينهم ولا يبالي ما أخذوا من دنياهم وما تركوا؛ ورجل استأجر أجيراً فيستعمله ولا يوفيه أجراً؛ ورجل ظلم امرأة مهرها». وقد روى أن عمر بن الخطاب خرج في جنازة ليصلّى عليها، فلما وضعت فإذا برجل قد سبق إلى الصلاة، ثم لما وضع الرجل في قبره تقدم الرجل فوضع يده على التراب وقال: اللهم إن تعذبه فربما عصاك، وإن ترحمه فإنه فقير إلى رحمتك! طوبى لك إن لم تكن أميراً أو عريضاً أو كاتباً أو شرطياً أو جائياً. قال: ثم ذهب الرجل فلم يقدر عليه^(١)، فأخبر عمر به فقال: لعله الخضر^(٢). وروى عن مالك بن دينار أنه قال: قرأتُ في بعض الكتب: «ما من مظلوم دعا بقلب محترق إلا لم تنته دعوته حتى تصعد بين يدي الله، فتنزل العقوبة على من ظلمه، أو استطاع أن يأخذ له فلم يأخذ له». وروى أبو هريرة أنه ^ﷺ قال: «ويل للآمراء! ويل للعرفاء! ويل للأمناء! ليتمنين قوم يوم القيمة أن ذوائهم^(٣) كانت معلقة بالثريا يتذلون بين السماء والأرض وأنهم لم يلوا عملاً». وروى أبو بريدة عنه ^ﷺ أنه قال: «لا يؤمر رجلٌ على عشيرة فما فوقهم إلا جيء به يوم القيمة مغلولة يدُه إلى عنقه، فإن كان محسناً فلك عنه غلَه؛ وإن كان مسيئاً زيد غلَه إلى غلَه».

(١) لم يمسكوا به.

(٢) باعتبار من قال بنبوته.

(٣) ذوائهم: ضفائر شعرهم (أطافلها).

وهذا الخطر ثابت في أن يفرق الأمير بين نفسه وبين رعيته في الترفة بالمباحات، فقد روى أن رسول الله ﷺ جلس يوم بدر في الظل، فنزل جبريل فقال: «يا محمد! أنت في الظل وأصحابك في الشمس!» وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «ويل لديان أهل الأرض من ديان أهل السماء، يوم يلقونه، إلا من أمر بالعدل وقضى بالحق ولم يقض بجهوى ولا قربة ولا رهبة ولا رغبة، ولكن جعل كتاب الله مرآة بين عينيه».

وأقل الأمور حاجة الإمام إلى تخويف بحكم السياسة، وقد روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من نظر إلى مؤمن نظرة يُخيفه بها في غير حق أخافه الله تعالى بها يوم القيمة». وروى أنس بن مالك أنه ﷺ قال: «يُؤتى بالولادة يوم القيمة فيقول رب تعالى: أنتم كنتم رعاة غنمٍ وخُزان أرضٍ، فيقول لهم: ما حملكم على أن جلدتُم فوق ما أمرتم؟ فيقول: أَيْ رَبٌّ! غضبتُ لك. فيقول: أينبغي لك أن تكون أشد غضباً مني؟ ويقول للآخر: ما حملك على أن جلدت دون ما أمرت؟ فيقول: أَيْ رَبٌّ! رحْمَتَه. فيقول: أينبغي لك أن تكون أرحم مني؟ - خذوا المقصر عن أمري والزائد على أمري فسُدوا بهما أركانَ جَهَنَّمَ». وبهذا الحديث يتبيّن أنه لا ينبعي أن نفزع إلا إلى الشرع، وأنه لا شيء أهم للإثابة من معرفة أحكام الشرع. وروى عن «حديفة» أنه قال: ما أنا بمُثُنٍ على وال خيراً، عادلهم وجائزهم، فقيل له: لم؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يُؤتى بالولادة يوم القيمة عادلهم وجائزهم فيوقفون على الصراط، فيوحى الله تعالى إلى الصراط فيزحف بهم زفة لا يبقى جائز في حكمه ولا مرتش في قصاته ولا يمكن سمعه لأحد الخصميين ما لم يمكن للأخر إلا زالت قدماه سبعين عاماً في جَهَنَّمَ». وروى أن داود عليه السلام كان يخرج متذمراً يطوف في الآفاق يسأل عن سيرة داود فيهم، فتعرض له جبريل عليه صورة آدمي، فسأله عن سيرته، فقال جبريل: نعم الرجل داود، ونعم السيرة سيرته غير أنه يأكل من بيت مال المسلمين ولا يأكل من كديده، فرجع باكيًا متضرعاً إلى

محرابه يسأل ربه تعالى أن يعلمه صنعة يأكل منها، فعلمه صنعة الدروع وألان له الحديد، فذلك قوله تعالى: «وَعَلَمْنَاهُ صنْعَةً تُبُوسُ لِكُمْ» [الأنبياء: ٨٠] الآية.

هذا خطر الإمامة، وفيها أحاديث كثيرة يطول إحصاؤها، وهذا القدر كاف للبصیر المعتبر، وعلى الجملة فيكفي من معرفة خطرها سيرة عمر رضي الله عنه، فإنه كان يتتجسس ويتعسّس ليلاً ليعرف أحوال الناس وكان يقول: «لو تركت جريمة على ضفة الفرات لم يطلا بالهنا»^(٢) فأنا المسئول عنها يوم القيمة؛ ومع ذلك فقد روی عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: «دعوتُ الله تعالى اثنى عشرة سنة: اللهم أرنى عمر بن الخطاب في منامي، فرأيته بعد اثنى عشرة سنة كأنما اغتسل واشتمل بالإزار، فقلت: يا أمير المؤمنين! كيف وجدت الله تعالى؟ قال: يا أبا عبد الله! كم منذ فارقتم؟ قلت: منذ اثنى عشرة سنة. قال: كنتُ في الحساب إلى الآن. ولقد كادت تزل سريرتى لو لا أنى وجدت ربأ رحيمًا». فهذه حال عمر، ولم يملك من الدنيا سوى درة^(٣)، فليعتبر به.

وقد حُكى عن يزدجرد بن شهريار آخر ملوك العجم أنه بعث رسولاً إلى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، وأمره أن ينظر في شمائله. فلما دخل المدينة قال: أين ملككم؟ قالوا: ليس لنا ملك؛ لنا أمير خرج برأ، فخرج الرجل في أثره فوجده نائماً في الشمس ودرته تحت رأسه وقد عرق جنبه حتى ابتلت منه الأرض. فلما رأه على حالته قال: «عدلت فأمنت فلمت؛ وصاحبنا جار فخاف فسهر. أشهد أن الدين دينكم؛ ولو لا أنني رسول لأسلمت، وسأعود يا ذن الله تعالى».

ومنها أن يكون الوالى متعطشاً إلى نصيحة علماء الدين ومتغطاً بمواعظ الخلفاء الراشدين ومتصلحاً في مواعظ مشايخ الدين للأمراء المنقرضين . ونحن نورد الآن بعض تلك المواقع : فإنه قد روى أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى

(١) الها: القطران، يطلبي به البعير الأجرب؛ أو الناقة الجرباء؛ أو الدواب عامة.

(٢) الدرة: المصا الفصيرة، يضرب بها.

الأشعرى : «أَمَا بَعْدًا فَإِنْ أَسْعَدَ الرُّعَاةَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ سُعْدَتْ بِرَعْيَتِهِ، وَإِنْ أَشْقَى الرُّعَاةَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ شَقَقَتْ بِرَعْيَتِهِ». وإياك أن ترتع فترتع عمالك فيكون مثلك عند الله مثل بهيمة نظرت إلى خضرة من الأرض فرتعت فيها تبتغى في ذلك السُّمْنِ، وإنما حتفها في سمنها» وإنما قال ذلك لأن الوالي مأمور بظلم عماله وظلم جميع حواشيه، فكل ذلك في جرينته ^(١) وينسب إليه.

وقد روى أنه أنزل في التوراة على موسى عليه السلام أنه ليس على الإمام من ظلم العامل وجوره ما لم يبلغه ذلك من ظلمه وجوره، فإذا بلغه فأقره شركه في ظلمه وجوره. قد روى أن شقيق البلخي ^(٢) دخل على هارون الرشيد فقال له : أنت شقيق الزاهد؟ فقال له : أما شقيق فنعم، وأما الزاهد فيقال . فقال له : عظني ! فقال له : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَكَ مَنْزَلَةَ الصَّدِيقِ وَهُوَ يَطْلُبُ مِنْكَ الصَّدْقَ كَمَا تَطْلُبُهُ مِنْهُ؛ وَأَنْزَلَكَ مَنْزَلَةَ الْفَارُوقِ، وَهُوَ يَطْلُبُ مِنْكَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ كَمَا تَطْلُبُهُ مِنْهُ، وَأَنْزَلَكَ مَنْزَلَةَ ذِي النُّورَيْنِ ^(٣) وَهُوَ يَطْلُبُ مِنْكَ الْحَيَاةِ وَالْكَرَامَةِ كَمَا تَطْلُبُهُ مِنْهُ؛ وَأَنْزَلَكَ مَنْزَلَهُ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَهُوَ يَطْلُبُ مِنْكَ الْعِلْمَ كَمَا تَطْلُبُهُ مِنْهُ». ثم سكت . فقال له : زدني ! قال : «نعم ! إنَّ اللَّهَ تَعَالَى دَارَ أَسْمَاهَا جَهَنَّمَ وَجَعَلَكَ بَوَابَاهَا؛ وَأَعْطَاكَ بَيْتَ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَسِيفًا قَاطِعًا وَسُوطًا مُوجِعًا؛ وَأَمْرَكَ أَنْ تَرَدَّ الْخَلْقَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ بِهَذِهِ الْثَّلَاثَ: فَمَنْ أَتَاكَ مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ فَأَعْطَهُ مِنْ هَذِهِ الْبَيْتِ؛ وَمَنْ تَقْدِمَ عَلَى نَهْيِ اللَّهِ فَأُوْجَعَهُ بِهَذَا السُّوطِ؛ وَمَنْ قُتِلَ نَفْسًا بِغَيْرِ حَقٍ فَاقْتُلَهُ بِهَذَا السِّيفِ بِأَمْرِ وَلِيِّ الْمَقْتُولِ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ فَأَنْتَ السَّابِقُ وَالْخَلْقُ تَابُّكَ إِلَى النَّارِ». قال : زدني ! قال : «نعم ! أَنْتَ الْعَيْنُ ^(٤) ، وَالْعَمَالُ الْأَنْهَارُ، إِنْ صَفَتِ الْعَيْنِ لَمْ يَصْرِ كَدْرُ الْأَنْهَارِ؛ وَإِنْ كَدَرَتِ الْعَيْنِ لَمْ يُرْجِعْ صَفَاءَ الْأَنْهَارِ».

(١) جرينته : صحيفته التي تنشر فوق رأسه يوم القيام.

(٢) شقيق البلخي الصوفي الشهير، شيخ خراسان، توفي في سنة ١٩٤هـ.

(٣) ذو النورين : عثمان بن عفان.

(٤) العين : نبع الماء.

وقد حكى أن هارون الرشيد قصد الفضيل بن عياض ^(١) ليلاً مع العباس في داره، فلما وصل إلى بابه سمع قراءته وهو يقرأ : «أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يُجْعَلُوهُمْ كَالَّذِينَ آتَوْا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَا هُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَعْكُسُونَ» [الجاثية : ٢١] فقال هارون للعباس : «إن انتفعنا بشيء فلهذا». فدق العباس الباب وقال : أجب أمير المؤمنين ، قال : وما يعمل عندي أمير المؤمنين؟ فقال : أجب إمامك . ففتح الباب وأطفأ سراجه وجلس في وسط البيت في الظلمة ، فجعل هارون يطوف حتى وقعت عليه يده فقال : آه من يد ما ألينها إن نجت من عذاب الله يوم القيمة ! فجلس وقال : «يا أمير المؤمنين ! استعد لجواب الله تعالى يوم القيمة فإنك تحتاج أن تقدم مع كل مسلم ومسلمة ومؤمن ومؤمنة». فجعل هارون يبكي . فقال العباس : اسكت فقد قتلت أمير المؤمنين . فقال : يا هامان ^(٢) قتلت أنت وأصحابك وتقول لي أنت قتلتة؟! فقال هارون : ما سماك هامان إلا وجعلني فرعون ، فقال له هارون : هذا مهر والدى ألف دينار تقبلها مني . فقال : يا أمير المؤمنين ! لا جراك الله إلا جزاءك ، أقول لك ردتها على من أخذتها منه ، وتقول لي : خذها أنت؟! فقام وخرج .

وقد حكى عن محمد بن كعب القرظى ^(٣) أنه قال له عمر بن عبد العزيز : صفت لي العدل ! فقال : يا أمير المؤمنين ! كن لصغير المسلمين أباً ، وللكبير منهم ابنأ ، وللمثل أخاً ، وعاقب كل واحد منهم بقدر ذنبه على قدر جسمه ؛ وإياك أن تضرب بغضبك سوطاً واحداً فتدخل النار . وقد حكى عن الحسن ^(٤) أنه كتب إلى عمر بن

(١) أبو علي الفضيل بن عياض التميمي المروزي، زاهد وأحد العلماء الأعلام، حدث عنه الشافعى ويحيى القطان وغيرهما، ولد بسمور قند وقدم الكوفة شاباً ثم جاور يمكنا إلى أن مات سنة ١٨٧هـ.

(٢) هامان : كبير وزراء فرعون.

(٣) محمد بن كعب القرظى ، الكوفي المولد والمنشأ ، عاش فى مكة ؛ وروى عن كبار الصحابة ؛ ويقال إنه ولد فى حياة النبي ؛ وقال عنه الذهبي إنه كان كبير القدر ، ثقة ، موصوفاً بالعلم والصلاح والورع . توفي فى سنة ١٠٨هـ ، وقيل فى سنة ١١٧هـ.

(٤) المقصود هو الحسن البصري ، إمام أهل البصرة ولد سنة ٢١٦هـ ، وتوفي سنة ١١٠هـ.

عبد العزيز : أما بعد ! فإن الهول الأعظم ومقطعات الأمور كلهن أمامك ، لم تقطع منها شيئاً ، فلذلك فاعد ومن شرها فاهرب . والسلام عليك ! ». وقد حكى أن بعض الزهاد دخل على بعض الخلفاء فقال له : عطني ! فقال له : « يا أمير المؤمنين ! كنت أسافر الصين فقد مررت بها مدة وقد أصيّب ملكها بسمعيه ، فيكتي بكاءً شديداً » وقال : أما إنني لست أبكى على البلية النازلة ولكنني أبكي لمظلوم على الباب يصرخ فلا يؤذن له ولا أسمع صوته ؛ ولكنني إن ذهب سمعي فإن بصرى لم يذهب ، نادوا في الناس : لا يلبس أحد ثوباً أحمر إلا متظلم ، ثم كان يركب الفيل في نهاره حتى يرى حمرة بباب المظلومين . فهذا يا أمير المؤمنين مُشَرِّك بالله تعالى غلبت عليه رأفته ورحمته على المشركين وأنت مؤمن بالله تعالى من أهل بيته رسوله ، كيف لا تغلب رأفتكم بالمؤمنين ! » .

وحكى أيضاً أن سليمان بن عبد الملك قدم المدينة وهو يريد مكة . فأقام بها أياماً . فأرشد إلى أبي حازم ^(١) ، فدعاه . فلما دخل عليه قال له سليمان : « يا أبو حازم ! مالنا نكره الموت ونحب الحياة ؟ ! » فقال : لأنكم خربتم آخرتكم و عمرتم الدنيا ، فكرهتم أن تنقلوا من العمran إلى الخراب » . فقال : يا أبو حازم ! كيف القدوم على الله تعالى غداً ؟ قال : « يا أمير المؤمنين ! أما المحسن فكالغائب يقدم على أهله ؛ وأما المسيء فكالآبق ^(٢) يقدم على مولاه ! » . فبكى سليمان وقال : ليت شعرى ما لي عند الله غداً . قال أبو حازم : « اعرض عملك على كتاب الله تعالى حيث يقول : ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ وَإِنَّ الْفُجَارَ لَفِي جَحَّمٍ﴾ [الإنطمار : ١٤ - ١٣] . قال سليمان : فأين رحمة الله ؟ قال : « فَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ» [الأعراف : ٥٦] . ثم قال

(١) أبو حازم سلمة بن دينار المخزومي المدني الأعرج ، « عالم المدينة وزادها وواعظها » . سمع سهل بن سعد وطافته . وكان أشرق فارسياً ، وأمه رومية ، وولاؤه لبني مخزوم . قال ابن خزيمة : فقا ، لم يكن في زمانه مثله . له حكم ومواعظ توفي سنة ١٤٠ هـ وقيل عنه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم : مارأيت أحداً الحكمة أقرب إلى فيه من أبي حازم ؟ .

(٢) الآبق : العبد الهاوب .

سليمان : يا أبو حازم ! أى عباد الله أكرم ؟ قال : « أهل المروءة والتقوى ». قال : أى الأعمال أفضل ؟ قال : « أداء الفرائض مع اجتناب المحارم ». قال : فأى الدعاء أسمع ؟ قال : « دعاء المُحسن إليه للمسنين » . قال : فأى الصدقة أذكر ؟ قال : « صدقة على السائل الناس ، وجه المقل ليس فيها من ولا أذى ». قال : فأى القول أعدل ؟ قال : « قول الحق عنده من يخاف ويرجى ». قال : فأى المؤمنين أكبيس ؟ قال : رجل عمل بطاعة الله تعالى وذكر الناس عليها ». قال : فأى المؤمنين أفسق ؟ قال : « رجل أخطأ في هوئي أحبه وهو ظالم باع آخرته بدنيا غيره ». قال سليمان : فما تقول فيما نحن فيه ؟ فقال : « يا أمير المؤمنين ! أو تعفيني ؟ » قال : لا ، ولكن نصيحة تقليها إلى . قال : « يا أمير المؤمنين ! إن آباءك قهروا الناس بالسيف وأخذوا هذا الملك عنوة من غير مشورة من المسلمين ولا راضي أحد ، حتى قتلوا ، وقد قتلوا قتلة عظيمة . وقد ارتحلوا . فلو شعرت ما قالوا وما قيل لهم ! » فقال له رجل من جلسائه : بئس ما قلت ! قال أبو حازم : « إن الله تعالى أخذ الميثاق على العلماء ليبيّنه للناس ولا يكتمنه » . فقال : كيف لنا أن نصلح هذا الفساد ؟ فقال : « أن تأخذنے من حله ، وتتصفعه في حقه ». فقال : ادع لي ! قال أبو حازم : « اللهم إن كان سليمان وليك فيسره لخير الدنيا والأخرة ؛ وإن كان عدوك فخذ بناصيته إلى ما تُحب وترضى ». فقال سليمان : أوصني ! قال : « أوصيك وأوجز : عظم ربك ، ونزعه أن يراك حيث نهاك ، أو يفكك حيث أمرك » .

وقد حكى عن أبي قلابة ^(١) أنه دخل على عمر بن عبد العزيز فقال له : يا أبو قلابة ! عظني ! فقال : « يا أمير المؤمنين ! إنه لم يبق من لدن آدم رسوله إلى يومنا هذا خليفة غيرك ». قال له : زدني ! قال : « أنت أول خليفة يموت ؟ ». قال : زدني ! قال إذا كان الله معك فمن تخاف ؟ إذا كان عليك فمن ترجو » . قال : حسبي !

(١) أبو قلابة الجرمي : « عبد الله بن زيد البصري الإمام ؛ طلب للقضاء فهرب ، ونزل الشام فنزل بداريا . وكان رأساً في العلم والعمل . سمع من سمرة وجماعة . ومناظرته مع علماء عصره في القسامية بحضور عمر بن عبد العزيز - مشهورة في الصحيح ، وتوفي سنة ١٠٤ هـ وقيل سنة ١٠٧ هـ ، وقيل ابن معين سنة ست أو سبع .

وحكى عن سليمان بن عبد الملك أنه تفكّر يوماً فقال: كيف تكون حالى وقد ترهّت في هذه الدنيا؟ فأرسل إلى أبي حازم وقال: تبعث إلى بذلك الذي تفطر عليه بالعشاء، فأنفذ إليه شيئاً من النخالة المقلية. قال: أبل هذا بالماء فأفطر به فهو طعامي، فبكى سليمان وعمل ذلك في قلبه وصام ثلاثة أيام ما ذاق شيئاً حتى فرغ بطنه من مأكولاته، ثم أفطر في اليوم الثالث بتلك النخالة. فقضى أن قارب أهله^(١) تلك الليلة فولد له عبد العزيز بن سليمان. ومن عبد العزيز عمر^(٢) فهو واحد زمانه، وذلك من بركة تلك النية الصادقة.

وحكى أنه قيل لعمر بن عبد العزيز: ما كان بدء توبيتك؟ قال: أردت ضرب غلام فقال لي: يا عمر! اذكر ليلة صبيحتها يوم القيمة؛ وحكى أن زاهداً كتب إلى عمر ابن عبد العزيز وقال في كتابه: اعتصم بالله يا عمر اعتصام الغريق بما ينجيه من الغرق؛ ول يكن دعاؤك دعاء المنقطع المشرف على الهمة، فإنك قد أصبحت عظيم الحاجة شديد الإشراف على المعابر.

وقد حكى عن هارون الرشيد أنه قال للفضل: عظني! قال: بلغني أن عمر بن عبد العزيز شكي إليه بعض عماله، فكتب إليه: «يا أخي! اذكري سهر أهل النار في النار مع خلود الأبد بعد النعيم والظلال، فإن ذلك يطردك إلى ربك نائماً وينظرك، وإليك أن يتصرف بك من عند الله فتكون آخر العهد منقطع الرجاء». فلما قرأ الكتاب قدم على عمر فقال له: ما أقدمك؟ قال: «خلع قلبي كتابك، لا وليت ولاية حتى ألقى الله تعالى».

وقد حكى عن إبراهيم بن عبد الله الخراساني أنه قال: حجّت مع أبي سنة حجّ الرشيد، فإذا نحن بالرشيد وهو واقف حاسر حاف على الحصباء، وقد رفع يديه وهو يردد ويذكر ويقول: «يارب! أنت أنت، وأنا أنا؛ أنا العواد إلى الذنب وأنت العواد إلى المغفرة أغرر لى!» فقال لي: يا بني! انظر إلى جبار الأرض كيف يتضرع إلى جبار السماء!

وحكى أنه دخل رجل^(١) على عبد الملك بن مروان وكان يوصف بحسن العقل والأدب. فقال له: عظني! فقال: «يا أمير المؤمنين! إن الناس في القيمة جولة لا ينجو من غصص مرايتها ومعاينة الردى فيها إلا من أرضى الله بسخط نفسه». قال: فبكى عبد الملك بن مروان، ثم قال: «لا جرم لأجعلن هذه الكلمات مثلاً نصب عيني ما عشت أبداً؛ وحكى عن عمر بن عبد العزيز أنه قال لأبي حازم: عظني! قال: «اضطجع ثم اجعل الموت عند رأسك، ثم انظر ما تحب أن يكون فيك تلك الساعة فخذ به الآن؛ وما تكره أن يكون فيك تلك الساعة فدعه الآن، فلعل الساعة قريبة».

وحكى أن أعرابياً دخل على سليمان بن عبد الملك، فقال له: تكلم يا أعرابياً! فقال: «يا أمير المؤمنين! إن لم كلّمك بكلام فاحتمله؛ وإن كرّهته فإن وراءه ما تحب إن قبلته، فقال: يا أعرابياً! إنّا لنجد بسعة الاحتمال على من نرجو نصحه ونأمن غشه، فقال الأعرابياً: إنه قد تكتفك رجال أساءوا الاختيار لأنفسهم فابتاعوا دنياهم بدينهم، ورضاك بسخط ربيهم؛ خافوك في الله، ولم يخافوا الله فيك؛ حرب لآخرة، سلم للدنيا، فلا تأمنهم على ما امتحنك الله عليه، فإنهم لن يألو في الأمانة تضييعاً وفي الأمة خسفاً وعسفاً؛ وأنت مسئولٌ عما اجترحوا وليسوا بمسئولي عما اجترحت؛ فلا تصلح دنياهم بفساد آخرتك فإن أعظم الناس غبناً من باع آخرته بدنيا غيره. فقال سليمان: أما أنت يا أعرابياً قد سللت لسانك وهو أقطع من سيفك! قال: أجل! يا أمير المؤمنين! ولكن عليك، لا لك.

وقد حكى أن صالح بن بشير^(٢) دخل على المهدي وجلس معه على الفراش، فقال له المهدي: عظني! قال: «أليس قد جلس هذا المجلس أبوك وعمك قبلك؟» قال: نعم! قال: «فكان لهم أعمالٌ ترجولهم بها النجاة من الله تعالى؟» قال:

(١) صالح بن بشير المرى، واعظ البصرة؛ روى عن الحسن البصري وجماعة. توفي سنة ١٧٢ هـ أو ١٧٦ هـ.

(٢) هو غير عمر بن عبد العزيز بن مروان.

(١) قارب أهله: جامع زوجته.

نعم! قال: «وأعمال تخاف عليهم بها الهمكة؟» قال: نعم. قال: فانظر ما رجوت لهم فأته وما خفت عليهم فاجتبه! قال: قد بلغت وأوجزت.

وقد حكى أن أبا بكرًا^(١) دخل على معاوية فقال: اتق الله يا معاوية! وأعلم أنك في كل يوم يخرج عنك، وفي كل ليلة تأتي عليك لا تزداد من الدنيا إلا بعداً، ومن الآخرة إلا قرباً، وعلى أثرك طالب لا ثغوره، وقد نصب لك علم لا تجوزه، فما أسرع ما يبلغ العلم، وما أقرب ما يلحق بك الطالب! وإننا ومانحن فيه زائل، والذى نحن صائرون إليه باق: إن خيراً فخير، وإن شرًا فشر.

ومنها: أن تكون العادة الغالبة على والي الأمر العفو والحلم وحسن الخلائق وكظم الغيظ مع القدرة، فقد حكى أنه حمل إلى أبي جعفر رجل قد جنى جنابة فأمر بقتله، فقال المبارك^(٢) بن فضالة وكان حاضراً: يا أمير المؤمنين! ألا أحدثك حديثاً سمعته من الحسن؟ قال: وما هو؟ قال: سمعت الحسن رحمة الله يقول: «إذا كان يوم القيمة جمع الناس في صعيد واحد فيقوم مناد ينادي: من له عند الله يد فليقم، فلا يقوم إلا من عفا». فقال: خلوا عنه.

وحكى عن عيسى بن مريم^(٣) أنه قال ليعسى بن زكرياء^(٤): إذا قيل لك ما فيك فأحدث لله شكرًا، وإذا قيل ما ليس فيك فأحدث لله شكرًا أعظم منه، إذا تيسر لك حسنة لم يكن لك فيها عمل.

وروى أبو هريرة أنه^(٥) قال: «ليس الشديد بالصرعة^(٦) إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب» وحكى أن رجلاً أتى إلى رسول الله^(٧) فقال: يا رسول الله! إن خادمِي يسّى، ويظلم أفالضربه؟ قال: تعفو عنه كل يوم سبعين مرة. وروى عن علي

ابن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله^(٨) أنه قال: «ألا أدللك على خير أخلاق الأولين والآخرين؟» قال: قلت: بلى يا رسول الله! قال: «تعطى من حرمك، وتعفو عن ظلمك، وتصل من قطعك». وروى عن عمر بن عبد الله أنه قال: «ثلاث من كن فيه استكمال الإيمان: إذا غضب لم يخرجه غضبه إلى الباطل، وإذا رضي لم يخرجه رضاه عن الحق؛ وإذا قدر لم يأخذ ما ليس له».

وقد روى عن علي بن الحسين^(٩) رضي الله عنهما أنه خرج من المسجد فلقيه رجل^(١٠) فسبيه، فشارت إليه العبيد والموالى، فقال على بن الحسين: «مهلاً عن الرجل». ثم أقبل عليه وقال: «ما ستر عنك من أمرنا لكثير! ألاك حاجة نعيينك عليها؟» فاستحيا الرجل ورجع إلى نفسه. فألقى إليه خميصة^(١١) كانت عليه، وأمر له بألف درهم. فكان الرجل بعد ذلك يقول: أشهد أنك من أولاد الرسل. وقد روى عنه أيضاً أنه دعا مملوكاً له مرتين فلم يجبه. ثم أجا به في الثالثة. فقال له: أما سمعت صوتي؟ قال: بلى! قال: فما بالك لم تجيئني؟ قال: أمنتك. قال: الحمد لله الذي جعل مملوكك بحيث يامتنى.

وقد حكى أنه جاء غلام لأبي ذر بشارة له قد كسر رجلها، فقال له أبو ذر: من كسر رجل هذه الشارة؟ قال: أنا. قال: ولم فعلت ذلك؟ قال: عمداً لاغضبك فتضربني فتأثم، قال أبو ذر: «لأغيظن من حضك على غيظي» فأعتقه.

وروى عنه أنه شتمه رجل؛ فقال: يا هذا! إن بيني وبين الجنة عقبة، فإن أنا جزتها فوالله ما أبالي بقولك، وإن قصرت دونها فانا أهل لأنشر مما قلت.

وروى ابن عباس عن رسول الله^(١٢) أنه قال: «ثلاث من لم تكن فيه

(١) من المعروفين بهذا الاسم: عمر بن عبد الطافسي. روى عن زياد بن علاء والكبار، وثقة أحمد وابن معين.

(٢) علي بن الحسين: زين العابدين.

(٣) الخميصة: ثوب أسود أو أحمر له أعلام وفي الحديث.

(٤) المقصود عبد الرحمن بن أبي بكرة، أول من ولد بالبصرة، وقد توفي سنة ١٠١ هـ.

(٥) المبارك بن فضالة البصري، مولى قریش؛ محدث روى عن الحسن البصري وبكر المزنى وطاينة؛ وكان من كبار المحدثين والناسك، توفي سنة ١٦٤ هـ.

(٦) الصرعة؛ كهمزة: من يصرع الناس كثيراً.

واحدة منهم فلا يُعتذر بشيء من عمله: من لم تكن فيه تقوى تحجزه عن معاشرى الله، أو حلم يكتفه عن السفة، أو خلق يعيش به في الناس؛ وثلاث من كان فيه واحدة منه زوج من الحور العين: رجل أوثق من على أمانة خفية شهيبة فأدأها من مخافة الله تعالى، ورجل عفا عن قاتله، ورجل ثقراً: **(فَلَمْ يَكُنْ لِّهُ أَحَدٌ)** في دبر كل صلاة؛ وثلاثة أنا خصمهم يوم القيمة، ومن أكون خصمه أخصمه: رجل استأجر أجيراً فظلمه ولم يوفه أجراه، ورجل حلف بي ثم غدر، ورجل باع حراً وأكل نمنه، ومن كفل ثلاثة أيتام كان كالذى قام ليله وصام نهاره وغداً وراح شاهراً سيفه في سبيل الله وكانت أنا وهو في الجنة كهاتين وأشار إلى السباقة والوسطى».

وقد روى عن على رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الرجل المسلم ليدرك بالحلم درجة الصائم القائم، وإنه ليكتب جباراً وما يهلك إلا أهل بيته».

وروى ابن عباس عن على رضي الله عنهما أنه قال: وصانى رسول الله ﷺ حين زوجنى فاطمة رضي الله عنها خصوصاً دون غيرى، فكان مما أوصانى به أن قال: «يا على! لا تغضب! وإذا غضبت فاقعد واذكر قدرة الله تعالى على العباد وحلمه عنهم، وإذا قيل لك: اتق الله فاترك غضبك عنك، وارجع بحلمك».

وقد روى ابن عباس عنه ﷺ أنه قال: «إن لجنهم باباً لا يدخل إلا من شفي غبظه بمعصية الله».

وروى أن إبليس اللعين ظهر لموسى عليه السلام فقال له: يا موسى! إنك الليلة تناجي ربك، ولئلا حاجة فاقضها وأنا أعلمك خصالاً ثلاثة فيهن الدنيا والآخرة. فقال له موسى: ما هذه الخصال؟ قال: «إياك والوحدة فإني ألعب بالرجل الحديد»^(١) كما تلعب الصبيان بالكرة. يا موسى! إياك والنساء فإني لم أنصب قط فخاً أثبت في

نفسى من فخ أنصبه بامرأة، يا موسى! إياك والشجح فإنى أفسد على الشحيم الدين والأخرة».

وروى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من كظم غيطاً وهو يقدر على إنفاذ ملأه الله إيماناً وأمناً؛ ومن وضع ثوب جمال تواضعاً لله وهو يقدر عليه كسام الله تعالى حلة الكرامة».

وحكى أن ذا القرنين لقى ملائكة فقال له: علمتى عملاً أزداد به إيماناً ويقيناً! فقال: «لا تغضب، فإن الشيطان أقدر ما يكون على ابن آدم إذا غضب، وإذا غضبت فرد الغضب بالكمظ وسكنه بالتوذة. وإياك والعلة فإنك إذا عجلت أخطأت حظك؛ وكن سهلاً ليناً للقرب والبعيد؛ ولا تكن جباراً عنيداً».

وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «الويل لمن يغضب وينسى غضب الله تعالى! عباد الله! إياكم والغضب والظلم فإن عقوبتهما شديدة، ومن غضب في غير ذات الله جاء يوم القيمة مغلولة يداه إلى عنقه».

وروى أبو هريرة أيضاً: أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ وقال: يا رسول الله دلني على عمل يدخلنى الجنة! قال: «لا تغضب، ولنك الجنة» قال: زدني! قال: «استغفر الله تعالى دبر صلاة العصر سبعين مرة يغفر الله لك ذنب سبعين سنة». قال: ليس لي ذنوب سبعين سنة. قال: «فالألمك». قال: ولا لأمي. قال: «فالآتيك». قال: ولا لأبي. قال: «فالإخوانك».

وقد روى عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله ﷺ! قسم قسمماً، فقال رجل من الأنصار: هذه قسمة ما أريد بها وجه الله. قال ابن مسعود: يا عدو الله! لا تخبرن رسول الله ﷺ فأخبرته، فاحمر وجهه وقال: «رحمة الله على موسى! قد أودى بأكثر من هذا فصبر».

(١) الرجل الحديد: القوى الشديد.

وهذا القدر الذي روى من الآثار والأخبار وسير الخلفاء وأئمة الأعصار كاف للمتعظ به وللمصفي إليه في تهذيب الأخلاق ومعرفة وظائف الخلافة، فالعامل به مستغن عن المزيد.

والله ولِي التوفيق

تم الكتاب، والحمد لله رب العالمين؛ وصلى الله على سيد الأولين والأخرين، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وقع الفراغ منه يوم السبت لسبعة عشر يوماً خلت من شهر ربيع الآخر سنة خمس وستين وستمائة (٦٦٥ هـ).^(١)

الفهرس

الصفحة

الموضوع

٣	المقدمة
٦	نبذة عن الكتاب
٧	تعريف بالإمام أبي حامد الغزالى
١٧	الباب الأول: في الإعراب عن المنهج الذى استنجهت فى هذا الكتاب
١٧	المقام الأول
١٨	المقام الثانى
١٨	المقام الثالث
٢١	الباب الثانى: في بيان ألقابهم والكشف عن السبب الداعى لهم على نصب هذه الدعوة
٢١	الفصل الأول: في ألقابهم التى تداولتها الألسنة على اختلاف الأعصار والأزمنة وهى عشرة ألقاب: الباطنية، (والقرامطة والقرمطية)، (والخرمية والخرمدينية)، والإسماعيلية، والسبعينية، والبابكية، والمحمرة، والتعليمية
٢٦	الفصل الثانى: في بيان السبب الباعث لهم على نصب هذه الدعوة وإفاضة هذه البدعة
٢٩	الباب الثالث: في درجات حيلتهم، وسبب الاغترار بها مع ظهور فسادها
٢٩	الفصل الأول: في درجات حيلتهم
٣٨	الفصل الثانى: في بيان السبب فى رواج حيلتهم وانتشار دعوتهم مع ركاك حجتهم وفساد طريقتهم

(١) نهاية مخطوط متحف لندن ذكر لاسن النساخ؛ مع ثبت سنة النسخ كما هو وارد.

الباب الرابع: في نقل مذهبهم جملة وتفصيلاً	٤٣
الطرف الأول	٤٤
الطرف الثاني	٤٦
الطرف الثالث	٤٧
الطرف الرابع	٤٩
الطرف الخامس	٥١
الباب الخامس: في إفساد تأويلاً لهم للظواهر الجلية واستدلالاتهم	
بالمأمور العديدة	٥٩
الفصل الأول: في تأويلاً لهم للظواهر	٥٩
الفصل الثاني: في استدلالاتهم بالأعداد والحرروف	٦٨
الباب السادس: في الكشف عن تبليسانهم التي زوّقوها بزعمهم في معرض البرهان على إبطال النظر العقلى وإثبات وجوب التعلم من الإمام المعصوم	
المنهج الأول	٧٣
المنهج الثاني	٧٧
الباب السابع: في إبطال تمسكهم بالنص في إثبات الإمامة والعصمة	
الفصل الأول: في تمسكهم بالنص على الإمامة	١٢١
الفصل الثاني: في إبطال قولهم إن الإمام لا بد أن يكون معصوماً من الخطأ والزلل والصغرى والكبائر	١٢٩
الباب الثامن: في الكشف عن فتوى الشرع في حقهم من التكبير وسفك الدم	
الفصل الأول: في تكبيرهم أو تضليلهم أو تحطيمهم	١٣٣
المرتبة الأولى	١٣٣
المرتبة الثانية	١٣٦

الفصل الثاني: في أحكام من قضى بكفره منهم	١٤١
الفصل الثالث: في قبول توبتهم وردتها	١٤٥
الفصل الرابع: في حيلة الخروج عن أيمانهم وعهودهم إذا عقدوها على المستجيب	١٤٨
الباب التاسع: في إقامة البراهين الشرعية على أن الإمام القائم بالحق الواجب على الخلق طاعته في عصرنا هذا هو الإمام المستظہر بالله حرس الله ظلاله	
القول في الصفة الأولى	١٦٣
القول في الصفة الثانية	١٦٦
القول في الصفة الثالثة	١٦٧
القول في الصفة الرابعة	١٧١
الباب العاشر: الوظائف الدينية التي بالمواطبة عليها يدوم استحقاق الإمامة	
القول في الوظائف العملية	١٨١

()

(mh@ghazali.org) : (http://www.ghazali.org) :